

الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ

فِي مَا بَيْنَ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيدِيَّةِ

لِلْعَلَامَةِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الْمُحْسِنِ،

الْمَشْهُورِ بِأَبِي عَذْبَةَ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

الْمُتَوَفَى بَعْدَ سَنَةِ ١١٧٢ هـ = ١٧٥٨ م

بِعَنَايَةِ

بِسَامِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْجَابِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م

طُبعت الطبعة الأولى من هذا الكتاب بمطبعة مجلس
دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند، بحيدر آباد الدكن،
عمرها الله إلى أقصى الزمن، سنة ١٣٢٢هـ جرية = ١٩٠٤
ميلادية؛ وهي الأصل المعتمد في إخراج هذه الطبعة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَلِكِ الْمَثَانِ، وَاضِعِ الْمِيزَانِ لِدَفْعِ الطُّغْيَانِ، رَافِعِ الشُّكُوكِ وَالشُّبُهَةِ سَاطِعِ الْبُرْهَانِ، فَالِقِ غَسَقِ الْخِلَافِ بَتْلَالٍ لِرُزْمِ الْإِيقَانِ مِنْ أَفْقِ الْبَيَانِ، مُؤَلِّفِ قُلُوبِ أَهْلِ الْعِزْفَانِ، بِالرُّجُوعِ إِلَى الْحَقِّ بَعْدَ الْإِمْعَانِ.

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْأَكْمَلَانِ، عَلَى صَفْوَةِ نَوْعِ الْإِنْسَانِ، مُحَمَّدٍ الْمَبْعُوثِ مِنْ بَنِي عَدْنَانَ، إِلَى كَافَّةِ الْخَلْقِ مَلَكًا وَإِنْسًا وَجَانِ، الْمَخْصُوصِ بِأَفْضَلِ مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ، الْمُؤَلِّفِ بَيْنَ الْقُلُوبِ الْمُتَنَافِرَةِ فِي سَالِفِ الْأَزْمَانِ؛ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْمُتَنَاصِرِينَ لَتَمْهِيدِ قَوَاعِدِ الْإِيمَانِ.

وَبَعْدُ؛ فَإِنَّ الْعَبْدَ الْخَاطِئَ الضَّعِيفَ حَسَنَ بَنٍ عَبْدِ الْمُحْسِنِ أَبَا عَذْبَةَ، يَقُولُ:

لَمَّا امْتَطَيْتُ غَوَارِبَ الْأَغْتِرَابِ، وَتَصَدَّيْتُ لِمَتَاعِبِ الْاِكْتِسَابِ؛
أَنْتَهَى الْحَطُّ وَالتَّرْحَالُ، وَتَقَلَّبُ الْأُمُورُ حَالًا بَعْدَ حَالٍ؛ إِلَى أَنْ وَرَدْتُ
أَفْضَلَ الْبِقَاعِ وَأَمَّ الْقُرَى مَكَّةَ الْمَشْرِفَةَ شَرَّفَهَا اللَّهُ تَعَالَى، تَاسِعَ رَمَضَانَ
الْمُبَارَكِ سَنَةِ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ وَمِئَةً بَعْدَ الْأَلْفِ مِنَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ، عَلَى
صَاحِبِهَا أَفْضَلِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ؛ فَوَجَدْتُهَا كَرُوضَةً زَانَتْهَا الْأَزْهَارُ، أَوْ
كَجَنَّةٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ؛ فِيهَا الْحُورُ وَالْقُصُورُ، وَهِيَ بِلَدَةٌ دُحِيتِ

الأرض منها، فَمَدَّهَا اللَّهُ تَعَالَى مِنْ تَحْتِهَا؛ فَسُمِّيَتْ أُمُّ الْقُرَى؛ وَأَوَّلُ
 جَبَلٍ وُضِعَ فِي الْأَرْضِ أَبُو قُبَيْسٍ؛ إِذْ أَنَا بِأَخٍ لِي فِي اللَّهِ تَعَالَى التَّمَسَّ
 مِنِّي تَأْلِيفاً أَذْكَرُ فِيهَا الْمَسَائِلَ الْمُخْتَلَفَةَ فِيمَا بَيْنَ السَّادَةِ الْأَشْعَرِيَّةِ وَالسَّادَةِ
 الْمَاتَرِيدِيَّةِ، وَرَأَيْتُ إِسْعَافَهُ حَثْمًا، وَاجَابَتَهُ غُنْمًا؛ فَأَخَذْتُ فِي ذَلِكَ
 الْمَسْئُولِ، مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ تَعَالَى وَسَائِلًا مِنْهُ الْقَبُولِ، وَمَتَوَسِّلًا إِلَيْهِ تَعَالَى
 بِأَعْظَمِ رُسُلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ السَّادَةِ الْفُحُولِ،
 مَا طَلَعَ نَجْمٌ وَمَا أَدْنَى بِالْأَقُولِ؛ وَسَمَّيْتُهَا بـ: «الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ»، فِي مَا بَيْنَ
 الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيدِيَّةِ؛ وَرَتَّبْتُهَا عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَفَضْلَيْنِ وَخَاتَمَةٍ.



فالمقدمة في الكلام على إمامي أهل السنة والآخذين عليهما

أَعْلَمُ أَنَّ مَدَارَ جَمِيعِ عَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى كَلَامِ قُطُبَيْنِ: أَحَدُهُمَا الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ، وَالثَّانِي الْإِمَامُ أَبُو مَنْصُورِ الْمَاتَرِيدِيِّ؛ فَكُلُّ مَنْ اتَّبَعَ وَاحِدًا مِنْهُمَا اهْتَدَى وَسَلِمَ مِنَ الزَّيْغِ وَالْفَسَادِ فِي عَقِيدَتِهِ؛ وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَوْلَى الْمُحَقِّقَ التَّفْتَازَانِيَّ ذَكَرَ فِي شَرْحِهِ لـ «المقاصد»: إِنَّ الْمَشْهُورَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي دِيَارِ خُرَاسَانَ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ وَأَكْثَرِ الْأَقْطَارِ هُمُ الْأَشَاعِرَةُ، أَصْحَابُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ سَالِمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي بُرْدَةَ ابْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ، أَوَّلُ مَنْ خَالَفَ أَبَا عَلِيٍّ الْجُبَّائِيَّ، وَرَجَعَ عَنْ مَذْهَبِهِ إِلَى السُّنَّةِ - أَيِ: طَرِيقَةِ النَّبِيِّ ﷺ - وَالْجَمَاعَةِ - أَيِ: طَرِيقَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ .. وَلَهُ مُصَنَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ، قَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ خَمْسَةٌ وَخَمْسُونَ مُصَنَّفًا. وَفِي دِيَارِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ الْمَاتَرِيدِيَّةُ أَصْحَابُ أَبِي مَنْصُورِ الْمَاتَرِيدِيِّ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَأَبُو مَنْصُورِ الْمَاتَرِيدِيُّ تَلْمِيزُ أَبِي نَصْرِ الْعِيَاذِيِّ، تَلْمِيزُ أَبِي بَكْرٍ الْجَوَزْجَانِيِّ صَاحِبِ سُلَيْمَانَ الْجَوَزْجَانِيِّ تَلْمِيزُ

محمد بن الحسن الشيباني؛ كَانَ يُلقَّبُ بِإِمَامِ الْهُدَى؛ وله «كتاب التوحيد»، و«كتاب المقالات»، و«كتاب أوائل الأدلة» للكفبي، و«بيان وهم المغترلة»، وكتاب «تأويلات القرآن» وهو كتاب لا يوازيه كتاب، بل لا يدانيه شيء من تصانيف مَنْ سَبَقَهُ، وله كُتُبٌ شَتَّى؛ مات سنة ثلاث وثلاثين وثلاث مئة بِسَمَرْقَنْد.

قلت: هذا في زَمَنِ الْمَوْلَى وَعَظِرِهِ، وَأَمَّا فِي عَظَرِنَا هَذَا، فَبِلَادِ خُرَاسَانَ كُلِّهَا سِوَى بَلْخٍ^(١) فِي أَيْدِي الرُّوَافِضِ خَذَلَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، فَالْمَشْهُورُ فِي تِلْكَ الْبِلَادِ الْيَوْمَ آرَاؤُهُمُ الْمُنْكَرَةُ.

ثُمَّ إِنَّ الْمَشْتَهَرَ فِي بِلَادِ الْمَغَارِبَةِ عَقَائِدُ الْأَشَاعِرَةِ، لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى تِلْكَ الْبِلَادِ مَذْهَبُ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالْمَالِكِيَّةُ فِي الْمَعْتَقَدَاتِ تَوَافِقُ الْأَشْعَرِي؛ وَفِي بِلَادِ الْهِنْدِ عَلَى كَثَرَتِهَا وَسَعَتِهَا وَبِلَادِ الرُّومِ عَلَى كَثَرَتِهَا وَسَعَتِهَا، مَعَ كَوْنِهِمْ بِأَسْرِهِمْ حَنْفِيَّةَ عَقَائِدِ الْمَاثُرِيَّةِ.

فَالْمَتَدَاوِلُ وَالشَّائِعُ مِنَ الْكُتُبِ الْكَلَامِيَّةِ لِلْأَشَاعِرَةِ: «غَيْدُ الْأَبْكَارِ» لِلْأَمْدِيِّ، وَ«نَهَايَةُ الْعُقُولِ» وَالْأَرْبَعِينَ لِلْإِمَامِ [فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِي]؛ وَ«الْمَوَاقِفُ» وَ«الْمَقَاصِدُ» وَشَرَحُهَا.

وَأَمَّا الْكُتُبُ الْكَلَامِيَّةُ لِلْحَنْفِيَّةِ، مَعَ أَنَّهَا كَثِيرَةٌ بَيْنَ مُطَوَّلٍ وَمُخْتَصَرٍ، وَمَجْمَلٍ وَمُقْصَلٍ؛ لَمْ يَشْتَهَرْ فِي تِلْكَ الْبِلَادِ إِلَّا بَعْضُ الْمَخْتَصَرَاتِ مِنْهَا، مِثْلُ: «الْفَقْهُ الْأَكْبَرُ» وَاللَّامِيَّةُ وَ«مَتْنُ النَّسْفِيِّ». انْتَهَى كَلَامُهُ مَعَ زِيَادَةٍ.

اعْلَمْ أَنَّ الْأَشَاعِرَةَ وَالْمَاثُرِيَّةِ مُتَّفِقُونَ فِي أَصْلِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَالْخِلَافُ الظَّاهِرُ بَيْنَهُمَا فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ فِي بَادِي الرَّأْيِ

(١) أقول: واليوم حتى بلخ والتي يقال لها الآن: مزار شريف في أفغانستان، يغلب عليها مذهب التشيع. بسام.

لَا يَفْدَحُ فِي ذَلِكَ وَلَا يُوجِبُ صَيْرُورَةَ أَحَدِهِمَا مُبْتَدِعًا، وَلَا كَوْنُ أَحَدِهِمَا مُبْتَدِعًا لِلْآخَرِ، طَاعِنًا فِي دِينِهِ؛ لِأَنَّهَا أُمُورٌ جُزْئِيَّةٌ وَفَرْعِيَّةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَغْدَلِ الْعَقَائِدِ الْكُلِّيَّةِ، وَمَسَائِلُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى شُبِّهِ الْأَلْفَاظِ وَتَغْيِينِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنْهَا؛ وَإِذَا أُمُورٌ لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُهَا مِنْ مَقَالَةٍ أَحَدِهِمَا، وَمَا فِيهِمُ الزَّاعِمُ مَقْصُودِ الْقَائِلِ بِهَا، وَهِيَ الْآقَةُ الْكُبْرَى.

[قَالَ الْمُتَنَبِّي مِنَ الْوَافِرِ:]

فَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا وَآقَتُهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ

وما هذا الاختلاف إلا كالاختلاف الواقع بين أصحاب الشافعي^(١) وبين أصحاب أبي حنيفة، ولا شك أن أصحاب كل منهما لا يكفرون إمامهم ولا يبدعون، وإن الخلاف فيها غير مضر ولا موجب لفساد عقيدة على تقدير كونه على حاله، فكيف والتوفيق ممكن، وفي بغض المسائل يكون قولاً للأشعري على وفق الماتريدي، وقولاً على خلافه، وإلى ذلك كله أشار صاحب النونية [تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي] بقوله:

وَالْخُلْفُ بَيْنَهُمَا قَلِيلٌ أَمْرُهُ سَهْلٌ بِلا بَذْعٍ وَلَا كُفْرَانٍ
وَلَقَدْ يُؤَوَّلُ خِلَافُهُمْ إِمَّا إِلَى لَفْظٍ كَأَسْتِثْنَاءٍ فِي الْإِيمَانِ

وبالجملة، فالخلاف الذي بينهما إما عائد إلى اللفظ، أو إلى المعنى؛ ولما كان النظر إلى المعنى من حيث الظاهر قدم القسم الأول، ومبناه على تغيين المراد من الألفاظ والتفتيش عن وجه الاستعمال، وعند التحقيق يرتفع النزاع، كما سببته إن شاء الله تعالى، ومبنى القسم الثاني على ما أخذ ليس فيه كفر ولا بدعة، بعد إمعان النظر فيها بالإنصاف.



(١) في الأصل: «الأشعري».

الفصل الأول

في المسائل المختلف فيها اختلافاً لفظياً

وهي مسائل^(١):

المسألة الأولى^(٢): مسألة الاستثناء في الإيمان.

وتخبرها أن المؤمن، وهو الذي آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، كيف يعبر عن إيمانه، هل يقول: أنا مؤمن حقاً، أو يقول: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى؟

قال أصحاب الحديث والشيخ أبو الحسن الأشعري: يذكر الاستثناء.

وقال أبو حنيفة والجمهور: لا يذكر الاستثناء، ونقل عنه أنه قال: المؤمن مؤمن حقاً والكافر كافر حقاً، لا شك في الإيمان كما لا شك في الكفر.

والاستثناء يدل على الشك، ولا يجوز الشك في الإيمان

(١) زيد هذا الفصل بقية الفصل الثاني الذي سيجيء، وبقرينة المضمون السابق؛ فليتدبر.

(٢) وهي الفريدة الثانية والثلاثون من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٤٤؛ وراجع صفحة: ٦٦ السابقة. بسام.

لِلْإِجْمَاعِ عَلَى مَنْ قَالَ: آمَنْتُ بِاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَوْ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَوْ آمَنْتُ بِالْمَلَائِكَةِ، أَوْ بِالْكِتَابِ، أَوْ بِالرُّسُلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ يَكُونُ كَافِرًا.

وأيضاً الاستثناء يَرْفَعُ انْعِقَادَ سَائِرِ الْعُقُودِ، نَحْوُ: يَغُثُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَأَجْرُتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ وَكَذَا الْفُسُوحُ، كَفَسَخْتُ الْبَيْعَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ فَكَذَلِكَ يَرْفَعُ انْعِقَادَ عَقْدِ الْإِيمَانِ.

وأيضاً إِنَّهُ تَغْلِيْقٌ، وَالتَّغْلِيْقُ لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا فِيمَا يَتَحَقَّقُ بَعْدُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ۖ (٣٣) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [١٨ سورة الكهف/الآيتان: ٢٣ و ٢٤] وَأَمَّا إِذَا تَحَقَّقَ كَالْمَاضِي وَالْحَالِ فَيَمْتَنِعُ تَغْلِيْقُهُ، وَأَيْضاً رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِحَارِثَةَ: «كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟» قَالَ: أَصْبَحْتُ مُؤْمِنًا حَقًّا. وَلَمْ يُتَكَبَّرْ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ قَالَ: «لِكُلِّ حَقٍّ حَقِيْقَةٌ، فَمَا حَقِيْقَةُ إِيْمَانِكَ؟» قَالَ: رَغِبْتُ نَفْسِي عَنِ الدُّنْيَا حَتَّى اسْتَوَى عِنْدَهَا حَجَرُهَا وَمَدْرُهَا، فَأَطْمَأْتُ نَهَارِي، وَأَسْهَرْتُ لَيْلِي، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ يَتَزَاوَرُونَ وَإِلَى أَهْلِ النَّارِ يَتَعَاوَرُونَ فِيهَا؛ فَقَالَ ﷺ: «هَذَا عَبْدٌ نَوَّرَ اللَّهُ قَلْبَهُ بِالْإِيْمَانِ» ثُمَّ قَالَ ﷺ: «أَصَبْتَ فَالْزَمْ» [مجمع الزوائد ٥٧/١]. وَأَيْضاً قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [٨ سورة الأنفال/الآية: ٧٤] ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾ [٤ سورة النساء/الآية: ١٥١]. وَاسْتَدَلَّ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالْأَشَاعِرَةُ بِأَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: «حَقًّا» حُكْمٌ عَلَى الْغَيْبِ، وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَعَلَّ ذَلِكَ الْقَائِلَ يَقُولُ: أَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا، وَفِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ يَمُوتُ كَافِرًا، فَيَكُونُ مُخْبِرًا بِخِلَافِ مَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، فَيُحْسَنُ تَجْوِيزُ الاسْتِثْنَاءِ لِلْخَاتِمَةِ، لِأَنَّا لَا نَذَرِي أَنْمُوتَ عَلَى الْإِيْمَانِ أَوْ لَا، وَإِنَّمَا نَذْكُرُهُ نَظَرًا إِلَى الْخَاتِمَةِ وَالثَّبَاتِ عَلَى الْإِيْمَانِ، وَهُوَ غَيْبٌ مَشْكُوكٌ فِيهِ، أَوْ لِأَجْلِ التَّبَرُّكِ بِهِذِهِ

الْكَلِمَةِ، لِأَنَّهُ نُقِلَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، كَعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَصَحَّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَنتُمْ الْمُؤْمِنُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى؛ وَعَنْ جَمْعٍ كَثِيرٍ مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، مِنْهُمْ: الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَأَبْنُ سِيرِينَ، وَالْمَغِيرَةُ، وَالْأَعْمَشُ، وَاللَيْثُ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ، وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَبْنُ عُيَيْنَةَ، وَقَالَ: إِنَّهُ تَوْكِيدُ الْإِيمَانِ، وَالنَّخَعِيُّ، وَأَبْنُ الْمُبَارَكِ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَاحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَقَالَ: لَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ خِلَافٌ. وَهَذَا تَضْرِيحٌ بِأَنَّ التَّرَاعَ رَاجِعٌ إِلَى جِهَةِ اللَّفْظِ.

واختار أبو منصور الماتريدي من الحنفية ذلك، ورؤي عن أبي حنيفة رضي الله عنه ما يقرب مما ذكرنا، وهو سؤاله: أُمُومِنُ أَنْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ! قَالُوا: أُمُومِنُ عِنْدَ اللَّهِ؟ قَالَ: تَسْأَلُونِي عَنْ عِلْمِي وَعَنْ عَزِيمَتِي أَوْ عَنْ عِلْمِ اللَّهِ وَعَزِيمَتِهِ؟ قَالُوا: بَلْ نَسْأَلُكَ عَنْ عِلْمِكَ! قَالَ: فَإِنِّي بِعِلْمِي أَعْلَمُ أَنِّي مُؤْمِنٌ، وَلَا أَغْزِمُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. وَلِأَنَّهُ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ مَرَّ بِمَقْبَرَةٍ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ حَتَّى قَالَ: «إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا لِلَّاحِقُونَ بِكُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» [راجع مسلم، رقم: ٩٧٤ و ٩٧٥] مَعَ أَنَّهُ لَا شَكَّ فِي الْمَوْتِ، وَإِنْ أُريدَ بِهِ اللُّحُوقُ بِالْجَنَّةِ، فَذَلِكَ فِي حَقِّهِ أَيْضاً ﷺ غَيْرُ مَشْكُوكٍ فِيهِ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ جَمِيعَ مَا وَرَدَ مِنَ الْأَسْثِنَاءِ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ لَمْ يَقْصِدُوا بِهِ الشَّكَّ الْبَتَّةَ، إِذْ لَا شَكَّ فِي إِيْمَانِهِمْ بِإِخْبَارِ اللَّهِ تَعَالَى بِأَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ، وَبِالْإِجْمَاعِ وَالْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ، فَعِلِمُ أَنَّ الْقَصْدَ إِلَى مَعْنَى آخَرَ صَحِيحٌ نَاشِئٌ عَنْ قُوَّةِ الْإِيْمَانِ، وَهُوَ قَصْدُ التَّبَرُّكِ وَإِظْهَارِ الْعُبُودِيَّةِ، وَإِنَّ الْكُلَّ مَرْبُوطٌ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي حَصَلَ وَتَحَقَّقَ مِنَ الْإِيْمَانِ وَالطَّاعَاتِ، وَالَّذِي يَخْصُلُ مِنَ الدَّرَجَاتِ وَالْثَوَابِ الْمُرْتَبَةِ عَلَى الْاسْتِقَامَةِ.



المسألة الثانية^(١): من المسائل التي الخلاف فيها لفظي، السعيد هل يشقى والشقي هل يسعد أم لا؟

وتحريرها: منع الأشعري كون السعيد شقياً والشقي سعيداً، وأجاز أبو حنيفة كون السعيد قد يشقى والشقي قد يسعد، فقال: السعادة المكتوبة في اللوح المحفوظ تتبدل شقاوة بأفعال الأشتياء، والشقاوة المكتوبة في اللوح المحفوظ تتبدل سعادة بأفعال السعداء.

وقال الشيخ أبو الحسن الأشعري رحمه الله: إن السعادة والشقاوة مكتوبة على بني آدم لا تتبدل، ولا يصير السعيد شقياً ولا الشقي سعيداً، نعم قد يعمل السعيد عمل أهل الشقاوة فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل السعادة فيدخل الجنة، وقد يعمل الشقي عمل أهل السعادة فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الشقاوة فيدخل النار؛ كما جاء في حديث ابن مسعود رضي الله عنه. [البخاري، رقم: ٣٢٠٨؛ مسلم، رقم: ٢٦٤٣] وفي ذلك حكمة لا يعلمها إلا الله ومن أطلعها عليها، وفي هذا إشارة إلى ما ورد^(٢) في الآثار من العناية الأزلية والكفاية الأبدية.

استدل أبو حنيفة بقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [٨ سورة الأنفال/ الآية: ٣٨] أثبت الله تعالى غفران ما قد سبق قبل الإسلام، فلو كان الكافر قبل الإسلام سعيداً مؤمناً لفاتت فائدة الغفران، وأيضاً لم يستقم قوله ﷺ: «الإسلام يجب

(١) وهي الفريدة الحادية والثلاثون من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٤١؛ وراجع صفحة: ٦٦ السابقة. بسام.

(٢) في الأصل: «والى هذا إشارة في ما ورد». بسام.

مَا قَبْلَهُ» [مسند أحمد، ١٩٩/٤ و ٢٠٤ و ٢٠٥]؛ وَيَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿يَمَحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّثُ﴾ [١٣ سورة الرعد/ الآية: ٣٩] أَي: يَمْحُو الْمَعَاصِيَ عِنْدَ التَّوْبَةِ وَيُثَبِّثُ التَّوْبَةَ؛ وَيَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [٥٥ سورة الرحمن/ الآية: ٢٩] وَالْآيَتَانِ ظَاهِرَتَانِ فِي جَوَازِ تَبْدِيلِ السَّعِيدِ شَقِيًّا وَالشَّقِيَّ سَعِيدًا.

وَاسْتَدَلَّتِ الْأَشَاعِرَةُ بِقَوْلِهِ ﷺ: «السَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَالشَّقِيَّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ» [كنز العمال، رقم: ٤٩١] وَبِقَوْلِهِ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مِقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ وَمِقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدْعُ الْعَمَلَ؟ قَالَ: «اعْمَلُوا، فَكُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَسَيُسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَسَيُسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ» [البخاري، رقم: ١٣٦٢؛ مسلم، رقم: ٢٦٤٧] ثُمَّ قَرَأَ: ﴿ثُمَّ مَنَّا مَنَّا مَنَّا وَآتَيْنَا ﴿٥﴾ وَصَدَقَ بِالْحَقِّ ﴿٦﴾﴾ [٩٢ سورة الليل/ الآيتان: ٥ و ٦] الآية. وَلَمَّا رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا زِلْتُ بَعَيْنِ الرِّضَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى. وَشَاعَ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ أَبُو الْعَبَّاسِ السِّيَّارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُوَ عَالِمٌ مُحَدِّثٌ مِنْ أَشْرَافِ خُرَاسَانَ، سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى﴾ [٤٨ سورة الفتح/ الآية: ٢٦]، أَهْلُهُمْ فِي الْأَزَلِ لِلتَّقْوَى، وَأَظْهَرَ عَلَيْهِمْ فِي الْوَقْتِ كَلِمَةَ الْإِيمَانِ وَالْإِخْلَاصِ. وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِأَنَّ الْقَوْلَ بِجَوَازِ التَّبْدِيلِ لِلْسَّعِيدِ شَقِيًّا وَالشَّقِيَّ سَعِيدًا يُؤَدِّي إِلَى جَوَازِ الْبَدْءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ مُحَالٌ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ التَّغْيِيرُ فِي صِفَاتِ اللَّهِ وَالْجَهْلَ.

أَجَابَتِ الْحَنَفِيَّةُ عَنْ هَذَا بِأَنَّ الْمَكْتُوبَ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ لَيْسَ صِفَةً لِلَّهِ تَعَالَى، بَلْ هُوَ صِفَةٌ لِلْعَبْدِ، سَعَادَةٌ وَشَقَاوَةٌ، وَالْعَبْدُ يَجُوزُ عَلَيْهِ

التَّغْيِيرُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، وَأَمَّا قَضَاؤُهُ وَقَدَرُهُ لَا يَتَغَيَّرُ، وَهُوَ صِفَةُ الْقَاضِي، وَالْمَكْتُوبُ فِي اللُّوحِ الْمَحْفُوظِ مَقْضِيٌّ وَمُخَدَّثٌ، وَتَغْيِيرُ الْمَقْضِيِّ لَا يُوجِبُ تَغْيِيرَ الْقَضَاءِ؛ إِذِ النَّاسُ عَلَى أَرْبَعِ فِرَقٍ:

فِرْقَةٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ بِالسَّعَادَةِ ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً، كَالْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وَفِرْقَةٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ بِالشَّقَاوَةِ ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً، كَفِرْعَوْنَ وَأَبِي جَهْلٍ.

وَفِرْقَةٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ بِالسَّعَادَةِ ابْتِدَاءً وَالشَّقَاوَةِ انْتِهَاءً، كِإِبْلِيسَ وَيَلْعَمَ بْنِ بَاعُورَاءَ.

وَفِرْقَةٌ بِالْعَكْسِ، كَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَسَحَرَةَ فِرْعَوْنَ.

وَنَقُولُ: ﴿الَّذِينَ خَصَصَ اللَّهُ﴾ [١٢ سورة يوسف/الآية: ٥١] فَمَالَ الْخِلَافَ إِلَى اللَّفْظِ، لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى تَفْسِيرِ السَّعَادَةِ، فَالشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ يُفَسِّرُهُمَا بِمَا سَبَقَتْ كِتَابَتُهُمَا فِي أَمِّ الْكِتَابِ، وَهُوَ الَّذِي عَلَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَزْلِ. وَالتَّغْيِيرُ وَالتَّبْدِيلُ عَلَيْهِ مُحَالٌ ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [١٠ سورة يونس/الآية: ٦٤] ﴿فَلَنْ يَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ يَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [٣٥ سورة فاطر/الآية: ٤٣] وَالَّذِي يَتَغَيَّرُ وَيَتَبَدَّلُ هُوَ صِفَةُ الْعَبْدِ وَفِعْلُهُ. وَنَظَرَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَيْهِ، فَالسَّعَادَةُ وَالشَّقَاوَةُ حَالَتَانِ تَعْرُضَانِ لِلْإِنْسَانِ مَثَلًا لِأُمُورِ سَمَاوِيَّةٍ أَوْ أَرْضِيَّةٍ، أَوْ مُرَكَّبَةٍ مِنْهُمَا، لَا تَهْتَدِي إِلَيْهِمَا عُقُولُ الْبَشَرِ، فَقَدْ تَعْرُضُ لِلْإِنْسَانِ حَالَةٌ سَمَاوِيَّةٌ تَكُونُ سَبَبَ حَدُوثِ شَيْءٍ مِنْهُ أَوْ إِحْدَاثِ حَالٍ فِيهِ مِنَ الطَّاعَاتِ وَالْمَعَاصِي وَالْأَسْقَامِ وَالْآلَامِ أَوْ مَا يُقَابِلُهَا، فَإِنْ كَانَ خَيْرًا يُقَالُ لَهُ: التَّوْفِيقُ وَالسَّعَادَةُ وَالْإِقْبَالُ، وَإِنْ كَانَ

شَرًّا يُقَالُ لَهُ: الْخِذْلَانُ وَالشَّقَاوَةُ وَالْإِذْبَارُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ شِعْرًا:

رَجُلَانِ خَيَاطٌ وَآخَرُ حَائِكُ يَتَقَابَلَانِ عَلَى السَّمَاءِ الْأَعْزَلِ^(١)
لَا زَالَ يَنْسُجُ ذَاكَ خِرْقَةً مُذْبِرٍ وَيَخِيطُ صَاحِبُهُ ثِيَابَ الْمُقْبِلِ

وَعَنْ بَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ: مَنْ كَانَ فِي سَابِقِ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى سَعِيداً أَوْ شَقِيئاً فَلَا تَغْيَرُ وَلَا تَبْدَلُ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَسْمُهُ مَكْتُوباً فِي اللُّوحِ الْمَحْفُوظِ مِنَ الْأَشْقِيَاءِ أَوْ مِنَ السُّعْدَاءِ، ثُمَّ يَتَحَقَّقُ لَهُ ذَلِكَ، لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا: الشَّقِيُّ لَا يَصِيرُ سَعِيداً، أَدَّى ذَلِكَ إِلَى إِبْطَالِ الْكُتُبِ وَإِزْسَالِ الرُّسُلِ. فَانْظُرْ إِلَى هَذَا الْقَائِلِ كَيْفَ أَهْتَدَى إِلَى الْوَقَاقِ فِي هَذَا الْمَعْنَى؟! وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: هَلِ الْكَافِرُ يُنْعَمُ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟^(٢)

قَالَ الشَّيْخُ الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَمْ يُنْعَمْ عَلَيْهِ، لَا فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ.

وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ [الْبَاقِلَانِيُّ]: أَنْعِمَ عَلَيْهِ نِعْمَةً دُنْيَوِيَّةً.

وَقَالَتِ الْقَدْرِيَّةُ: أَنْعِمَ عَلَيْهِ دُنْيَوِيَّةً وَدِينِيَّةً، وَالنُّعْمَةُ الدِّينِيَّةُ كَالْقُدْرَةِ عَلَى النَّظَرِ الْمُؤَدِّي إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَاسْتَدَلَّ الشَّيْخُ بِأَنَّ اللَّهَ أَعْطَاهُمْ مَلَاذاً عَلَى طَرِيقِ الْاسْتِزْجَاجِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿سَسُدِّرُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُونَ﴾ [٧ سورة الأعراف/الآية: ١٨٢] ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَيْنَ ۞ سَائِغُ هُمْ فِي لَهْفٍ فَلْيَرْبِئْ بَلْ لَا يَتَعَوَّنُ ۞﴾ [٢٣ سورة المؤمنون/الآيتان: ٥٥ و٥٦] ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُثَمِّلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُثَمِّلِي لَهُمْ لِيَزَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ۞﴾ [٣ سورة آل عمران/الآية:

(١) في الأصل: «الشمال الأول». والتصويب من «فضائح الباطنية» صفحة: ٥٩؛ «قواعد العقائد» صفحة: ١٢٥؛ وكلاهما للغزالي.

(٢) راجع صفحة: ٦٦ السابقة.

[١٧٨] قَتَلَكَ الْمَلَأُ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ فِي الدُّنْيَا، وَحَقِيقَتُهَا الْعَذَابُ الدَّائِمُ فِي الْآخِرَى، هُوَ فِي حَقِّهِمْ كَالطَّعَامِ الْمَسْمُومِ الَّذِي لَا يَلْتَذُّ بِهِ آكِلُهُ، وَتَتَعَقَّبُ عَلَيْهِ هَلَاكُهُ، فَلَا يَكُونُ نِعْمَةً ﴿مَتَّعْ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [١٦ سورة النحل/الآية: ١١٧] فَالْكَافِرُ فِي تِلْكَ الْمَلَأِ يَتْرُكُ الشُّكْرَ وَالنَّظَرَ الْمُؤَدِّيَ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمُنْعِمِ، فَيَهْلِكُ بِهَا، وَلَا تَكُونُ نِعْمًا فِي حَقِّهِ.

وَاسْتَدَلَّ الْقَاضِي بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تَتْلَحُّونَ﴾ [٧ سورة الأعراف/الآية: ٦٩] ﴿يَتَنَبَّأُ لِإِسْرَائِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [٢ سورة البقرة/الآية: ٤٠]. ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [٣١ سورة لقمان/الآية: ٢٠] ﴿يَتَأْتِيَهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [٣٢ سورة فاطر/الآية: ٣] ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِنْهُ نَسَى مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [٣٩ سورة الزمر/الآية: ٨] ﴿كَذَرُوا مِنْ جَنَّتِ وَعَيُونُ﴾ [٢٥ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ﴿٢٦﴾ وَنَعَمٍ كَانُوا فِيهَا فَتَكِينٍ ﴿٢٧﴾] [٤٤ سورة الدخان/الآيات: ٢٥ - ٢٧].

وَأَجَابَ عَنْ ذَلِكَ الشَّيْخُ بِأَنَّ الْهَلَكَ وَالضَّرَرَ الَّذِي يَلْحَقُ الْكَافِرَ إِنَّمَا نَشَأَ عَنْ تَرْكِ الْوَاجِبِ لَا مِنْ تَرْكِ الْمَلَأِ عَنْ فِعْلِ الْوَاجِبِ، ثُمَّ الْآلَاءُ وَالنَّعَمُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْآيَاتِ سَمَاهَا بِالنَّعْمَةِ عَلَى حَسَبِ اعْتِقَادِهِمْ أَنَّهَا نِعْمَةٌ أَوْ إِحْسَانٌ أَوْ أَنَّهَا نِعَمٌ فِي نَفْسِهَا لَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِ الْقَدَرِيَّةِ أَنَّ النِّعْمَةَ الدِّينِيَّةَ كَالْقُدْرَةِ عَلَى النَّظَرِ الْمُؤَدِّيَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ، وَلَوْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ لَعَرَفُوهُ وَصَارُوا مُؤْمِنِينَ، لِإِقْيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْإِسْطِطَاعَةَ الَّتِي فِي الْقُدْرَةِ عَلَى الْفِعْلِ مَعَهُ، فَلَمَّا لَمْ يَعْرِفُوا وَلَمْ يُؤْمِنُوا دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يُنْعَمْ عَلَيْهِمْ نِعْمَةً دِينِيَّةً.

هَذَا مَا ذُكِرَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَعِنْدَ التَّحْقِيقِ يَرْجِعُ إِلَى نِزَاعِ لَفْظِيٍّ،
لَأَنَّ مَنْ نَظَرَ إِلَى عَمُومِ النُّعْمَةِ قَالَ: النُّعْمَةُ مَا يَتَنَعَّمُ بِهِ الْإِنْسَانُ فِي
الْحَالِ أَوْ فِي الْمَالِ؛ وَمَنْ رَاعَى فِيهَا خُصُوصاً، قَالَ: النُّعْمَةُ فِي
الْحَقِيقَةِ مَا يَكُونُ مَحْمُودَ الْعَاقِبَةِ؛ وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ صَحِيحٌ.

[مسألة الرزق]: وَيَقْرُبُ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَسْأَلَةُ الرِّزْقِ، وَتَخْرِيرُهَا أَنَّ
الرِّزْقَ لُغَةً: الْحِطُّ، وَالْعَرْفُ خُصَّصَهُ تَخْصِصَ الشَّيْءِ بِالْحَيَوَانِ لِلانْتِفَاعِ بِهِ
وَتَمَكِّيهِ مِنْهُ، وَالْمُعْتَرِلَةُ لَمَّا اسْتَحَالُوا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُمَكِّنَ مِنَ الْحَرَامِ،
لَأَنَّهُ مَنَعَ مِنَ الْانْتِفَاعِ بِهِ وَأَمَرَ بِالزَّجْرِ عَنْهُ، خُصُّوا الرِّزْقَ بِالْحَلَالِ؛ فَمَنْ
عَمَّمَ الرِّزْقَ عَلَى الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ، قَالَ: الرِّزْقُ مَا
يَتَعَدَّى بِهِ أَوْ يُنْتَفَعُ بِهِ حَلَالاً كَانَ أَوْ حَرَاماً؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ
فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [٢ سورة البقرة/الآية: ٢٥٤] وَمَنْ خَصَّصَهُ
قَالَ: الرِّزْقُ عَلَى الْحَقِيقَةِ مَا يَكُونُ حَلَالاً مُبَاحاً مَشْرُوعاً؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:
﴿أَسْفِقُوا مِنَّا رِزْقَكُمْ﴾ [٢ سورة البقرة/الآية: ٢٥٤] وَالْحَرَامُ لَا يَجُوزُ
الْإِنْفَاقُ مِنْهُ؛ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ^(١): إِنَّ رِسَالَاتِ نَبِيِّنَا ﷺ وَكُلِّ نَبِيٍّ، هَلْ تَبْقَى بَعْدَ
مَوْتِهِمْ؟ وَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: كُلُّ مِنْهُمْ رَسُولٌ الْآنَ حَقِيقَةً أَمْ لَا؟

أَي: وَكَذَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنَ الْمَسَائِلِ اللَّفْظِيَّةِ، عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّةِ
نَقْلِهَا عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، مُتَّفَقَانِ عَلَى حُكْمِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَا
خِلَافَ بَيْنَهُمَا فِي أَنَّ رِسَالَاتِ نَبِيِّنَا ﷺ بَاقِيَةٌ الْآنَ، وَأَنَّهُ الْآنَ رَسُولٌ
حَقِيقَةً، وَكَذَا كُلُّ رَسُولٍ، وَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ وَلَا يَصِحُّ
غَيْرُهُ؛ وَتَخْرِيرُهَا أَنَّ رِسَالَاتِ نَبِيِّنَا ﷺ وَكُلِّ نَبِيٍّ هَلْ تَبْقَى بَعْدَ مَوْتِهِمْ؟

(١) هي الفريدة الثالثة والثلاثون من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٤٦؛

وراجع صفحة: ٦٧ السابقة. بسام.

وَهَلْ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: كُلُّ مِنْهُمْ رَسُولُ الْآنَ حَقِيقَةً أَوْ لَا؟.

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّهُ رَسُولُ الْآنَ حَقِيقَةً.

وَقَالَتِ الْكِرَامِيَّةُ: لَا.

وَنُقِلَ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: إِنَّهُ الْآنَ فِي حُكْمِ الرِّسَالَةِ، وَحُكْمُ الشَّيْءِ يَقُومُ مَقَامَ أَصْلِهِ، وَعَلَيْهِ بَعْضُ الْعِرَاقِيِّينَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، كَالْمَاوَرِذِيِّ.

وَأَسْتَدَلَّتِ الْكِرَامِيَّةُ الْقَائِلَةُ بِعَدَمِ الرِّسَالَةِ بَعْدَ مَوْتِ الرَّسُولِ بِأَنَّ الرِّسَالَةَ عَرَضٌ، وَالْعَرَضُ لَا يَبْقَى زَمَانَيْنِ، وَلَا رَسُولٌ بَعْدَهُ، لِأَنَّهُ خَاتِمُ النَّبِيِّينَ، فَتَنْتَفِي الرِّسَالَةُ لَانْتِفَاءِ مَحَلِّ تَجَدُّدٍ عَلَيْهِ وَتَقُومُ بِهِ، وَإِنَّ الرِّسَالَةَ كَالْعِلْمِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْبِضُهُ قَبْضًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُهُ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ [البخاري، رقم: ١٠٠؛ مسلم، رقم: ٢٦٧٣].

وَأَسْتَدَلَّ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ ﷺ بَاقٍ عَلَى رِسَالَتِهِ وَنُبُوتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ حَقِيقَةً، وَهُوَ الْحَقُّ، كَمَا كَانَ رَسُولًا فِي الْمَاضِي، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ رَسُولًا الْآنَ لَمَا صَحَّ إِسْلَامُ مُسْلِمٍ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَهُوَ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَبِأَنَّ كَلِمَةَ الشَّهَادَةِ الْمُشْتَمِلَةَ عَلَى أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صَرِيحَةٌ فِي كَوْنِهِ ﷺ رَسُولًا فِي الْحَالِ، وَتِلْكَ الْكَلِمَةُ صَحِيحَةٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَلَوْ كَانَ كَمَا قَالَ لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ: وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا كَانَ رَسُولَ اللَّهِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْحَقِّ [بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْإِسْبِيلِي] فِي شَرْحِهِ عَلَى «الصَّحِيحِ»: وَهُوَ ﷺ بَعْدَ مَوْتِهِ بَاقٍ عَلَى رِسَالَتِهِ وَنُبُوتِهِ حَقِيقَةً، كَمَا يَبْقَى وَصْفُ الْإِيمَانِ لِلْمُؤْمِنِ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَذَلِكَ الْوَصْفُ بَاقٍ لِلرُّوحِ وَالْجَسَدِ مَعًا، لِأَنَّ الْجَسَدَ لَا تَأْكُلُهُ الْأَرْضُ.

وَقَالَ الْقُشَيْرِيُّ: كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى لِمَنْ اضْطَفَاهُ إِنِّي أَرْسَلْتُكَ أَوْ بَلَغَ عَنِّي، وَكَلَامُهُ تَعَالَى قَدِيمٌ، فَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبْلَ أَنْ يُوجَدَ كَانَ رَسُولًا، وَفِي حَالِ مَوْتِهِ إِلَى الْأَبَدِ رَسُولًا، لِبَقَاءِ الْكَلَامِ وَقَدَمِهِ وَاسْتِحَالَةِ الْبُطْلَانِ عَلَى الْإِزْسَالِ الَّذِي هُوَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى.

وَنَقَلَ السُّبْكِيُّ فِي «طَبَقَاتِهِ» عَنْ أَبِي فُورَكَ: أَنَّهُ ﷺ حَيٌّ فِي قَبْرِهِ، رَسُولًا إِلَى الْأَبَدِ حَقِيقَةً لَا مَجَازًا.

قَالَ أَبُو عَقِيلٍ مِنَ الْحَنَابِلَةِ: هُوَ ﷺ حَيٌّ فِي قَبْرِهِ، يُصَلِّي بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ.

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْإِمَامَ أَبَا الْقَاسِمِ عَبْدِ الْكَرِيمِ ابْنَ هَوَازِنَ الْقُشَيْرِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُوَ مِنْ أَكْبَارِ الْأَشَاعِرَةِ، ذَكَرَ أَنَّ نِسْبَةَ الْخِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَى الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ زُورٌ وَبُهْتَانٌ، وَإِنَّمَا وَقَعَ بِسَبَبِ أَنَّ بَعْضَ الْكِرَامِيِّةِ أَلْزَمَ بَعْضَ أَصْحَابِ الْأَشْعَرِيِّ فِي مَسْأَلَةٍ أَنَّ الْمَيِّتَ هَلْ يَحْسُ وَيَعْلَمُ أَوْ لَا؟ فَقَالَ: إِنْ كَانَ عِنْدَكُمْ الْمَيِّتُ لَا يَحْسُ وَلَا يَعْلَمُ فَالْنَّبِيُّ ﷺ فِي قَبْرِهِ لَا يَكُونُ نَبِيًّا وَلَا رَسُولًا. وَهَذَا الْكَلَامُ مَعَ رَكَائِبِهِ وَسَخَافَتِهِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الرَّسُولَ لَا تَبْقَى رِسَالَتُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، لِأَنَّ الْأَشْعَرِيَّ وَأَصْحَابَهُ قَائِلُونَ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْقَبْرِ حَيٌّ، يَحْسُ وَيَعْلَمُ، وَتُعْرَضُ عَلَيْهِ أَعْمَالُ الْأُمَّةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى خَلَقَ مَلَائِكَةً سِيَاحِينَ يُبْلَغُونَ إِلَيْهِ الصَّلَاةَ مِنْ أُمَّتِهِ، وَهُوَ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ.

ثُمَّ لَوْ سُلِمَ أَنَّ الْأَشْعَرِيَّ قَائِلٌ بِأَنَّ الْمَيِّتَ مُطْلَقًا لَا يَحْسُ وَلَا يَعْلَمُ، فَهَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ مُخْتَصًّا بِهِ، بَلِ الْمُعْتَزِلَةُ وَكَثِيرٌ مِمَّنْ عَدَاهُمْ قَائِلُونَ بِهِ، فَلَا وَجْهَ لِلتَّشْنِيعِ عَلَيْهِ بِخُصُوصِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَأَقُولُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ: إِنَّ تَحْقِيقَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مَا هُوَ حَقُّهَا

مَوْفُوفٌ عَلَى تَعَقُّلٍ مَعْنَى النُّبُوَّةِ وَالرَّسَالَةِ وَالشَّرِيعَةِ وَالذِّينِ وَالْمِلَّةِ.

فَنَقُولُ: النَّبِيُّ فَعِيلٌ مِنَ النَّبَأِ، بِمَعْنَى: الْحَبَرِ، وَالنَّبِيُّ يُخْبِرُ عَنِ الْأُمُورِ الْمُغَيَّبَةِ، مَا ضِيهَا، وَآيَهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَأَنبِئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ﴾ [٣ سورة آل عمران/ الآية: ٤٩] أَي: أَخْبِرْكُمْ؛ وَمِنَ النُّبُوَّةِ، بِمَعْنَى: الرَّفْعَةِ، وَالنَّبِيُّ: رَفِيعُ الْقَدْرِ. وَقِيلَ فِي حَدِّ النُّبُوَّةِ: إِنَّهَا السَّفَارَةُ بَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَبَيْنَ ذَوِي الْعَقْلِ مِنَ الْخَلْقِ. وَقِيلَ: هِيَ إِزَاحَةٌ عَنِ ذَوِي الْعُقُولِ فِيمَا تَقْصُرُ عَنْهُ عُقُولُهُمْ مِنْ مَصَالِحِ الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ؛ وَمِنْهُمْ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثِ.

وَالرَّسَالَةُ أَخْصَصُ مِنَ النُّبُوَّةِ؛ قَالَ الْقُسَيْرِيُّ: وَالرَّسُولُ مَنْ يَأْتِيهِ الْوَحْيُ مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ، بِخِلَافِ النَّبِيِّ، فَإِنَّهُ لَا يَأْتِيهِ إِلَّا الْمَنَامِيُّ وَالْإِلْهَامِيُّ دُونَ غَيْرِهِمَا، وَمِنْ خَاصِّيَّةِ الرَّسُولِ أَنْ تَكُونَ لَهُ شَرِيعَةٌ مَخْصُوصَةٌ بِهِ. وَالنَّبِيُّ قَدْ يَكُونُ عَلَى شَرِيعَةٍ سَابِقَةٍ مَحْدُودَةٍ، وَفِيهِ نَظَرٌ. وَالشَّرِيعَةُ هِيَ الطَّرِيقَةُ الْمُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى صَلَاحِ الدَّارَيْنِ تَشْبِيهَا بِشَرِيعَةِ الْمَاءِ، أَوْ بِالطَّرِيقِ الشَّارِعِ الْوَاضِحِ، وَالشَّرْعُ: التَّبْيِينُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ﴾ [٤٢ سورة الشورى/ الآية: ١٣]. وَالذِّينُ وَالْمِلَّةُ اسْمَانِ بِمَعْنَى، يَتَّفِقَانِ مِنْ وَجْهِ وَيَخْتَلِفَانِ مِنْ وَجْهِ، فَاتَّفَقُوهُمَا أَنَّهُمَا وَضِعَا لِاغْتِقَادَاتِ أَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ، تَأْخُذُهَا أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ عَنْ نَبِيِّ لَهُمْ، هُوَ يَرْفَعُهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ وَاخْتَلَفُوهُمَا بِاعْتِبَارَيْنِ، أَحَدُهُمَا: الْاشْتِقَاقُ، فَإِنَّ لِلذِّينِ نَظْرًا إِلَى مَبْدِئِهِ، وَهُوَ الطَّاعَةُ وَالْإِنْقِيَادُ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِي دِينِ الْمَلِكِ﴾ [٢ سورة يوسف/ الآية: ٧٦] وَنَظْرًا إِلَى مُنْتَهَاهُ، هُوَ الْجَزَاءُ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ: كَمَا تَدِينُ تَدَانُ؛ وَالذِّينُ يُضَافُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَإِلَى الْعَبْدِ، كَمَا تُضَافُ الطَّاعَةُ وَالْجَزَاءُ إِلَيْهِمَا. وَأَمَّا الْمِلَّةُ، فَمِنْ أَمْلَلَتِ الْكِتَابَ، إِذَا أَمْلَيْتَهُ، وَلَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى الْإِمَامِ

الَّذِي يُسْنَدُ إِلَيْهِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [٤ سورة النساء/الآية: ١٢٥] وَلَا يُقَالُ: مِلَّةٌ زَيْدٌ. وَثَانِيهِمَا: إِنَّ الدِّينَ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مِنَ الْإِعْتِقَادِ وَالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ، وَلَا تُطْلَقُ الْمِلَّةُ إِلَّا بِاجْتِمَاعِ الْكُلِّ.

وَقَالَ الْمُحَقِّقُونَ: الثُّبُوءُ نُورٌ يَمُنُّ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، فَيُذَرِّكُ مَا لَا تُذَرِّكُهُ الْعُقُولُ مِنْ قَوَاعِدِ الدِّينِ وَأُصُولِ الشَّرِيعَةِ وَحُكْمِ الْأَحْكَامِ، فَيَتِمَّ كُنْ مِنْ تَمْهِيدِ قَوَائِنِ الصَّلَاحِ فِي الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنِ الرُّسُلِ، قَالُوا: ﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [١٤ سورة إبراهيم/الآية: ١١] وَإِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ، فَتَقُولُ: إِذَا أُرِيدَ بِالثُّبُوءِ وَالرَّسَالَةِ ذَلِكَ الثَّوَرِ وَالْخَاصِيَّةِ الَّتِي خَصَّ اللَّهُ بِهَا رَسُولَهُ وَأَنْبِيََاءَهُ، فَلَا شَكَّ أَنَّهَا لَا تُفَارِقُ ذَوَاتَهُمُ الْقُدْسِيَّةَ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ النَّبِيُّ: «أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ نُورِي»، [«كشف الخفاء» ٣١٠/١] وَ«كُنْتُ نَبِيًّا وَآدَمَ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ»، [«تنزيه الشريعة» ٣٤١/١] وَلَهُ أَصْلٌ عِنْدَ الْحَاكِمِ ٢: ٦٠٩] وَقَالَ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَبَشِيرًا يَرْسُلُ بَاقِي مِنْ بَعْدِي أَسْمُهُ أَحْمَدُ» [٦١ سورة الصف/الآية: ٦] وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَشَرِيعَتُهُ ثَابِتَةٌ بَاقِيَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا يَجُوزُ عَلَيْهَا النَّسْخُ؛ وَإِنْ أُرِيدَ بِهَا مَخْصُصُ السَّفَارَةِ وَالتَّبْلِيغِ فَقَدْ فَرَعَ مِنْهُ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الثُّبُوءَ وَالرَّسَالَةَ لَيْسَتَا ذَاتًا لِلنَّبِيِّ، وَلَا وَضَفَ ذَاتٍ كَمَا صَارَ إِلَيْهِ الْكِرَامِيَّةُ، وَلَا مُكْتَسَبَةً كَمَا صَارَ إِلَيْهِ الْفَلَاسِفَةُ؛ وَإِنَّمَا هِيَ اضْطِفَاءُ اللَّهِ تَعَالَى عَبْدًا مِنْ عِبَادِهِ بِالْوَحْيِ إِلَيْهِ، وَأَنَّهَا بَاقِيَةٌ، وَقَالَ الْعَزَالِي فِي الثُّبُوءِ: هِيَ إِحْيَاءُ اللَّهِ تَعَالَى لِبَعْضِ عِبِيدِهِ بِحُكْمِ إِنْشَائِي يَخْتَصُّ بِهِ، وَالرَّسَالَةُ إِحْيَاءُ اللَّهِ تَعَالَى لِبَعْضِ عِبِيدِهِ بِحُكْمِ إِنْشَائِي لَا يَخْتَصُّ بِهِ.

وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ لِلْمُسْتَبْصِرِينَ، وَبِهِ يَتَبَيَّنُ كَيْفِيَّةُ رُجُوعِ الْمَسْأَلَةِ

إِلَى الْمَسَائِلِ اللَّفْظِيَّةِ، ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [٢]
سورة البقرة/الآية: ٢١٣].

الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ^(١): مِنَ الْمَسَائِلِ اللَّفْظِيَّةِ، وَهِيَ: إِنَّ الْإِرَادَةَ
مُلْزِمَةٌ لِلرَّضَى، وَالرَّضَى لَيْسَ بِإِلْزَامٍ لِلْإِرَادَةِ.

أَي: لَيْسَ بَيْنَ الْإِرَادَةِ وَالرَّضَى مُلَازِمَةٌ، لِأَنَّ الْكُفْرَ غَيْرُ مَرْضِيٍّ،
وَهُوَ مُرَادٌ لَهُ تَعَالَى، وَهُوَ قَوْلُ الْأَشْعَرِيِّ، فَهُمَا أَمْرَانِ مُفْتَرِقَانِ عِنْدَهُ،
وَأَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَائِلٌ: إِنَّ الْإِرَادَةَ وَالرَّضَى أَمْرَانِ مُتَّحِدَانِ.

وَتَخْرِيرُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْمُرَادَ هَلْ هُوَ مَرْضِيٌّ أَمْ لَا؟ بَلْ يَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ مَرْضِيًّا وَأَنْ لَا يَكُونَ مَرْضِيًّا، فَعِنْدَ الشَّيْخِ الْأَشْعَرِيِّ، إِنَّ الْمُرَادَ
قَدْ يَكُونُ مَرْضِيًّا وَقَدْ لَا يَكُونُ مَرْضِيًّا، بَلْ مَسْخُوطًا.

وَنُقِلَ عَنِ الثُّعْمَانِ أَنَّ كُلَّ أَمْرٍ مَرْضِيٍّ، فَهُوَ قَائِلٌ بِاتِّحَادِ الْإِرَادَةِ
وَالرَّضَى.

وَقِيلَ: هَذَا الْقَوْلُ مَكْذُوبٌ عَلَيْهِ.

دَلِيلُ الشَّيْخِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [٣٩] سورة
الزمر/الآية: ٧] تَقْرِيرُهُ أَنَّ الْكُفْرَ وَاقِعٌ، وَكُلُّ وَاقِعٍ مُرَادٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَإِلَّا
لَمْ يَقَعْ، إِذْ كُلُّ حَادِثٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُخَصَّصٍ يُخَصِّصُهُ بِوَقْتِ حَدُوثِهِ،
وَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْإِرَادَةِ، فَالْكُفْرُ مُرَادٌ لِلَّهِ تَعَالَى وَلَيْسَ بِمَرْضِيٍّ لِلَّاهِيَّةِ،
يَنْتُجُ مِنَ الشَّكْلِ الثَّالِثِ بَعْضُ الْمُرَادِ لَيْسَ بِمَرْضِيٍّ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

فَإِنْ قِيلَ: مَعْنَى الْآيَةِ: لَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ عَلِمَ مِنْهُ
أَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنْهُ الْكُفْرُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾

(١) وهي الفريدة السادسة من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ١٧٩؛ وراجع

صفحة: ٦٨ السابقة. بسام.

[٧٦ سورة الإنسان/الآية: ٦]، أَوْ لَا يَرْضَى كَوْنَ الْكُفْرِ دِينًا وَشَرْعًا مَادُونًا، وَلَيْسَ الْمُرَادُ لَا يَرْضَى وَجُودَهُ وَحُدُوثَهُ.

قُلْنَا: هَذَا التَّفْدِيرُ خِلَافُ الظَّاهِرِ، وَلَا يُزَكَّبُ إِلَّا لِمَوْجِبٍ، وَلَا مُوجِبَ هُنَا سِوَى اعْتِقَادِكَ أَنَّ الْإِرَادَةَ وَالرُّضَى مُتَّحِدَانِ، وَهُوَ عَيْنُ النَّزَاعِ، وَإِنْ أَدْعَيْتَ مُوجِبًا آخَرَ فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ تَبْيِينِ صِحَّتِهِ مِنْ فَسَادِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: شَاعَ مِنْ اسْتِعْمَالِ كُلِّ مِنَ الرُّضَى وَالْمَحَبَّةِ وَالْإِرَادَةِ مَقَامَ الْآخَرِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ.

قُلْنَا: الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَأَنْهُمَا مُتَبَايِنَانِ، وَمَا ذَكَرْتَ يَفْتَضِي أَنْ يَكُونَا مُتَرَادِفَيْنِ، وَالتَّرَادُفُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْمَصِيرُ إِلَى مَا ذَكَرْنَا. ثُمَّ أَغْلَمَ أَنَّهُ قَدْ ذُكِرَ فِي كِتَابِ «الْإِيجَازِ» لِلْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ [الباقلائي] عَلَى وَفْقِ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ [الجويني] فِي «الْإِرْشَادِ»: إِنَّ الْمَحَبَّةَ وَالْإِرَادَةَ وَالْمَشِيئَةَ وَالْإِشَاءَةَ وَالرُّضَى وَالْاِخْتِيَارَ كُلُّهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، كَمَا أَنَّ الْعِلْمَ وَالْمَعْرِفَةَ شَيْءٌ وَاحِدٌ خِلَافًا لِقَوْمٍ، وَاسْتُدِلَّ عَلَى الْاِتِّحَادِ بِأَنَّ الْإِرَادَةَ وَالرُّضَى لَوْ تَغَايَرَا فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَا مِثْلَيْنِ أَوْ ضِدَّيْنِ أَوْ خِلَافَيْنِ، وَالْكُلُّ بَاطِلٌ.

أَمَّا الْأَوَّلُ، فَلَقِيَامُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَقَامَ الْآخَرِ، وَنَعُودُ لِمَا قُلْنَا.

وَأَمَّا الثَّانِي، فَلِأَنَّهُ يَلْزَمُ اسْتِحَالَةُ كَوْنِ الشَّخْصِ يُرِيدُ الشَّيْءَ لَيْسَ مُجِبًا لَهُ، وَبُطْلَانُهُ ضَرُورِيٌّ.

وَأَمَّا الثَّالِثُ، فَلِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَصِحَّ وَجُودُ كُلِّ مِنْهُمَا مَعَ ضِدِّ صَاحِبِهِ، أَوْ وَجُودُ أَحَدِهِمَا مَعَ ضِدِّ الْآخَرِ، وَهَهُنَا أَمْتَنَعَ وَجُودُ الْمَحَبَّةِ مَعَ ضِدِّ الْإِرَادَةِ، وَهُوَ الْكَرَامَةُ، وَأَمْتَنَعَ وَجُودُ الْإِرَادَةِ مَعَ ضِدِّ الرُّضَى، وَهُوَ الْبُغْضُ، وَإِذَا بَطَلَتْ هَذِهِ الْأَقْسَامُ تَعَيَّنَ كَوْنُهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

وَفَسَادُ هَذَا الاسْتِدْلَالِ ظَاهِرٌ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: «أَمْتَنَعَ وَجُودَ الْإِرَادَةِ مَعَ ضِدِّ الرِّضَى» هُوَ التَّنَازُعُ، فَيَكُونُ مُصَادَرَةً عَلَى الْمَطْلُوبِ، هَذَا مَعَ أَنَّ الْمُخَالَفَيْنِ قَدْ يَكُونَانِ مُتَلَازِمَيْنِ، كَالْمُتَضَائِفَيْنِ، وَلَا يَكُونُ وَجُودُ كُلِّ مِنْهُمَا مَعَ ضِدِّ الْآخَرِ، كَالضَّاحِكِ وَالكَاتِبِ، فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مُخَالِفُ الْآخَرِ، فَلَا يُمْكِنُ أَيْضاً وَجُودُ كُلِّ مَعَ ضِدِّ الْآخَرِ فِي قَوْلِ صَاحِبِ «الثَّوْنِيَّةِ»: وَلَكِنْ لَا يَصِحُّ، وَقِيلَ: مَكْذُوبٌ عَلَى [أَبِي حَنِيفَةَ] الثُّغَمَانِ. إِشَارَةٌ إِلَى مَا نُقِلَ عَنْهُ فِي «وَصِيَّتِهِ» الَّتِي أَوْصَى بِهَا فِي مَرَضِ مَوْتِهِ خِلَافَهُ، وَهُوَ أَنَّ الْمَعْصِيَةَ لَيْسَتْ بِأَمْرِ اللَّهِ، وَلَكِنْ بِتَقْدِيرِهِ لَا بِمَحَبَّتِهِ، وَبِقَضَائِهِ لَا بِرِضَاهُ، وَبِمَشِيئَتِهِ لَا بِتَوْفِيقِهِ، وَبِكِتَابَتِهِ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ.

وَفِي «الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ»: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْكُفْرَ وَشَاءَهُ وَلَمْ يَأْمُرْ بِهِ، وَأَمَرَ الْكَافِرَ بِالْإِيمَانِ وَلَمْ يَشَأْهُ. فَإِنْ قِيلَ: مَشِئَتُهُ مَرْضِيَّةٌ أَوْ غَيْرُ مَرْضِيَّةٍ؟ قُلْنَا: بَلَى يُعَاقِبُهُمْ بِمَا لَا يَرْضَى، لِأَنَّهُ يُعَاقِبُ الْكَافِرَ عَلَى كُفْرِهِ، وَالْكَافِرُ غَيْرُ مَرْضِيٍّ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْمَعَاصِي غَيْرُ مَرْضِيَّةٍ. إِنْ عُدْتُ وَقُلْتُ: أَلَسْتُ قُلْتُ: الْكُفْرُ وَالْمَعَاصِي بِمَشِئَةِ اللَّهِ، وَمَشِئَتُهُ مَرْضِيَّةٌ؟ قُلْنَا: إِنْ الْمَشِئَةُ وَالْإِرَادَةُ وَالْقَضَاءُ وَجَمِيعُ صِفَاتِهِ تَعَالَى مَرْضِيَّةٌ، غَيْرَ أَنَّ الْفِعْلَ الْحَاصِلَ مِنَ الْعَبْدِ بِمَشِئَةِ اللَّهِ تَعَالَى قَدْ يَكُونُ مَرْضِيّاً، وَهُوَ الطَّاعَةُ، وَقَدْ يَكُونُ مَسْخُوطاً، وَهُوَ الْمَعْصِيَةُ. انْتَهَى.

وَاتَّفَقَ الْأَشْعَرِيُّ وَالْمَاتَرِيدِيُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ مُحَدِّثٍ فَهُوَ بِإِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَضَائِهِ، خَيْرٌ كَانَ أَوْ شَرّاً.

وَقَالَتِ الْمُعْتَرِلَةُ: مَا لَيْسَ بِمَرْضِيٍّ لِلَّهِ تَعَالَى فَلَيْسَ بِمُرَادٍ لَهُ، وَكُلُّ مُرَادٍ مَرْضِيٌّ.

وَرَوَى أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَلْزَمَ بَعْضَ الْقَدَرِيَّةِ فَقَالَ: هَلْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَزَلِ مَا يَكُونُ مِنَ الشُّرُورِ وَالْقَبَائِحِ أَمْ لَا؟ فَاضْطَرَّ

إِلَى الْإِقْدَارِ! ثُمَّ قَالَ: هَلْ أَرَادَ أَنْ يُظْهِرَ مَا عَلِمَ كَمَا عَلِمَ، أَوْ أَرَادَ أَنْ يُظْهِرَ بِخِلَافِ مَا عَلِمَ، فَيَصِيرُ عِلْمُهُ جَهْلًا، تَعَالَى اللَّهُ عَنْهُ؟ فَرَجَعَ عَنْ مَذْهَبِهِ، وَتَابَ. فَتَبَيَّنَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْإِرَادَةَ تَابِعَةٌ لِلْعِلْمِ بِخِلَافِ الرِّضَى، إِذْ قَدْ لَا يَرْضَى بِمَا يَعْلَمُ وَقُوْعُهُ، فَهَذِهِ الرُّوَايَاتُ صَرِيحَةٌ فِي الْاِفْتِرَاقِ بَيْنَ الْإِرَادَةِ وَالرِّضَى، عَلَى مَا نُقِلَ عَنِ الْأَشْعَرِيِّ، فَلَا نِزَاعَ جَيِّدٌ؛ لَكِنْ نُقِلَ جَمَاعَةٌ آخَرُونَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ، وَقَالُوا: إِنَّ هَذَا الْاِفْتِرَاقَ وَالْاِخْتِلَافَ أَفْتَرَاهُ عَلَيْهِ الْحُسَّادُ.

وَإِذَا تَقَيَّدَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الدَّلَائِلِ وَالرُّوَايَاتِ ظَهَرَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى تَفْسِيرِ الْإِرَادَةِ وَالرِّضَى، وَأَنَّهُ هَلْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ أَوْ هُمَا مُتَّحِدَانِ؟ فَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ لَفْظِيَّةً.

قَالَ أَصْحَابُنَا وَأَبُو عَلِيٍّ [مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْجُبَّانِيُّ] وَأَبُو هَاشِمٍ [عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُبَّانِيُّ الْمُعْتَزَلِيُّ] وَالْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ: الْإِرَادَةُ صِفَةٌ زَائِدَةٌ مُغَايِرَةٌ لِلْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ مُرْجَحَةٌ لِبَعْضِ مُقَدَّرَاتِهِ عَلَى بَعْضٍ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الرِّضَى إِرَادَةُ الثَّوَابِ أَوْ تَرْكُ الْاِغْتِرَاضِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا؛ أَيْ: بَيْنَ الرِّضَى وَالْإِرَادَةِ وَالْمَحَبَّةِ، كَمَا تَقَدَّمَ تَفْرِيرُهُ.

وَقَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: مَا وَقَعَ مِنَ الْعَبْدِ إِنْ كَانَ عَلَى وَفْقِ الْعِلْمِ وَالْأَمْرِ كَانَ مُرَادًا مِنَ التَّخْصِيصِ وَالتَّجَدُّدِ وَمَرْضِيًّا مِنْ جِهَةِ الثَّنَاءِ وَالثَّوَابِ، وَمَا وَقَعَ عَلَى وَفْقِ الْعِلْمِ دُونَ الْأَمْرِ كَانَ مُرَادًا لِمَا مَرَّ غَيْرَ مَرْضِيٍّ مِنْ جِهَةِ الذَّمِّ وَالْعِقَابِ. وَهَذَا يُوَافِقُ قَوْلَ الْقَائِلِ بِأَنَّ الرِّضَى إِرَادَةُ الثَّوَابِ.

وَتَبَيَّنَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الرِّضَى يَكُونُ عَلَى وَفْقِ الْأَمْرِ كَمَا أَنَّ الْإِرَادَةَ عَلَى وَفْقِ الْعِلْمِ.

وَالْتَحْقِيقُ أَنَّ الْإِرَادَةَ صِفَةٌ وَاحِدَةٌ، وَيَخْتَلِفُ حُكْمُهَا بِاخْتِلَافِ
وَجْهِ تَعَلُّقِهَا بِالْمُرَادِ، فَإِذَا تَعَلَّقَتْ بِالثَّوَابِ سُمِّيَتْ: مَحَبَّةً وَرِضَى، وَإِذَا
تَعَلَّقَتْ بِالْعِقَابِ سُمِّيَتْ: سُخْطًا وَغَضَبًا، وَإِذَا تَعَلَّقَتْ بِالْمُرَادِ عَلَى
وَجْهِ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِهِ قِيلَ: أَرَادَ مِنْهُ مَا عَلِمَ، وَإِذَا تَعَلَّقَتْ بِهِ عَلَى وَجْهِ
تَعَلُّقِ الْأَمْرِ بِهِ قِيلَ: أَرَادَ بِهِ مَا أَمَرَ، وَإِذَا تَعَلَّقَتْ بِالصَّنْعِ مُطْلَقًا
بِالتَّخْصِصِ مِنْ غَيْرِ التِّقَاتِ إِلَى كَسْبِ الْعَبْدِ، لَمْ يَقُلْ: أَرَادَ بِهِ، وَلَا
أَرَادَ مِنْهُ؛ بَلْ أَرَادَهُ.

وَمِنْ هَذَا تَبَيَّنَ مَعْنَى قَوْلِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ اللَّهَ
تَعَالَى أَرَادَ بِنَا، أَوْ أَرَادَ مِنَّا؛ فَمَا أَرَادَ بِنَا أَظْهَرُهُ لَنَا، وَمَا أَرَادَ مِنَّا طَوَاهُ
عَنَّا، فَمَا بَالُنَا نَسْتَغِلُّ بِمَا أَرَادَ مِنَّا عَمَّا أَرَادَ بِنَا؟

فَمَعْنَى: «مَا أَرَادَ بِنَا»: مَا أَمَرْنَا بِهِ، وَمَعْنَى: «مَا أَرَادَ مِنَّا»: مَا
عَلِمَهُ مِنْ أَفْعَالِنَا وَأَحْوَالِنَا، وَنَحْنُ غَيْرُ مُكَلَّفِينَ بِحَسْبِهِ، وَلَا مَعْذُورِينَ
فِيمَا نَرْتَكِبُهُ بِالْحَوَالَةِ إِلَى عِلْمِهِ تَعَالَى بِهِ وَإِرَادَتِهِ لَهُ.

وَمِنْ هُنَا أَيْضًا يَظْهَرُ التَّوْفِيقُ بَيْنَ هَذِهِ الْآيَاتِ: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ
يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [٤ سورة النساء/الآية: ٢٧] ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ
بِالسُّوِّ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [٤ سورة النساء/الآية: ١٤٨] ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا
لِلْعِبَادِ﴾ [٤٠ سورة غافر/الآية: ٣١] ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا
لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [٥١ سورة الذاريات/الآية: ٥٦] وَاللَّامُ لَامُ الْعَاقِبَةِ
﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ
جَهَنَّمَ﴾ [٣٢ سورة السجدة/الآية: ١٣] أَيْ: لَكِنْ لَمْ أَشَأْ الْهُدَايَةَ
لِحَقِّ الْقَوْلِ عَلَى مُقْتَضَى الْعِلْمِ السَّابِقِ، وَبِهِ ظَهَرَ سَبَبُ اخْتِلَافِ
أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ، وَأَنَّ الْحَقَّ التَّفْرِقَةَ بَيْنَ الْإِرَادَةِ وَالرِّضَى بِالْعُمُومِ
وَالْخُصُوصِ.

الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ^(١): إِيْمَانُ الْمُقْلَدِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا لَفْظًا إِيْمَانُ الْمُقْلَدِ.

رَوَى بَعْضُهُمْ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ إِيْمَانَ الْمُقْلَدِ لَا يَصِحُّ، وَأَنْكَرَهُ ابْنُ هَوَازِنٍ وَهُوَ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْقَاسِمِ الْقُشَيْرِيُّ، كَمَسْأَلَةِ الرِّسَالَةِ، وَذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ أَيْضًا مِنَ الْمُفْتَرِيَّاتِ عَلَى الشَّيْخِ، وَلَوْ ثَبَتَ أَنَّ هَذَا الثَّقَلَ عَنْهُ صَحِيحٌ فَخِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِيهِ مِنْ أَصْحَابِ [أَبِي حَنِيفَةَ] الثُّغَمَانِ وَأَصْحَابِ الْأَشْعَرِيِّ عَائِدٌ إِلَى اللَّفْظِ لَا إِلَى الْمَعْنَى، فَتَكُونُ مِنَ الْمَسَائِلِ اللَّفْظِيَّةِ.

وَتَحْرِيرُهَا أَنَّ الْمُقْلَدَ إِذَا تَلَفَّظَ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ مِنْ غَيْرِ اسْتِدْلَالٍ، هَلْ يَصِحُّ إِيْمَانُهُ أَمْ لَا؟.

نُقِلَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ»: الْقَوْلُ بِصِحَّةِ إِيْمَانِهِ خِلَافًا لِلْمُعْتَرِزَةِ وَلِبَعْضِ الْأَشَاعِرَةِ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ بِكُفْرِ الْمُقْلَدِ.

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَمُعْظَمُ أَصْحَابِهِ: الْإِيْمَانُ إِفْرَارٌ بِاللِّسَانِ، وَتَصْدِيقٌ بِالْجَنَانِ، وَإِنْ لَمْ يُعْمَلْ بِالْأَرْكَانِ؛ فَمَنْ أَقَرَّ بِجُمْلَةِ الْإِسْلَامِ وَإِنْ لَمْ يُعْمَلْ شَيْئًا مِنَ الْفَرَائِضِ وَشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ مُؤْمِنٌ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَأَمَّا عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ وَأَهْلُ الْحَدِيثِ، فَيَقُولُونَ: صَحَّ إِيْمَانُهُ، لَكِنَّهُ عَاصٍ بِتَرْكِ الاسْتِدْلَالِ. قَالَ الْفُقَهَاءُ: لِأَنَّ الْأَعْرَابَ كَانُوا يَأْتُونَ النَّبِيَّ ﷺ، وَيَتَلَفَّظُونَ بِكَلِمَتِي الشَّهَادَةِ، وَكَانَ ﷺ يَحْكُمُ بِإِسْلَامِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْأَلَهُمْ عَنِ الْمَسَائِلِ الْأُصُولِيَّةِ، [و] مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ لَهُمْ سَابِقَةٌ بِخَبَرٍ وَفِكْرٍ فِي دَلَائِلِ الْأُصُولِ، وَذَلِكَ مَخْضُ التَّقْلِيدِ.

(١) وهي الفريدة السادسة والعشرون من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة:

٢٣١؛ وراجع صفحة: ٦٩ السابقة. بسام.

وَذَكَرَ أَصْحَابُ الْأَشْعَرِيِّ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّقْلِيدُ فِي الْأَصُولِ لِأَنَّا مَأْمُورُونَ بِاتِّبَاعِ الرَّسُولِ ﷺ، وَهُوَ مَأْمُورٌ بِتَخْصِيلِ الْعِلْمِ بِهَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاعَلِّمْنَا نَحْنُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [٤٧ سورة محمد/الآية: ١٩] وَلَمَّا تَكَرَّرَ فِي التَّنْزِيلِ مِنْ ذِمِّ التَّقْلِيدِ بِخِلَافِ الْفُرُوعِ، لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ الْأَصُولِيَّةَ قَلِيلَةٌ، تُمْكِنُ الْإِحَاطَةُ بِهَا، وَتَكْفِي فِيهَا الْمَعْرِفَةُ إِجْمَالًا، وَهُوَ مَرْكُوزٌ فِي الطَّبَائِعِ السَّلِيمَةِ، وَإِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ لَطِيفٍ، كَمَا نُقِلَ عَنْ أَغْرَابِيٍّ، قِيلَ لَهُ: بِمَ عَرَفْتَ الرَّبَّ؟ قَالَ: الْبَغْرَةُ تَذُلُّ عَلَى الْبَغِيرِ، وَآثَارُ الْمَشْيِ تَذُلُّ عَلَى الْمَسِيرِ، فَسَمَاءُ ذَاتُ أَبْرَاجٍ، وَأَرْضُ ذَاتُ فِجَاجٍ، أَفَلَا تَذُلُّانِ عَلَى الصَّانِعِ الْخَبِيرِ؟.

وَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ: مَا لَمْ يَعْرِفْ كُلُّ مَسْأَلَةٍ بِدَلَالَةِ الْعَقْلِ عَلَى وَجْهِ يُمْكِنُهُ دَفْعُ الشُّبْهَةِ لَا يَكُونُ مُؤْمِنًا، لِأَنَّ الْعِلْمَ الْمُخَدَّثَ إِنَّمَا ضَرُورِيٌّ، وَإِنَّمَا كَسْبِيٌّ؛ وَهَذَا الْاِغْتِقَادُ لَيْسَ ضَرُورِيًّا، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَلَا اسْتِدْلَالٌ مَعَهُ، فَلَا يَكُونُ عِلْمًا.

قَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ: هَذَا الْخِلَافُ فِيمَنْ نَشَأَ عَلَى شَاهِقِ جَبَلٍ، وَلَمْ يَتَفَكَّرْ فِي الْعَالَمِ فَأَخْبِرَ بِذَلِكَ فَصَدَّقَهُ، وَأَمَّا مَنْ نَشَأَ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، وَسَبَّحَ اللَّهَ تَعَالَى عِنْدَ رُؤْيَةِ صَنَائِعِهِ، فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ التَّقْلِيدِ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْأَشْعَرِيَّةِ، إِنَّمَا الْخِلَافُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُعْتَزَلَةِ. وَعَنْ بَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ، كَالرُّسْتَقْنِيِّ^(١) [علي بن سعيد]: إِنَّ شَرْطَ صِحَّةِ الْإِيمَانِ أَنْ يَعْرِفَ صِحَّةَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ بِدَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ لَوْ قَبِلَ مِنْهُ ﷺ حَدُوثُ الْعَالَمِ، وَوُحْدَةُ الصَّانِعِ وَنَحْوَهُمَا مِنْ غَيْرِ اسْتِدْلَالٍ عَلَى ذَلِكَ بِدَلِيلٍ عَقْلِيٍّ كَانَ كَافِيًا.

(١) فِي الْأَصْلِ: «كَالرُّسْتَقْنِيِّ». بِسَامٍ.

وَنَقَلَ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ هَوَازِنَ الْقُشَيْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْقَوْلَ بِتَكْفِيرِ الْعَوَامِ مِنْ مُفْتَرَيَاتِ الْكِرَامِيَّةِ عَلَى الْأَشْعَرِيِّ بِسَبَبِ الْاِخْتِلَافِ فِي تَفْسِيرِ الْإِيمَانِ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ هُوَ الْإِفْرَازُ الْمُجَرَّدُ وَإِلَّا لَزِمَ اتِّسَادُ طَرِيقِ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بِالْإِفْرَازِ.

وَلَيَّتَهُمْ قَالُوا: الْمَقَرُّ بِاللِّسَانِ وَخَدَهُ مُؤْمِنٌ عِنْدَنَا، بَلْ قَالُوا: هُوَ مُؤْمِنٌ حَقًّا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، فَالْمُنَافِقُ مُؤْمِنٌ مَعَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَاهُمْ كُفَّارًا وَنَفَى عَنْهُمْ الْإِيمَانَ، حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [٨] سورة البقرة/الآية: ٨ [وَيَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِالْكَذِبِ حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [٦٣] سورة المنافقون/الآية: ١].

وَيَقُولُونَ: الْمُكْرَهُ عَلَى الْكُفْرِ كَافِرٌ مَعَ أَنَّ قَلْبَهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ. ثُمَّ يَجْعَلُونَهُ مِنْ أَهْلِ الثَّارِ، وَيَجْعَلُونَ الْمُنَافِقَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَفَسَادُهُ ظَاهِرٌ.

وَعِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ: الْإِيمَانُ هُوَ التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ، كَمَا قَالَ بِهِ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَالظَّنُّ بِجَمِيعِ الْعَوَامِ أَنَّهُمْ مُصَدِّقُونَ بِالْقَلْبِ وَمَا يَنْطَوِي عَلَيْهِ مِنَ الْعَقَائِدِ وَتَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ بِهِ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِهِ.

وَأَمَّا الْأَقْوَالُ بِالِاسْتِذْلَالِ فَأَمْرُهُ سَهْلٌ، لِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى الْأُصُولِ عَلَى الْوُجْهِ الَّذِي يَشْتَرِطُهُ الْمُعْتَزَلَةُ، وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ نَوْعًا مِنَ الْاسْتِذْلَالِ هُوَ مَرْكُوزٌ فِي الطَّبَاعِ، كَمَا مَرَّ مِنْ حَدِيثِ الْأَعْرَابِيِّ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ تَكْفِيرُ الْعَوَامِ، مَعَ أَنَّهُ نُقِلَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ مِثْلُهُ، وَعَنْهُ مَا يُقَارِبُهُ كَمَا سَبَقَ.

وَذَكَرَ الشَّهْرَسْتَانِي فِي «نَهَايَةِ الْإِقْدَامِ»: اَخْتَلَفَ جَوَابُ الْأَشْعَرِيِّ فِي مَعْنَى التَّضَدِيقِ الَّذِي فَسَّرَ الْإِيمَانَ بِهِ، فَقَالَ مَرَّةً: هُوَ الْمَعْرِفَةُ بِوُجُودِ الصَّانِعِ وَصِفَاتِهِ. وَمَرَّةً: هُوَ قَوْلُ فِي النَّفْسِ مُتَضَمِّنٌ لِلْمَعْرِفَةِ، ثُمَّ يُعْبَرُ عَنْ ذَلِكَ بِاللِّسَانِ فَيُسَمَّى بِالْإِفْرَارِ أَيْضاً تَضَدِيقاً، وَكَذَا الْعَمَلُ بِالْأَرْكَانِ بِحُكْمِ دَلَالَةِ الْحَالِ، إِذِ الْإِفْرَارُ تَضَدِيقٌ بِحُكْمِ دَلَالَةِ الْمَقَالِ، فَالْمَعْنَى الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ هُوَ الْأَصْلُ الْمَذْلُولُ عَلَيْهِ، وَالْإِفْرَارُ وَالْعَمَلُ دَلِيلَانِ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: الْإِيمَانُ هُوَ الْعِلْمُ بِأَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ صَادِقَانِ فِي جَمِيعِ مَا أَخْبَرَا بِهِ، وَيُعْزَى هَذَا إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ.

ثُمَّ الْقَدَرُ الَّذِي يَصِيرُ بِهِ الْمُؤْمِنُ مُؤْمِناً، وَهُوَ التَّكْلِيفُ الْعَامُّ أَنْ يَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِي جَمِيعِ مَعَانِي الْأَلُوْهِيَّةِ، وَلَا قَسِيمَ لَهُ فِي أَعْمَالِهِ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ؛ فَإِذَا أَتَى بِذَلِكَ وَلَمْ يُنَكِرْ شَيْئاً مِمَّا جَاءَ بِهِ وَنَزَلَ عَلَيْهِ، وَوَفَّاهُ الْمَوْتَ عَلَى ذَلِكَ، كَانَ مُؤْمِناً حَقّاً عِنْدَ الْخَلْقِ وَعِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ طَرَأَ عَلَيْهِ مَا يُضَادُّ ذَلِكَ، وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ تَعَالَى، حُكِمَ عَلَيْهِ بِالْكَفْرِ، وَإِذَا اعْتَقَدَ مَذْهَباً تَلَزَّمَهُ بِحُكْمِ مَذْهَبِهِ مُضَادَّةَ رُكْنٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ لَمْ نَحْكُمْ بِكَفَرِهِ، بَلْ يُنْسَبُ إِلَى الضَّلَالَةِ وَالْبِدْعَةِ، وَيَكُونُ حُكْمُهُ فِي الْآخِرَةِ مُوَكَّوْلاً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَكَمَا لَا يَرْضَى النَّبِيُّ ﷺ بِمُجَرَّدِ الْقَوْلِ لَمْ يُكَلَّفْ جَمِيعَ الْخَلَائِقِ مَعْرِفَةَ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا هُوَ حَقٌّ مَعْرِفَتِهِ، لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مَقْدُورٍ لِلْعَبْدِ، إِذْ لَا يَقْدِرُ الْعَبْدُ أَنْ يَعْلَمَ جَمِيعَ مَعْلُومَاتِهِ وَمُرَادَاتِهِ وَمَقْدُورَاتِهِ، وَإِنَّمَا كُلُّهُمْ بِالتَّوْحِيدِ مُسْتَنِدّاً إِلَى دَلِيلٍ جُمْلِيِّ، وَكَمَا وَرَدَ بِهِ التَّنْزِيلُ، وَهُوَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَشْعَرِيُّ، فَثَبَّتَ أَنَّ الْقَوْلَ مَظْهَرٌ، وَالْعَقْدَ مَصْدَرٌ، وَقَدْ يُكْتَفَى بِالْمَصْدَرِ إِذَا لَمْ يُقَدَّرْ عَلَى الْإِثْنَانِ بِالْإِفْرَارِ اللَّسَانِيِّ، كَالْأَخْرَسِ، فَالْإِشَارَةُ فِي حَقِّهِ تَنْزِلُ مَثَرَةً الْعِبَارَةِ فِي حَقِّ النَّاطِقِ، وَقِصَّةُ الْخَرَسَاءِ «اعْتَفَاهَا» فَإِنَّهَا

مُؤَمَّنَةٌ [مسلم، رقم: ٥٣٧؛ النسائي، رقم: ١٢١٨؛ أبو داود، رقم: ٩٣٠ و ٩٣١ و ٣٢٨٢ و ٣٩٠٩] دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْعَمَلَ لَيْسَ مِنْ أَرْكَانِ الْإِيمَانِ خِلَافًا لِلْوَعِيدِيَّةِ، وَلَيْسَ سَاقِطًا بِالْكُلِّيَّةِ، حَتَّى لَا تَضُرَّ الْمُؤْمِنَ مَعْصِيَةً، خِلَافًا لِلْمُرْجِيَّةِ، إِذْ مِنَ الْأَوَّلِ يَلْزَمُ اتِّغْلَاقُ بَابِ التَّوْبَةِ وَالْإِفْضَاءُ إِلَى الْإِيَّاسِ وَالْقُتُوطِ، وَأَنْ لَا يُوْجَدَ مِنَ الْعَالَمِ مُؤْمِنٌ إِلَّا نَبِيٌّ مَعْصُومٌ، وَأَنْ لَا يُطْلَقَ اسْمُ الْمُؤْمِنِ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا بَعْدَ اسْتِجْمَاعِ خِصَالِ الْخَيْرِ عَمَلًا، وَمِنْ الثَّانِي يَلْزَمُ أَنْفِتَاحُ بَابِ الْإِبَاحَةِ، فَيَرْتَفِعُ مُعْظَمُ التَّكَالِيفِ. انْتَهَى كَلَامُ الْقُشَيْرِيِّ.

وَمِنْ شِغْرِهِ:

يَا مَنْ تَقَاصَرَ فِكْرِي عَنْ أَيَادِيهِ	وَكُلُّ كُلِّ لِسَانِي عَنْ تَعَالِيهِ
وُجُودُهُ لَمْ يَزَلْ قَرْدًا بِلَا شِبْهِ	عَلَا عَنِ الْوَقْتِ مَاضِيهِ وَآتِيهِ
لَا دَهْرٌ يُخْلِقُهُ لَا قَهْرٌ يُلْحَقُهُ	لَا كَشْفٌ يُظْهِرُهُ لَا سِرٌّ يُخْفِيهِ
لَا عَدٌّ يَجْمَعُهُ لَا ضِدٌّ يَمْنَعُهُ	لَا حَدٌّ يَقْطَعُهُ لَا قُطْرٌ يَخْوِيهِ
لَا كَوْنٌ يَخْصُرُهُ لَا عَوْنٌ يَنْصُرُهُ	وَلَيْسَ فِي الْوَقْتِ مَعْلُومٌ يُضَاهِيهِ
جَلَالُهُ أَرْزَلِي لَا زَوَالٌ لَهُ	وَمُلْكُهُ دَائِمٌ لَا شَيْءٌ يُفْنِيهِ

الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ^(١): مَسْأَلَةُ الْكَسْبِ.

وَتَحْقِيقُهُ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ صَعْبٌ دَقِيقٌ، وَلِذَلِكَ يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ،
فَيَقَالُ: هَذَا أَدَقُّ مِنْ كَسْبِ الْأَشْعَرِيِّ، وَلِذَا قِيلَ فِيهِ:

يَقُولُ وَقَدْ رَأَى جِسْمِي كَخَضِرٍ	لَهُ شِبْهُ لِمَا بِي بِالسُّوِيَةِ
فَقُلْتُ هُمَا مِنَ الْمَوْجُودِ لَكِنْ	كَوَجْدَانِ اكْتِسَابِ الْأَشْعَرِيَةِ

(١) راجع الفريدة السابعة والثلاثين من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٥٣؛
وراجع صفحة: ٦٩. بسام.

لِأَنَّ أَصْحَابَ الْأَشْعَرِيِّ فَسَّرُوا الْكَسْبَ بِأَنَّ الْعَبْدَ إِذَا صَمَّمَ عَزَمَهُ
فَاللَّهُ تَعَالَى يَخْلُقُ الْفِعْلَ عِنْدَهُ، وَالْعَزْمُ أَيْضاً فِعْلٌ يَكُونُ وَاِئْتِاقاً بِقُدْرَةِ اللَّهِ
تَعَالَى، فَلَا يَكُونُ لِلْعَبْدِ فِي الْفِعْلِ مَدْخَلٌ عَلَى سَبِيلِ التَّأْيِيرِ وَإِنْ كَانَ لَهُ
مَدْخَلٌ عَلَى سَبِيلِ الْكَسْبِ، فَالْحَقُّ أَنَّ الْكَسْبَ عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ هُوَ تَعَلُّقُ
الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ بِالْمَقْدُورِ فِي مَحَلِّهَا مِنْ غَيْرِ تَأْيِيرٍ، وَهُوَ الَّذِي يُعَوَّلُ عَلَيْهِ
فِي تَفْسِيرِهِ، وَلَا يَصِحُّ غَيْرُهُ، إِذْ هُوَ الْجَارِي عَلَى الْقَوَاعِدِ الْعَقْلِيَّةِ وَالسُّنَّةِ
وِاجْتِمَاعِ السَّلَفِ؛ وَلِصُعُوبَةِ هَذَا الْمَقَامِ أَتَكَرَّرَ السَّلَفُ عَلَى النَّظَرِ فِيهِ.

وَنُقِلَ: إِذَا بَلَغَ الْكَلَامُ إِلَى الْقَدْرِ فَأَمْسِكُوا.

وَالْكَسْبُ عِنْدَ الْمَاتَرِيدِيَّةِ - كَمَا قَالَ النَّسْفِيُّ فِي «الاعْتِمَادِ فِي
الْإِعْتِقَادِ»^(١) -: هُوَ صَرْفُ الْقُدْرَةِ إِلَى أَحَدِ الْمَقْدُورِينَ، وَهُوَ غَيْرُ
مَخْلُوقٍ، لِأَنَّ جَمِيعَ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ فِعْلُ الْجَوَارِحِ مِنَ الْحَرَكَاتِ، وَكَذَا
التَّرُوكِ الَّتِي هِيَ أَفْعَالُ النَّفْسِ مِنَ الْمِيلِ، وَالِدَاعِيَةِ وَالْإِخْتِيَارِ بِخَلْقِ اللَّهِ
تَعَالَى لَا تَأْيِيرَ لِقُدْرَةِ الْعَبْدِ فِيهِ، وَإِنَّمَا مَحَلُّ قُدْرَتِهِ عَزْمُهُ عَقِيبَ خَلْقِ اللَّهِ
تَعَالَى هَذِهِ الْأُمُورِ فِي بَاطِنِهِ عَزْماً مُصَمِّماً بِلَا تَرَدُّدٍ، وَتَوَجُّهاً صَادِقاً
لِلْفِعْلِ طَالِباً إِيَّاهُ، فَإِذَا وَجَدَ الْعَبْدُ ذَلِكَ الْعَزْمَ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ الْفِعْلَ،
فَيَكُونُ مَنَسُوباً إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ حَرَكَةٌ، وَمَنَسُوباً إِلَى الْعَبْدِ مِنْ حَيْثُ
هُوَ زَنَا وَنَحْوُهُ مِنَ الْأَصْنَافِ الَّتِي يَكُونُ بِهَا الْفِعْلُ مَعْصِيَةً، وَعَلَى مِثْوَالِ
ذَلِكَ الطَّاعَةِ، كَالصَّلَاةِ مَثَلًا، تَكُونُ الْأَفْعَالُ الَّتِي هِيَ حَقِيقَتُهَا مَنَسُوبَةً
إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ هِيَ حَرَكَاتٌ، وَإِلَى الْعَبْدِ مِنْ حَيْثُ هِيَ
صَلَاةٌ، لِأَنَّهُ الصِّفَةُ الَّتِي بِإِعْتِبَارِهَا جَزُمَ الْعَزْمُ الْمُصَمَّمُ؛ وَهَذَا عَلَى

(١) فِي الْأَصْلِ: «الاعْتِمَادُ فِي الْإِعْتِقَادِ»، وَهُوَ لِحَافِظِ الدِّينِ النَّسْفِيِّ، عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَتَوْفَى سَنَةَ ٧١٠هـ = ١٣١٠م. وَقَدْ ذَكَرَهُ حَاجِي خَلِيفَةَ بِاسْمِهِ:
«اعْتِمَادُ الْإِعْتِقَادِ»؛ وَهُوَ «الاعْتِمَادُ شَرْحُ عَمْدَةِ الْإِعْتِقَادِ»، وَهُمَا شَرْحَانِ: قَدِيمٌ
وَجَدِيدٌ. بِسَامٍ.

مَذْهَبِ الْقَاضِي الْبَاقِلَانِيِّ، وَهُوَ أَنَّ قُدْرَةَ اللَّهِ تَعَالَى تَتَعَلَّقُ بِأَصْلِ الْفِعْلِ، وَقُدْرَةُ الْعَبْدِ تَتَعَلَّقُ بِوَضْعِهِ مِنْ كَوْنِهِ طَاعَةً أَوْ مَعْصِيَةً، فَمُتَعَلِّقُ الْأَمْرِ تَأْثِيرُ الْقُدْرَتَيْنِ مُخْتَلِفٌ، كَمَا فِي لَطْمَةِ الْيَتِيمِ تَأْدِيبًا، فَإِنَّ ذَاتَ اللَّطْمَةِ وَاقِعَةٌ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَأْثِيرِهِ، وَكَوْنُهَا طَاعَةً أَوْ مَعْصِيَةً عَلَى الثَّانِي بِقُدْرَةِ الْعَبْدِ وَتَأْثِيرِهِ لِمُتَعَلِّقِ ذَلِكَ بِعَزْمِهِ الْمُصَمِّمِ، أَغْنَى: قُضْدَهُ الَّذِي لَا تَرُدُّ مَعَهُ.

وَالْقَوْلُ بِالْكَسْبِ صَغَبٌ لِمَا عَرَفْتَ، وَلَكِنَّهُ قَامَ وَثَبَتْ بِالْبُرْهَانِ، أَيْ: الدَّلِيلِ الْقَاطِعِ، وَهُوَ أَنَّا نَجِدُ تَفْرِقَةً ضَرُورِيَّةً بَيْنَ مَا تُبَاشِرُهُ مِنَ الْأَفْعَالِ وَبَيْنَ مَا نَحْسُهُ مِنَ الْجَمَادَاتِ، فَظَهَرَ أَنَّ لَنَا فِي أَفْعَالِنَا اخْتِيَارًا مَا، وَرَدُّنَا قَائِمُ الْبُرْهَانِ عَنْ إِضَافَةِ الْفِعْلِ إِلَى اخْتِيَارِ الْعَبْدِ، فَوَجِبَ أَنَّ نَجْمَعَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، فَنَقُولُ: إِنَّ الْأَفْعَالَ وَاقِعَةٌ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَسْبِ الْعَبْدِ، فَاللَّهُ تَعَالَى يَخْلُقُ الْفِعْلَ وَالْقُدْرَةَ عَلَيْهِ بِإِجْرَاءِ الْعَادَةِ، فلهَذَا جَازَ إِضَافَةُ الْفِعْلِ إِلَى الْعَبْدِ، وَصَحَّ التَّكْلِيفُ وَالْمَدْحُ وَالذَّمُّ وَالْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ، فَإِنَّا لَوْ لَمْ نَقُلْ بِالْكَسْبِ لَزِمَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ: إِمَّا الْمَيْلُ إِلَى الْإِغْتِزَالِ، وَإِمَّا الْقَوْلُ بِالْجَبْرِ، وَكِلَاهُمَا بَاطِلٌ.

بيان الملازمة:

إِنَّ صُدُورَ الْأَفْعَالِ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِقُدْرَةِ الْعَبْدِ وَإِرَادَتِهِ أَمْ لَا، وَعَلَى الْأَوَّلِ يَلْزَمُ الْإِغْتِزَالُ، وَعَلَى الثَّانِي الْجَبْرُ، وَالصَّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ هُوَ التَّوَسُّطُ بَيْنَ طَرَفَيْ الْإِفْرَاطِ وَالتَّقْرِيطِ، وَهُوَ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْأَفْعَالَ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ مُكْتَسَبَةٌ لِلْعَبْدِ، فَكَمَا لَا تُنْسَبُ الْأَفْعَالُ إِلَى الْعَبْدِ مِنْ جِهَةِ الْإِبْجَادِ وَالْخَلْقِ، كَذَلِكَ لَا تُنْسَبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ جِهَةِ الْكَسْبِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (٩٦) ﴿٣٧﴾ سورة الصافات/الآية: [٩٦] فَتَنَسَبَ الْخَلْقُ إِلَى ذَاتِهِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَهَا مَا

كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴿٢﴾ سورة البقرة/الآية: ٢٨٦ أثبت الكسب للعبد؛ وإن شئت قلت: بين قوم أفرطوا وقوم فرطوا؛ فقولنا: بين قوم أفرطوا، نغني بهم الجبرية الذين يتجاوزون عن الحد الأوسط إلى طرف الإفراط، فيجعلون وجود الأفعال كلها بالقدر الأزلي فقط من غير مقارنة لقدر حادثة؛ وقولنا: وقوم فرطوا، نغني بهم القدرية الذين يتجاوزون عن الحد الأوسط إلى طرف التفريط، فيجعلون وجود الأفعال الاختيارية بالقدر الحادثة فقط مباشرة أو تولداً.

وإنما كانت المسألة لفظة لأن الإمام أبا حنيفة والشيخ أبا الحسن الأشعري رحمهما الله، كلاهما يقولان بثبوت واسطة بين الحركة الاضطرارية والحركة الاختيارية، وأن لا جبر ولا قدر، لأن الأشعري لا يسمي ذلك فعلاً للعبد حقيقة، بل مجازاً، والإمام يسميه فعلاً حقيقة لا مجازاً.

وقالت الجبرية: لا فعل للعبد حقيقة ولا مجازاً، ويرد عليهم بأن ذلك يؤدي إلى إسقاط الرجاء والخوف عن العبد، فيكون هو والبهايم سواء.

قلنا: هذا الخلاف مبني على تفسير الفعل، والفرق بينه وبين الكسب؛ فعند الإمام أبي حنيفة: الفعل صرف الممكن من الإمكان إلى الوجود، وهو من الله بغير آله، ومن العبد بمباشرة آله، فالفعل عنده شامل للخلق والكسب؛ وعند أبي الحسن الأشعري: الفعل ما وجد من الفاعل وله عليه قدرة قديمة، لأنه حادث الذات، والحوادث مستندة إلى القديم أولاً؛ والكسب ما وجد من القادر وله عليه قدرة حادثة، فلذلك نسمي تلك الواسطة بالكسب ولا نسميها بالفعل، فالكسب هو التصرف في الحوادث، والفعل هو التصرف في

الْمَعْلُوم، وَلَمْ يَثْبُتِ النَّسْخُ لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ تَأْثِيرًا أَضْلًا فِي الْوُجُودِ وَلَا فِي صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [٣٥] فاطر/الآية: [٣] ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ﴾ [١٣] سورة الرعد/الآية [١٦] ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [٣٥] سورة فاطر/الآية: [٤٠] ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [١٣] سورة الرعد/الآية: [١٦] وَلِأَنَّ الْقُدْرَةَ الْقَدِيمَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِسَائِرِ الْمُحَدَّثَاتِ وَأَقْدَارِ الْعَبْدِ لَا يُخْرِجُ الْقَدِيمَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ، وَالذَّلِيلُ قَائِمٌ عَلَى أَنَّ الْمُمَكِّنَ بِذَاتِهِ مِنْ حَيْثُ إِمْكَانُهُ اسْتَنَدَ إِلَى الْمَوْجِدِ، وَأَنَّ الْإِيجَادَ عِبَارَةً عَنْ إِفَادَةِ الْوُجُودِ، وَكُلُّ مَوْجُودٍ مُسْتَنَدٌ إِلَى إِيجَادِ الْبَارِي مِنْ حَيْثُ الْوُجُودُ وَالْوَسَائِطُ مُعَدَّاتٌ لَا مَوْجُودَاتٌ.

وَأَيْضًا لَوْ صَلَحَتِ الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ لِإِيجَادِ الْفِعْلِ لَصَلَحَتْ لِإِيجَادِ كُلِّ مَوْجُودٍ مِنَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ، وَبُطْلَانُهُ ظَاهِرٌ، وَأَيْضًا الْخَلْقُ يَسْتَدْعِي الْعِلْمَ بِالْمَخْلُوقِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [٦٧] سورة الملك/الآية: [١٤] فَلَوْ أَوْجَدَ الْعَبْدُ فِعْلَهُ لَكَانَ عَالِمًا بِتَفَاصِيلِهِ، وَبُطْلَانُ الثَّانِي ظَاهِرٌ.

إِنْ قُلْتُ: إِذَا لَمْ تُؤَثِّرِ الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ لَمْ يَكُنْ لَهَا تَعَلُّقٌ بِالْمُحَدَّثِ مَعْقُولٌ، وَإِبْثَاتُ قُدْرَةٍ لَا تَأْثِيرَ لَهَا كَتَفِي الْقُدْرَةِ.

وَأَيْضًا الْكَسْبُ الَّذِي يُثْبِتُونَهُ إِمَّا مَوْجُودٌ أَوْ مَعْدُومٌ، إِنْ كَانَ مَوْجُودًا فَقَدْ سَلِمْتُمْ التَّأْثِيرَ فِي الْوُجُودِ، وَإِنْ كَانَ مَعْدُومًا فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ وَاسِطَةً بَيْنَ الْأَفْعَالِ الْاخْتِيَارِيَّةِ وَالْأَفْعَالِ الْاضْطِرَّارِيَّةِ.

قُلْتُ: هَذِهِ الشُّبْهَةُ قَرِيبَةٌ، وَلِإِجْلَالِهَا مِنَ الْغُلُوِّ غَلَا إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، حَيْثُ أَثْبَتَ لِلْقُدْرَةِ أَثَرًا مِنَ الْوُجُودِ لَا بِالِاسْتِقْلَالِ بَلْ بِالِاسْتِنَادِ إِلَى سَبَبٍ آخَرَ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى الْبَارِي تَعَالَى، وَاللَّهُ تَعَالَى خَلَقَ فِي الْعَبْدِ

قُدْرَةٌ وَإِرَادَةٌ، وَالْعَبْدُ بِهِمَا أَوْجَدَ الْفِعْلَ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ، وَإِلَيْهِ
 ذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ يَسَارُ الْبَصْرِيُّ، مِنْ الْمُعْتَزِلَةِ؛ وَقَالَ الْأَسْتَاذُ أَبُو
 إِسْحَاقَ [إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ] الْأَسْفَرَايِينِي: الْمُؤَثِّرُ فِي الْفِعْلِ مَجْمُوعُ
 قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَقُدْرَةِ الْعَبْدِ. وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ [الْبَاقِلَانِي] بِنَاءً
 عَلَى التَّفْرِقَةِ الْمَذْكُورَةِ بَيْنَ الْأَفْعَالِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ وَالْاِضْطِرَّارِيَّةِ: وَلَيْسَ تَعْلُقُ
 الْقُدْرَةُ كَتَعْلُقِ الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِ تَأْثِيرٍ أَضْلًا، وَإِلَّا بَطَلَتِ التَّفْرِقَةُ، وَلَيْسَ
 التَّأْثِيرُ فِي الْوُجُودِ، فَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ فِي صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ، كَكُونِهَا طَاعَةً
 وَمَعْصِيَةً، فَإِنْ كَوْنُ حَرَكَةِ الْيَدِ إِلَى الْعَبْدِ كِتَابَةً وَكُونِهَا صِيَاغَةً يَتَمَيَّزَانِ
 بَعْدَ الْاِشْتِرَاكِ فِي أَصْلِ الْحَرَكَةِ، فَتُضَافُ تِلْكَ الْحَرَكَةُ إِلَى الْعَبْدِ كَسِبًا،
 وَيُشْتَقُّ مِنْهُ فِعْلٌ خَاصٌّ بِهِ، نَحْوُ: قِيَامٌ وَقُعُودٌ. وَكَتَبَ: ثُمَّ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ
 أَمْرٌ سُمِّيَ عِبَادَةً، أَوْ نَهْيٌ سُمِّيَ مَعْصِيَةً. وَحَقِيقَةُ الْكَسْبِ وَقُوعُ الْفِعْلِ
 بِقُدْرَةِ الْمُكْتَسِبِ مَعَ تَعَدُّهِ انْفِرَادَهُ بِهِ.

وَقَوْلُهُ يُشَبِّهُ قَوْلَ الْحُكَمَاءِ بِأَنْ كَوْنَ الْجَوْهَرِ مُتَحَيِّزًا أَوْ قَابِلًا
 لِلْعَرَضِ، لَا تَعْلُقُ بِهِ الْقُدْرَةُ.

وَإِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ، فَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: إِذَا لَمْ تُؤَثِّرِ الْقُدْرَةُ
 الْحَادِثَةُ لَمْ يَكُنْ لَهَا تَعْلُقُ بِالْمُحْدِثِ مَعْقُولٌ مَمْنُوعٌ، فَإِنَّ الْعِلْمَ لَهُ تَعْلُقُ
 بِالْمَعْلُومِ، وَلِلْإِرَادَةِ بِالْمُرَادِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ التَّعْلُقُ بِالْمَعْلُومِ وَالْمُرَادِ عَلَى
 وَجْهِ الْحُدُوثِ، ثُمَّ إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْ أَنْ يُؤَثِّرَ عِلْمُ الْمَعَانِي فِي إِحْكَامِهِ
 لِلْمَعْلُومِ وَإِتْقَانِهِ، وَإِرَادَةُ الْمُرِيدِ فِي تَخْصِيصِ بَعْضِ الْجَائِزَاتِ بِالْحُدُوثِ
 دُونَ الْبَعْضِ، وَفِي كَوْنِ الْمَعْلُومِ أَمْرًا وَنَهْيًا وَوَعْدًا، وَإِنْ كَانَ عِلْمُ
 الْفَاعِلِ وَإِرَادَتُهُ مُتَعَلِّقَيْنِ بِالْمَعْلُومِ وَالْمُرَادِ، ثُمَّ لَا يُؤَثِّرَانِ فِيهِ، فَلَا يَمْتَنِعُ
 أَنْ تَكُونَ قُدْرَتُنَا وَقُدْرَةُ الْقَدِيمِ مُتَعَلِّقَيْنِ بِالْمَقْدُورِ، وَتُؤَثِّرُ قُدْرَةُ الْقَدِيمِ
 وَلَا تُؤَثِّرُ قُدْرَتُنَا فِيهِ، وَالسَّيِّخُ وَإِنْ لَمْ يُثْبِتْ لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ تَأْثِيرًا لِكِنَّهُ

أُثْبِتَ مُمَكِنًا وَثَابِتًا يُحْسُ بِهِ الْإِنْسَانُ مِنْ نَفْسِهِ، وَذَلِكَ يَزْجِعُ إِلَى سَلَامَةِ
الْبُنْيَةِ وَاعْتِقَادِ السَّيْرِ بِحُكْمِ جَرَيَانِ الْعَادَةِ. وَالْعَبْدُ مَهْمَا هَمَّ بِفِعْلٍ
خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ قُدْرَةً وَاسْتِطَاعَةً مَقْرُونَةً بِذَلِكَ الْفِعْلِ الَّذِي يُخْدِثُهُ
فِيهِ، فَيَتَّصِفُ بِهِ الْعَبْدُ وَيَخْصَائِصُهُ، وَذَلِكَ هُوَ مَوْرِدُ التَّكْلِيفِ وَمُبَاشَرَةُ
الْفِعْلِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ، أَيْ: وَجْدَانُهُ فِي نَفْسِهِ حَالِ الْقَادِرِينَ
بِسَلَامَةِ الْبُنْيَةِ وَاعْتِقَادِ السَّيْرِ بِجَرَيَانِ الْعَادَةِ هُوَ الْمُسَمَّى بِالْكَسْبِ، وَعَلَى
هَذَا لَا يَكُونُ إِبْثَاتُ قُدْرَةٍ لَا تَأْثِيرَ لَهَا كَنَفِي الْقُدْرَةِ عَلَى مَا تَوَهَّمَهُ
الْمُعْتَرِضُ، وَلَمَّا كَانَتْ تِلْكَ الْمُبَاشَرَةُ إِحْدَاثَ اللَّهِ تَعَالَى لِلْفِعْلِ فِي الْعَبْدِ
مَقْرُونًا بِالْإِسْطَاعَةِ ظَاهِرًا بِوَاسِطَةِ الْعَبْدِ لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَكُونَ لِقُدْرَةِ الْعَبْدِ
تَأْثِيرًا فِي الْوُجُودِ كَمَا تَوَهَّمَهُ الْمُعْتَرِضُ.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ كَوْنَ الْعَبْدِ مُسَخَّرًا تَحْتَ قَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَدْرِهِ لَا
يُنَافِي قُدْرَتَهُ وَآخْتِيَارَهُ، فَإِنَّ الْمُسَخَّرَ نَوْعَانِ: مَجْبُورٌ وَمُخْتَارٌ، فَالْمَجْبُورُ
كَالسَّكِينِ وَالْقَلَمِ فِي يَدِ الْكَاتِبِ، وَالْمُخْتَارُ كَالْكَاتِبِ وَقَلْبِهِ بَيْنَ أَضْبُعَيْنِ
مِنْ أَصَابِعِ الرَّخْمَنِ، فَكَمَا أَنَّ الْمَجْبُورَ إِنَّمَا يَتَسَخَّرُ بِصَلَاحِيَّةٍ فِيهِ تَزْجِعُ
إِلَى تَخْصِيلِ غَرَضِ الْكَاتِبِ، كَذَلِكَ الْمُخْتَارُ إِنَّمَا يَصْلُحُ مُسَخَّرًا لِلَّهِ
تَعَالَى فِي تَخْصِيلِ مُرَادِهِ، وَهُوَ الْفِعْلُ الْإِخْتِيَارِيُّ بِوَاسِطَةِ قُدْرَتِهِ
وَآخْتِيَارِهِ، كَالْمَرْكُوبِ لِلرَّاكِبِ، فَالْمَرْكُوبُ إِنَّمَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مُسَخَّرًا
لِلرَّاكِبِ لِصَلَاحِيَّةٍ فِيهِ تَزْجِعُ إِلَى تَخْصِيلِ غَرَضِهِ فِيهِ إِنْ كَانَ لَهُ اخْتِيَارٌ
وَقُدْرَةٌ، وَلَكِنْ قُدْرَتُهُ مُكْتَسَبَةٌ بِالْعَجْزِ، وَآخْتِيَارُهُ مَشُوبٌ بِالِاضْطِرَارِ،
وَهَذَا غَايَةُ مَا يُمَكِّنُ فِي تَقْرِيرِ مَذْهَبِ الشَّيْخِ، وَيُوَيِّدُهُ مَا رَوَى عَنْ أَمِيرِ
الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا جَبْرَ وَلَا قَدَرَ بَلْ أَمْرٌ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ»
[«كثر العمال»، رقم: ١٥٦٧].

وَيُوضَحُ ذَلِكَ أَنَّ التَّكْلِيفَ كَمَا وَرَدَ بِإِفْعَلٍ وَلَا تَفْعَلٍ، وَرَدَ

بِالِاسْتِقَامَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿٦﴾ [١] سورة
 الفاتحة/الآية: ٦] و ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [٣] سورة آل
 عمران/الآية: ٨] فَلَوْ كَانَ الْعَبْدُ مُسْتَقِيلاً كَانَ مُسْتَغْنِياً عَنْ هَذِهِ
 الْإِسْتِقَامَةِ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



الفصل الثاني

في المسائل المختلف فيها اختلافاً مغنواً

وَهِيَ مَسَائِلُ: الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى^(١)، وَهِيَ: إِنَّهُ هَلْ يَجُوزُ لِلَّهِ تَعَالَى
أَنْ يُعَذِّبَ الْعَبْدَ الْمُطِيعَ أَمْ لَا؟
فَاتَّفَقَ الْأَشْعَرِيَّةُ وَالْمَاتَرِيدِيَّةُ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ شَرْعاً، وَلَا يَقَعُ؛ وَإِنَّمَا
الْخِلَافُ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ فِي الْجَوَازِ الْعَقْلِيِّ.
فَالشَّيْخُ الْأَشْعَرِيُّ جَوَّزَهُ عَقْلاً وَلَمْ يَجْزِزْهُ شَرْعاً، لِمَا وَرَدَ فِي
الْخَبَرِ الصَّادِقِ مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ.
وَالْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ لَمْ يَجْزِزْهُ مُطْلَقاً لَا عَقْلاً وَلَا شَرْعاً، إِذْ نُقِلَ
عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي بَدَايَةِ الْعُقُولِ تَغْذِيبُ الْمُطِيعِ.
قَالَ الْأَشْعَرِيُّ: وَلَوْ وَقَعَ تَغْذِيبُ الْمُطِيعِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْهُ ظُلْماً
وَلَا عُذْوَاناً، أَي: تَعَذِّياً، لِأَنَّهُ تَعَالَى مُتَصَرِّفٌ فِي مُلْكِهِ بِالتَّغْذِيبِ
وَتَرْكِهِ، فَلَهُ مَا يَخْتَارُ مِنْهَا، يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ، وَيَحْكُمُ مَا يُرِيدُ؛ لَكِنَّهُ
جَادَ فِي حَقِّ الْعِبَادِ بِالْإِحْسَانِ، أَي: بِأَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِمْ بِتَرْكِ الْعِقَابِ،
وَالْجُودِ إِعْطَاءً مَا يَتَّبِعِي لِمَنْ يَتَّبِعِي، لَا لِعَرَضٍ وَلَا لِعَوَضٍ.

(١) راجع الفريدة التاسعة عشر من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢١١؛
وراجع صفحة: ٧٠ السابقة. بسم.

إِنْ قُلْتُ: كَيْفَ يُتَصَوَّرُ الْجُودُ بِتَرْكِ الْعِقَابِ وَهُوَ عَدَمِيٌّ، وَالْجُودُ يَقْتَضِي كَوْنَ مَا تَتَعَلَّقُ بِهِهِ وَجُودِيًّا؟

قُلْتُ: لَمَّا كَانَ تَرْكُ الْعِقَابِ مُسْتَلْزِمًا لِلْأَمْنِ وَالسَّلَامَةِ، وَهُمَا وَجُودِيَانِ، صَحَّ تَعَلُّقُ الْوُجُودِ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَمْ يَكُنْ فِيهَا زَوْجٌ مُطَهَّرَةٌ وَتُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا ﴿٥٧﴾﴾ [٤ سورة النساء/ الآية: ٥٧] فَلِلَّهِ تَرْكُ الْعِقَابِ وَبَذْلُ الثَّوَابِ فَضْلًا عَلَى الْمُطِيعِينَ، أَحَدُهُمَا: وَجُودِيٌّ، وَالْآخَرُ: عَدَمِيٌّ.

إِنْ قُلْتُ: إِطْلَاقُ الْفَضْلِ عَلَى الْوُجُودِيِّ ظَاهِرٌ، لِأَنَّ إِطْلَاقَهُ عَلَى الْعَدَمِيِّ غَيْرُ مَعْقُولٍ.

قُلْتُ: الْفَضْلُ الزِّيَادَةُ، وَالْإِحْسَانُ الْإِثْنَانُ بِمَا فِيهِ صَلَاحُ الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَحِقَّ وَيَسْتَوْجِبَ ذَلِكَ، وَلَمَّا لَمْ يَجِبْ لِلْعَبْدِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى شَيْءٌ، فَكُلُّ مَا يَفْعَلُ فِي حَقِّهِ مِنْ تَرْكِ الْعِقَابِ وَبَذْلِ الثَّوَابِ يَكُونُ فَضْلًا وَإِحْسَانًا، وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَبَرِ: «الشَّرْفُ كَفُّ الْأَدَى وَبَذْلُ الثَّدْيِ»^(١) وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ تَرْكَ الْأَدَى أَحَدُ رُكْنَيْ التَّفَضُّلِ وَالْإِحْسَانِ.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ الْخُطْبَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِنَّمَا كَانَ هَيْئًا، لِأَنَّ الْكُلَّ مَتَّفِقُونَ عَلَى عَدَمِ وَقُوعِ تَغْذِيبِ الْمُطِيعِ، لَكِنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي الْمَذْرُوكِ عِنْدَ الثُّعْمَانِ الْعَقْلُ وَالشَّرْعُ، وَعِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ هُوَ الشَّرْعُ فَقَطْ، إِذْ لَا خِلَافَ فِي وَعْدِهِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَآمَنْتُمْ﴾ [٤ سورة النساء/ الآية: ١٤٧] هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّةِ الثَّقَلِ، فَإِنَّ الشَّيْخَ أَبَا الْقَاسِمِ الْقُسَيْرِيَّ ذَكَرَ أَنَّ الْقَوْلَ بِجَوَازِ تَغْذِيبِ الْمُطِيعِ مِمَّا

(١) ينسب هذا القول إلى أبي الدرداء رضي الله تعالى عنه، راجع الباب الثلاثين من

«مجمع الأمثال» للميداني. بسام.

أَفْتَرِي عَلَى الْأَشْعَرِيِّ، وَلُبَسَ عَلَى الْعَوَامِ لِأَجْلِ التَّشْنِيعِ بِأَنَّهُ قَائِلٌ بِأَنَّ
اللَّهَ تَعَالَى لَا يُجَازِي الْمُطِيعِينَ عَلَى إِيْمَانِهِمْ وَطَاعَتِهِمْ، وَلَا يُعَذِّبُ
الْكُفَّارَ وَالْعَصَاةَ عَلَى كُفْرِهِمْ وَمَعَاصِيهِمْ، هَكَذَا سَنَعُوا، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ
فِي أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ فِي التَّغْدِيلِ وَالتَّجْوِيزِ زَعَمُوا أَنَّهُ
يَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُثِيبَ الْمُطِيعِينَ وَيُعَذِّبَ الْعَاصِينَ.

وَقَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَلَهُ أَنْ
يَتَصَرَّفَ فِي عِبَادِهِ بِمَا شَاءَ.

وَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ الْخِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى قَاعِدَةِ
التَّحْسِينِ وَالتَّقْطِيعِ، كَمَا نَقَلَهُ الشَّيْخُ أَبُو الْقَاسِمِ الْقُسَيْرِيُّ، وَالْإِمَامُ أَبُو
حَنِيفَةَ يُبْطِلُ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ الْخِلَافُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّيْخِ
الْأَشْعَرِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؟

وَيَنْبَنِي عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَيَقْرُبُ مِنْ مَسْأَلَتِنَا هَذِهِ، مَا يَفْعَلُ اللَّهُ
مِنْ إِيْلَامِ الْبَهَائِمِ وَالْأَطْفَالِ وَالْمَجَانِينِ وَالْعُقَلَاءِ ابْتِدَاءً، فَإِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ
يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِقَبِيحٍ، بَلْ هُوَ عَدْلٌ فِي حُكْمِهِ، وَصَوَابٌ فِي تَذْيِيرِهِ،
لِأَنَّهُ مُتَصَرَّفٌ فِي مُلْكِهِ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَغْتَرِضَ عَلَيْهِ، وَرُبَّمَا يَكُونُ
الْإِيْلَامُ تَخْلِيصاً مِنْ ضَرَرٍ أَعْظَمَ، أَوْ إِيْصَالاً إِلَى نَفْعٍ أَعْظَمَ؛ وَأَيْضاً
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ
مَرْيَمَ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ
ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَفِي الْأَرْضِ جَمِيعاً وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾﴾ [هـ
سورة المائدة/الآية: ١٧]. فَأَخْبَرَ أَنَّ أَحَدًا لَا يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً، وَلَا
أَعْتَرَا ضَاحَاحَ لِحَادِ عَلَيْهِ فِيمَا يَمْلِكُهُ، وَأَيْضاً لَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ
يُعَوِّضَ الْأَطْفَالَ وَالْمَجَانِينَ، خِلَافاً لِلْقَدَرِيَّةِ، إِذِ الْعَقْلُ لَا يُوجِبُ
عَلَى اللَّهِ تَعَالَى شَيْئاً عَلَى الْخَلْقِ!

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ^(١): وَهِيَ أَنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ تَعَالَى، هَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ
بِالشَّرْعِ أَمْ بِالْعَقْلِ؟

فَعِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ بِالشَّرْعِ، وَعِنْدَ الْمَآثِرِيِّ بِالْعَقْلِ.

وَالشَّرِيعَةُ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِعِبَادِهِ مِنَ الدِّينِ، أَيْ: سُنَّه؛ قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ [٤٢] سورة الشورى/الآية:
[١٣] فَالشَّرِيعَةُ هِيَ الطَّرِيقَةُ الْمُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى صَلَاحِ الدَّارَيْنِ تَشْبِيهَا بِشَّرِيعَةِ
الْمَاءِ، وَهُوَ مَوْرِدُ الشَّارِبَةِ، أَيْ: بِالطَّرِيقِ الشَّارِعِ الْأَعْظَمِ.

وَتَحْرِيرُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ تَعَالَى كَسْبِيَّةٌ وَاجِبَةٌ، وَلَا نِزَاعَ فِيهِ،
وَهَلْ تَجِبُ بِالذَّلِيلِ السَّمْعِيِّ أَوْ الْعَقْلِيِّ؟ فَفِيهِ خِلَافٌ، قَالَ الْأَشْعَرِيُّ: إِنَّمَا
تَجِبُ بِالذَّلِيلِ السَّمْعِيِّ لَا الْعَقْلِيِّ، أَمَّا وَجُوبُهَا بِالذَّلِيلِ السَّمْعِيِّ، فَلِأَنَّهُ وَرَدَ
الْوَعِيدُ بِالنَّارِ عَلَى الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ وَالذَّمُّ عَلَيْهِمَا، وَالْوَعْدُ لِلْعَافِرِينَ بِالْجَنَّةِ
وَالْمَدْحُ؛ وَأَمَّا عَدَمُ الْوُجُوبِ الْعَقْلِيِّ، فَلِأَنَّ الْإِيجَابَ الْعَقْلِيَّ مَبْنِيٌّ عَلَى
قَاعِدَةِ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ الْعَقْلِيَّيْنِ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ صَاحِبُ الثَّوْنِيَّةِ بِقَوْلِهِ:

وَوُجُوبُ مَعْرِفَةِ الْإِلَهِ الْأَشْعَرِيُّ يَقُولُ ذَلِكَ شِرْعَةً الدِّيَانِ
وَالْعَقْلُ لَيْسَ بِحَاكِمٍ لَكِنْ لَهُ الِإِذْرَاكَ لَا حُكْمَ عَلَى الْحَيَوَانِ
وَقَضُوا بِأَنَّ الْعَقْلَ يُوجِبُهَا وَفِي كُتُبِ الْفُرُوعِ لِصَاحِبِنَا قَوْلَانِ

أَي: الْعَقْلُ لَيْسَ بِحَاكِمٍ بِالْأَحْكَامِ التَّكْلِيفِيَّةِ الْخَمْسَةِ، أَغْنَى:
الْوُجُوبُ وَالذَّنْبُ وَالْإِبَاحَةُ وَالْكَرَاهَةُ وَالْحُرْمَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْتَلَا يَكُونَ
لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ أَرْسُلِي﴾ [٤] سورة النساء/الآية: [١٦٥] فَلَوْ
كَانَ الْعَقْلُ حُجَّةً عَلَى النَّاسِ فِي الْوَاجِبَاتِ وَالْمَحْظُورَاتِ لَكَانَ يَقُولُ:
إِنِّي خَلَقْتُ فِيهِمُ الْعَقْلَ لَيْتَلَا تَكُونَ لَهُمْ حُجَّةٌ؛ وَيَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا

(١) راجع الفريدة الثالثة والعشرين من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٢٢؛

وراجع صفحة: ٧١ السابقة. بسام.

مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ تَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٧﴾ سورة الإسراء/الآية: ١٥] فَأَخْبَرَ أَنَّهُمْ فِي أَمْنٍ مِنَ الْعَذَابِ قَبْلَ بَعْثِ الرُّسُلِ إِلَيْهِمْ، وَوَجْهُ الاستِدْلَالِ بِهَذِهِ الْآيَةِ أَنَّهُ لَوْ وَجَبَ الْإِيمَانُ بِالْعَقْلِ لَوَجَبَ قَبْلَ الْبَعْثِ لَوْجُودُ الْعَقْلِ قَبْلَهَا، وَلَوْ وَجَبَ قَبْلَهَا لَوَجَبَ أَنْ يُعَاقَبَ بِالتَّزَكُّ، لَكِنَّ الْمَلْزُومَ، وَهُوَ الْعِقَابُ قَبْلَ الْبَعْثِ، مُنْتَقِبٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ تَبْعَثَ رَسُولًا﴾ ﴿١٧﴾ سورة الإسراء/الآية: ١٥] فَيَنْتَفِي مَلْزُومُهُ، وَهُوَ الْوُجُوبُ عَقْلًا، لِأَنَّ انْتِفَاءَ اللَّازِمِ يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاءَ الْمَلْزُومِ، فَعِلْمُ أَنَّ الْوُجُوبَ لَيْسَ إِلَّا مِنَ الشَّرْعِ، وَإِنَّمَا قَيَّدْنَا الْأَحْكَامَ بِالتَّكْلِيفِيَّةِ، لِأَنَّ أَحْكَامَ الدِّينِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْرَبٍ، كَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ [الباقلائي] فِي «الْإِيجَازِ»: ضَرَبَ لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِالدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ، كَحُدُوثِ الْعَالَمِ، وَإثْبَاتِ مُحَدِّثِهِ، وَمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ صِفَاتِهِ الْمُتَوَقَّفِ عَلَيْهَا الْفِعْلُ، كَقُدْرَتِهِ تَعَالَى وَإِرَادَتِهِ وَعِلْمِهِ وَحَيَاتِهِ وَنُبُوَّةَ رُسُلِهِ. وَضَرَبَ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ، وَهُوَ الْأَحْكَامُ، الْمَشْرُوعُ مِنَ الْوَاجِبِ وَالْحَرَامِ وَالْمُبَاحِ. وَضَرَبَ يَصِحُّ أَنَّ يُعْلَمَ تَارَةً بِدَلِيلِ الْعَقْلِ وَتَارَةً بِالسَّمْعِ، نَحْوُ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا الْعَقْلُ، كَالسَّمْعِ لَهُ تَعَالَى وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ وَالْعِلْمِ بِجَوَازِ رُؤْيِيهِ تَعَالَى وَجَوَازِ الْغُفْرَانِ لِلْمُذْنِبِينَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ فِيهَا عَلَى الدَّلِيلِ السَّمْعِيِّ، وَأَمَّا الدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ فِيهَا فَهُوَ ضَعِيفٌ.

قوله: «لَكِنَّ لَهُ الْإِذْرَاكَ» أَي: لِلْعَقْلِ أَنْ يُذَرِكَ الْمَعَانِي وَالْحَقَائِقَ وَالْأَحْكَامَ، أَي: يَتَعَقَّلُ الْأَحْكَامَ، لَا أَنَّهُ يَحْكُمُ بِهَا إِذَا كَانَتْ تَكْلِيفِيَّةً.

وَفَائِدَةُ ذِكْرِ الْحَيَوَانِ هُنَا أَنَّ الْحَيَوَانَ مُسَخَّرَ لِلْفِعْلِ، وَلِلْعَقْلِ تَسَلُّطٌ عَلَيْهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْجَمَلَ الْعَظِيمَ يَتَّقَادُ لِلطُّفْلِ الصَّغِيرِ لِمَا رُكِبَ فِيهِ مِنَ الْعَقْلِ. قَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ مِرْدَاسٍ^(١) [من الوافر]:

لَقَدْ عَظَّمَ الْبَعِيرُ بَغِيرَ لُبٍّ فَلَمْ يَسْتَغْنِ بِالْعِظَمِ الْبَعِيرُ

(١) فِي الْأَصْلِ: قَالَ الْحِرَاسَةُ.

يُصَرِّفُهُ الصَّبِيُّ بِكُلِّ وَجْهِ وَتَضَرِّبُهُ الْوَلِيدَةُ بِالْهَرَاوِي
وَيَخْشِيهِ عَلَى الْخَسْفِ الْجَرِيرِ فَلَا غَيْرَ لَدَيْهِ وَلَا نَكِيرُ

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْعَقْلِ حُكْمٌ عَلَيْهِ، فَبِالطَّرِيقِ الْأُولَى أَنْ لَا يُحْكَمَ عَلَى مَا قَوْفَهُ، وَعِنْدَ الْمَآثِرِيَّةِ أَنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ تَعَالَى وَاجِبَةٌ بِالْعَقْلِ بِمَعْنَى: إِنَّ الْعَقْلَ آتَى لِلْوُجُوبِ لَا مُوجِبٌ، وَإِلَّا كَانَ مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ فِي قَوْلِهِمْ: الْعَقْلُ مُوجِبٌ لِلْإِيمَانِ؛ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَآثِرِيَّةِ وَبَيْنَ الْمُعْتَزِلَةِ أَهْلَكُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ يَقُولُونَ: الْعَقْلُ بِذَاتِهِ مُسْتَقِلٌّ بِوُجُوبِ الْمَعْرِفَةِ، وَعِنْدَ الْمَآثِرِيَّةِ: الْعَقْلُ آتَى لِوُجُوبِ الْمَعْرِفَةِ، وَالْمُوجِبُ هُوَ اللَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ، لَكِنْ بِوَاسِطَةِ الْعَقْلِ، يَغْنِي: لَا يُوجِبُ اللَّهُ تَعَالَى شَيْئاً مِنَ الْفَرَائِضِ وَالْوَاجِبَاتِ بِدُونِ الْعَقْلِ، بَلْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْعَقْلُ مَوْجُوداً، كَمَا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ مُعَرِّفٌ لِلْوَاجِبِ لَا مُوجِبٌ، بَلِ الْمُوجِبُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى حَقِيقَةً، لَكِنْ بِوَاسِطَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهَذَا كَالسَّرَاجِ، فَإِنَّهُ نُورٌ، بِسَبَبِهِ تُبْصِرُ الْعَيْنُ عِنْدَ النَّظَرِ، لِأَنَّ السَّرَاجَ يُوجِبُ رُؤْيَا الشَّيْءِ.

وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَوْ لَمْ يَنْبَغِ لِلَّهِ تَعَالَى رَسُولٌ لَوْجِبَ عَلَى الْخَلْقِ مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى بِعُقُولِهِمْ. أَيْ: فَالْبَاءُ فِي «بِعُقُولِهِمْ» بَاءُ السَّبَبِ، أَيْ: مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَاجِبَةٌ عَلَى الْخَلْقِ بِسَبَبِ عُقُولِهِمْ، وَالْمُوجِبُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى حَقِيقَةً.

وَتَمَرَّةُ الْخِلَافِ بَيْنَ الْمَآثِرِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ تَظْهَرُ فِي الصَّبِيِّ الْعَاقِلِ، فَإِنَّ الْمُعْتَزِلَةَ قَالُوا: لَا عُذْرَ لِمَنْ لَهُ عَقْلٌ، صَغِيراً كَانَ أَوْ كَبِيراً، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ طَلَبُ الْحَقِّ، فَالصَّبِيُّ الْعَاقِلُ يَكْلَفُ بِالْإِيمَانِ لِوُجُودِ الْعَقْلِ، فَإِذَا مَاتَ وَلَمْ يُؤْمِنْ يُعَذَّبْ، وَعِنْدَ الْمَآثِرِيَّةِ لَا يَجِبُ عَلَى الصَّبِيِّ شَيْءٌ قَبْلَ الْبُلُوغِ لَعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ...» الْحَدِيثُ [أَبُو دَاوُدَ، رَقْم: ٤٤٠٢] وَعَلَى هَذَا أَكْثَرُ الْمَشَايِخِ،

وَحَيْثُذِ يَكُونُ الصَّبِيُّ مَغْذُورًا عِنْدَهُمْ، إِذَا مَاتَ بِدُونِ التَّصْديقِ.

لَكِنْ قَالَ أَبُو مَنْصُورِ الماتريدي في الصَّبِيِّ العاقلِ: إِنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى؛ وَعَلَى هَذَا لَا فَرْقَ بَيْنَ الماتريديَّةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ مِنْ حَيْثُ الْأَحْكَامُ بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنََّّ الْعَقْلَ مُسْتَقِلًّا بِالْوُجُوبِ عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ، وَعِنْدَ الماتريديَّةِ لَا يَسْتَقِلُّ.

وَقَوْلُهُ: (وقضوا بأن العقل يوجبها) أي: حَكَمَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ بِأَنَّ الْعَقْلَ يُوجِبُ مَعْرِفَةَ الْإِلَهِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْمُعْتَزَلَةِ، وَإِنَّمَا قَالَ: «قَضُوا» لِأَنَّ الْإِمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ نَفْسَهُ لَا يَقُولُ بِقَاعِدَةِ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ، نَعَمْ، بَعْضُ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ تَابَعُوهُ عَلَى مَأْخِذِهِ فِي الْفُرُوعِ، وَخَالَفُوهُ فِي الْأَصُولِ، وَدَخَلُوا فِي الْإِغْتِرَالِ، يَقُولُ بِالْإِيجَابِ الْعَقْلِيِّ، فَهُوَ مَذْهَبٌ هَؤُلَاءِ لَا مَذْهَبُ الْكُلِّ، وَلَا مَذْهَبُ الْإِمَامِ نَفْسِهِ.

وَقَوْلُهُ: «وَلَا أَصْحَابَنَا وَجْهَان» يَعْنِي: وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجْهَانِ، الصَّحِيحُ مِنْهُمَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَشْعَرِيُّ، وَهُوَ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ وَاجِبَةٌ شَرْعًا لَا عَقْلًا، وَالْآخَرُ لِبَعْضِ الْعِرَاقِيِّينَ.

وَاسْتَدَلَّ الماتريديُّ عَلَى أَنَّ الْعَقْلَ حُجَّةٌ فِي الْمَعَارِفِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [١٧] سورة الإسراء/الآية: ٣٦] وَالسَّمْعُ يَخْتَصُّ بِالْمَسْمُوعَاتِ، وَالْبَصَرُ يَخْتَصُّ بِالْمُبْصَرَاتِ، وَالْفُؤَادُ بِالْمَغْفُولَاتِ؛ مَعَ أَنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ لَا يَسْتَغْنِيَانِ عَنِ الْعَقْلِ، لِأَنَّ السَّمْعَ يَسْمَعُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ، وَالْبَصَرَ يَبْصُرُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ، وَلَا يُمَكِّنُ التَّمْيِيزَ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْعَقْلِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْعَقْلُ حُجَّةً لَتَعَطَّلَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ، فَإِذَا ذُنْ مَدَارُ الْمَعَارِفِ بِالتَّحْقِيقِ عَلَى الْعَقْلِ.

وَقَالَتْ أَيْمَةُ بُخَارَى مِنَ الْحَنَفِيَّةِ: لَا يَجِبُ إِيمَانٌ وَلَا يَحْرُمُ كُفْرٌ قَبْلَ

الْبِغْثَةِ، كَقَوْلِ الْأَشَاعِرَةِ. وَحَمَلُوا الْمَرْوِيَّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَى مَا بَعْدَ
الْبِغْثَةِ، أَي: حَكَمُوا عَلَى أَنَّ الْمَرْوِيَّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي قَوْلِهِ: لَا عُذْرَ
لِأَحَدٍ فِي الْجَهْلِ بِخَالِقِهِ لِمَا يَرَى مِنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخَلْقِ نَفْسِهِ
بَعْدَ الْبِغْثَةِ، وَهَذَا الْحَمْلُ لَا يَخْفَى عَدَمَ تَأْتِيهِ فِي الْعِبَارَةِ الثَّانِيَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ:
لَوْ لَمْ يَنْعَثِ اللَّهُ رَسُولًا لَوَجَبَ عَلَى الْخَلْقِ مَعْرِفَتُهُ تَعَالَى بِمَقُولِهِمْ.

لَكِنْ قَالَ ابْنُ الْهَمَامِ فِي «تَحْرِيرِهِ» بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَحْمَلَهُمْ، قَالَ:
وَحِينَئِذٍ فَيَجِبُ حَمْلُ الْوُجُوبِ فِي قَوْلِهِ: «لَوْ جَبَ عَلَيْهِمْ مَعْرِفَتُهُ تَعَالَى
بِمَقُولِهِمْ» عَلَى مَعْنَى: يَتَّبِعِي لِحَمْلِ الْوُجُوبِ فِيهَا عَلَى الْعُزْفِيِّ، وَإِنَّ
الْوَاجِبَ عُزْفًا بِمَعْنَى الَّذِي يَتَّبِعِي أَنْ يُفْعَلَ، وَهُوَ الْأَلْيَقُ وَالْأَوْلَى.

وَتَمَرُّ الْخِلَافِ بَيْنَ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَائِرِيَّةِ تَظْهَرُ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ
تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ أَضْلًا، وَنَشَأَ عَلَى شَاهِقِ جَبَلٍ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ تَعَالَى
وَمَاتَ، هَلْ يُعَذَّبُ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا؟ فَعِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ لَا يُعَذَّبُ لِانْتِفَاءِ
شَرْطِ الْوُجُوبِ، وَهُوَ السَّمَاعُ مِنَ الشَّارِعِ؛ وَعِنْدَ الْمَائِرِيَّةِ يُعَذَّبُ
لِوُجُوبِ شَرْطِ الْوُجُوبِ، وَهُوَ الْفِعْلُ، وَكَذَا عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

السَّأَلَةُ الثَّالِثَةُ^(١): صِفَاتُ الْأَفْعَالِ: وَتَحْرِيرُهَا أَنَّ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ
كَالتَّخْلِيْقِ وَالتَّرْزِيْقِ وَالْإِحْيَاءِ وَالْإِمَاتَةِ وَالتَّكْوِينِ، هَلْ هِيَ قَدِيمَةٌ أَوْ حَادِثَةٌ؟
فَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ أَنَّهَا كُلُّهَا قَدِيمَةٌ، لَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ، كَصِفَاتِ الذَّاتِ؛
وَعِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّهَا حَادِثَةٌ، فَقِيلَ: الْخَلْقُ وَالرِّزْقُ لَا يَكُونُ خَالِقًا وَرَازِقًا
عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ عَلَى مَا يَفْتَضِيهِ حُكْمُ اللَّغَةِ، وَعِنْدَهُمْ يَكُونُ خَالِقًا
وَرَازِقًا، كَمَا يُطْلَقُ عَلَى الْعَالِمِ بِالْحَيَاكَةِ الْقَادِرِ عَلَيْهَا حَيَّاكٌ وَإِنْ لَمْ تُوجَدْ
مِنْهُ الْحَيَاكَةُ.

(١) راجع الفريدة العاشرة من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ١٩١؛ وراجع
صفحة: ٧١ السابقة. بسام.

وَتَحْقِيقُ الْمَسْأَلَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى مَعْرِفَةِ الصِّفَاتِ الْفِعْلِيَّةِ.

قَالَ ابْنُ الْهَمَامِ فِي «الْمُسَايَرَةِ»: اِخْتَلَفَ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ وَالْأَشَاعِرَةِ فِي صِفَاتِ الْأَفْعَالِ وَالْمُرَادِ بِهَا بِاعْتِبَارِ آثَارِهَا، وَالْكُلُّ يَجْمَعُهَا اسْمُ التَّكْوِينِ، بِمَعْنَى أَنَّهَا كُلُّهَا مُنْذَرِجَةٌ تَحْتَهُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ الْأَثَرُ مَخْلُوقًا، فَلَا اسْمَ الْخَالِقِ، وَالصِّفَةُ الْخَلْقُ؛ أَوْ رِزْقًا فَلَا اسْمَ الرَّازِقِ، وَالصِّفَةُ الرِّزْقُ وَالتَّرْزِيقُ؛ فَادَّعَى مُتَأَخَّرُو الْحَنْفِيَّةِ مِنْ عَهْدِ أَبِي مَنْصُورِ الْمَاتَرِيدِيِّ أَنَّهَا صِفَاتٌ قَدِيمَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الصِّفَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ، أَيْ: الْمَعَانِي وَالْمَعْنَوِيَّةِ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ الْمُتَقَدِّمِينَ التَّضْرِيحُ بِذَلِكَ، بَلْ فِي كَلَامِهِ مَا يُفِيدُ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلْأَشَاعِرَةِ، كَمَا نَقَلَهُ الطَّحَاوِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَذَكَرَ الْمُتَأَخَّرُونَ لَمَّا ادَّعَوْا مِنْ قَدَمِ الصِّفَاتِ وَزِيَادَتِهَا أَوْجُهًا مِنْ الِاسْتِزْدَالِ؛ مِنْهَا وَهُوَ عُمْدَتُهُمْ فِي إِبْتِاثِ هَذَا الْمَدْعَى: إِنَّ الْبَارِي تَعَالَى مُكُونُ الْأَشْيَاءِ بِدُونِ صِفَةِ التَّكْوِينِ، لِأَنَّ الْمَكُونَاتِ آثَارٌ تَحْصُلُ عَنْ تَعَلُّقِهَا مُحَالٍ ضَرُورَةً اسْتِحَالَةً وَجُودِ الْأَثَرِ بِدُونِ الصِّفَةِ الَّتِي بِهَا يَخْصُلُ الْأَثَرُ، كَالْعَالِمِ بِلَا عِلْمٍ، وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ صِفَةُ التَّكْوِينِ أَرْثِيَّةً لَامْتِنَاعِ قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِذَاتِهِ تَعَالَى.

وَقَدْ أُجِيبَ بِأَنَّ اسْتِحَالَةَ وَجُودِ الْأَثَرِ بِدُونِ الصِّفَةِ إِنَّمَا تَكُونُ فِي الصِّفَاتِ الْحَقِيقِيَّةِ، كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، لَا نُسَلِّمُ أَنَّ التَّأْيِيرَ وَالْإِبْجَادَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ مَعْنَى يُغْفَلُ مِنْ إِضَافَةِ الْمُؤَثِّرِ إِلَى الْأَثَرِ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا يَزَالُ، وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَّا إِلَى صِفَةِ الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ لَا إِلَى صِفَةِ زَائِدَةٍ عَلَيْهَا.

وَالْأَشَاعِرَةُ يَقُولُونَ: لَيْسَتْ صِفَةُ التَّكْوِينِ عَلَى فُضُولِهَا - أَيْ: تَفَاصِيلِهَا - سِوَى صِفَةٍ بِاعْتِبَارِ مُتَعَلِّقٍ خَاصٍ، فَالتَّخْلِيقُ هُوَ الْقُدْرَةُ بِاعْتِبَارِ تَعَلُّقِهَا بِالمَخْلُوقِ، وَالتَّرْزِيقُ [باعتبار] تَعَلُّقِهَا بِإِيصَالِ الرِّزْقِ.

وَمَا ذَكَرَهُ مَشَايِخُ الْحَنْفِيَّةِ فِي مَعْنَى التَّكْوِينِ لَا يَنْفِي مَا قَالَهُ
الْأَشَاعِرَةُ، وَلَا يُوجِبُ كَوْنُ صِفَةِ التَّكْوِينِ لَا تَرْجِعُ إِلَى الْقُدْرَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ
بِمَا ذُكِرَ مِنْ إِيْجَادِ الْمَخْلُوقِ وَإِيْصَالِ الرِّزْقِ وَنَحْوِهِمَا، وَلَا إِلَى الْإِرَادَةِ
الْمُتَعَلِّقَةِ بِذَلِكَ، وَلَا يَلْزَمُ فِي دَلِيلٍ لَهُمْ نَفْيُ مَا قَالَهُ الْأَشَاعِرَةُ، وَإِيْجَابُ
كَوْنِ التَّكْوِينِ صِفَةً أُخْرَى. أَنْتَهَى، وَكَثَرَتْهُ بِالْمَعْنَى.

وَأَعْتَرَضَ شَارِحُهُ [مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي شَرِيفٍ فِي
«الْمَسَامِرَةِ»]: قَوْلُهُ: «وَالْتَّخْلِيْقُ هُوَ الْقُدْرَةُ بِاعْتِبَارِ تَعَلُّقِهَا بِالْمَخْلُوقِ،
وَالْتَّرْزِيْقُ تَعَلُّقُهَا بِإِيْصَالِ الرِّزْقِ، فَقَالَ: كَذَا فِي الْمَثْنِ، وَكَانَ اللَّائِقُ
بِالْجَرَيَانِ فِيهِمَا عَلَى مَثْوَالٍ وَاحِدٍ، وَكَذَا فِي غَيْرِهِمَا، كَأَن يُقَالَ:
التَّخْلِيْقُ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ بِإِيْجَادِ الْمَخْلُوقِ، وَالتَّرْزِيْقُ تَعَلُّقُهَا بِإِيْصَالِ الرِّزْقِ،
وَهَذَا اللَّائِقُ بِطَرِيقِ الْأَشَاعِرَةِ، لِأَنَّهُمْ قَائِلُونَ بِأَنَّ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ حَادِثَةٌ،
لِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنْ تَعَلُّقَاتِ الْقُدْرَةِ التَّنْجِيْزِيَّةِ، وَهِيَ الْحَادِثَةُ.

قَالَ [نَجْمُ الدِّينِ أَبُو حَفْصٍ عَمْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ] التَّسْفِي فِي [فِي
«عَقَائِدِهِ»]: «وَالْتَّكْوِينُ صِفَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى أَزَلِيَّةٌ، وَهِيَ تَكْوِينُهُ إِلَى إِيْجَادِهِ
تَعَالَى لِلْعَالَمِ، وَلِكُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ لَوْفَتْ وَجُودِهِ عَلَى حَسَبِ عِلْمِهِ
تَعَالَى وَإِرَادَتِهِ.

قَالَ [بَذَرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ] ابْنُ الْغُرَسِ [الْحَنْفِي الْغَزِي] [فِي
بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَالْتَّكْوِينُ...»] الْمُعَبَّرُ عَنْهُ بِالتَّخْلِيْقِ وَالْإِيْجَادِ وَالْفِعْلِ وَنَحْوِ
ذَلِكَ: صِفَةٌ نَفْسِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى، يَغْنِي: إِنَّ إِيْجَادَ اللَّهِ تَعَالَى لِكُلِّ
جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْعَالَمِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْوَقْتِ الْمُقَدَّرِ لِإِنْتِدَاءِ وَجُودِ ذَلِكَ
الْجُزْءِ فِي عِلْمِهِ تَعَالَى عَلَى الْوَجْهِ الْمَخْصُوصِ الَّذِي تَعَلَّقَتْ بِهِ الْإِرَادَةُ،
فَالْتَّكْوِينُ قَدِيمٌ، وَتَعَلُّقُهُ بِالْمُكُونِ حَدِثٌ، كَمَا فِي الْإِرَادَةِ.

وَلَا يُقَالُ: لَا وَجُودَ لِلتَّكْوِينِ بِدُونِ الْمُكُونِ، كَمَا لَا وَجُودَ

لِلضَّرْبِ بِدُونِ الْمَضْرُوبِ، بِخِلَافِ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: التَّكْوِينُ لَهُ مَعْنَيَانِ؛ أَحَدُهُمَا: الصِّفَةُ النَّفْسِيَّةُ الَّتِي هِيَ مَبْدَأُ الْإِيجَادِ بِالْفِعْلِ؛ وَالثَّانِي: التَّكْوِينُ بِالْفِعْلِ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَعَلُّقِ الصِّفَةِ النَّفْسِيَّةِ بِالْمُكُونِ، فَهُوَ نِسْبَةٌ بَيْنَ الْمُكُونِ وَالْمُكُونِ، كَالضَّرْبِ؛ وَالَّذِي نَقُولُ الْمَاتَرِيدِيَّةُ بِقَدَمِهِ إِنَّمَا هُوَ الصِّفَةُ لَا التَّعَلُّقُ، وَالَّذِي لَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِهِ فِي الْمُكُونِ إِنَّمَا هُوَ النِّسْبَةُ وَالتَّعَلُّقُ وَالتَّكْوِينُ بِالْفِعْلِ؛ وَأَسْمَاؤُهُ تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْمُتَعَلِّقَاتِ، كَمَا يُسَمَّى تَعَلُّقُ الصِّفَةِ بِإِيجَادِ الرِّزْقِ مَثَلًا تَرْزِيقًا، فَهُوَ تَكْوِينٌ بِالْفِعْلِ الْمَخْصُوصِ، وَهَكَذَا الْإِحْيَاءُ وَالْإِمَاتَةُ وَالْإِغْزَاؤُ وَالْإِذْلَالُ وَنَحْوُ ذَلِكَ. إِلَى أَنْ قَالَ: وَمَذَهَبُ الْأَشَاعِرَةِ أَنَّ التَّكْوِينَ مِنْ الْإِضَافَاتِ وَالنِّسَبِ وَصِفَاتِ الْأَفْعَالِ لَا مِنْ الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ، فَإِذَا نَظَرْنَا فِي التَّكْوِينِ وَالْمُكُونِ عَلَى هَذَا لَا يَثْبُتُ إِلَّا وُجُودُ الْمُكُونِ حَقِيقَةً، وَأَمَّا وُجُودُ التَّكْوِينِ فَهُوَ أَعْيَارِيٌّ، فَلْيَكُنْ هُوَ وُجُودُ الْمُكُونِ.

وَالْتَّلْخِصُ: إِنَّ مَبْدَأَ إِيجَادِهِ تَعَالَى لِمَا بَيَّنَّاهُ إِنَّمَا هُوَ صِفَةُ الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ عِنْدَ الْأَشْعَرِيَّةِ، وَلَا تَحَقُّقَ لِصِفَةِ نَفْسِيَّةٍ هِيَ التَّكْوِينُ عِنْدَهُمْ، وَمَبْدَأُ الْإِيجَادِ عِنْدَ الْمَاتَرِيدِيَّةِ هِيَ صِفَةُ التَّكْوِينِ الْأَرَلِّيَّةُ وَالْإِرَادَةُ.

قَالَ [شمس الدين محمود بن عبدالرحمن] الْأَصْفَهَانِيُّ فِي «شَرْحِ الطَّوَالِيعِ» نَقْلًا عَنْ بَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ: التَّكْوِينُ صِفَةُ قَدِيمَةٍ تُغَايِرُ الْقُدْرَةَ، وَالْمُكُونُ حَدَثٌ.

قَالَ الْإِمَامُ: الْقَوْلُ بِأَنَّ التَّكْوِينَ قَدِيمٌ أَوْ مُخَدَّثٌ يَسْتَدْعِي تَصْوِيرَ مَا هِيَئِهِ، فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ نَفْسَ مَا أَثَرَتْهُ الْقُدْرَةُ فِي الْمَقْدُورِ، فَهِيَ صِفَةُ نَسْبِيَّةٍ لَا تَوْجَدُ إِلَّا مَعَ الْمُتَنَسِّبِينَ، فَيَلْزَمُ مِنْ حَدُوثِ الْمُكُونِ حَدُوثُ التَّكْوِينِ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ صِفَةً مُؤَثَّرَةً فِي وُجُودِ الْأَثَرِ فَهِيَ عَيْنُ الْقُدْرَةِ، وَإِنْ أَرَدْتُمْ بِهِ أَمْرًا ثَالِثًا فَبَيَّنُوهُ.

قَالُوا: مُتَعَلِّقُ الْقُدْرَةِ قَدْ لَا يُوجَدُ أَضْلاً، بِخِلَافِ مُتَعَلِّقِ التَّكْوِينِ،
وَالْقُدْرَةُ مُؤَثَّرَةٌ فِي إِمْكَانِ الشَّيْءِ، وَالتَّكْوِينُ يُؤَثِّرُ فِي وُجُودِهِ.

أَجَابَ الْمُصَنِّفُ [أَي: السُّبْكِيُّ] بِأَنَّ الإِمْكَانَ بِالذَّاتِ، وَلَا تَأْثِيرَ
لِلْقُدْرَةِ فِي كَوْنِ الْمَقْدُورِ مُمَكِّناً فِي نَفْسِهِ، لِأَنَّ مَا بِالذَّاتِ لَا يَكُونُ مَا
بِالْغَيْرِ، فَلَمْ يَنْقُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَأْثِيرُ الْقُدْرَةِ فِي وُجُودِ الْمَقْدُورِ تَأْثِيراً عَلَى
سَبِيلِ الصَّحَّةِ لَا عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ، فَلَوْ أَثْبَتْنَا صِفَةً أُخْرَى لِلَّهِ تَعَالَى
مُؤَثَّرَةً فِي وُجُودِ الْمَقْدُورِ، إِنْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الصَّحَّةِ كَانَ عَيْنَ الْقُدْرَةِ،
فَيَلْزَمُ اجْتِمَاعُ الْمِثْلَيْنِ، أَوْ يَلْزَمُ اجْتِمَاعُ صِفَتَيْنِ مُسْتَقِلَّتَيْنِ بِالتَّأْثِيرِ عَلَى
الْمَقْدُورِ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مُحَالٌ، وَإِنْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ اسْتَحَالَ أَنْ
لَا يُوْجَدَ ذَلِكَ الْمَقْدُورُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَكُونُ تَعَالَى مُوجِباً بِالذَّاتِ،
وَلَا يَكُونُ قَادِراً مُخْتَاراً.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْحَقِيقَةَ إِنَّمَا أَخَذُوا التَّكْوِينَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا
لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [١٦ سورة النحل/الآية:
٤٠] فَجَعَلُوا قَوْلَهُ: ﴿كُنْ﴾ مُقَدِّماً عَلَى الْمَكُونِ، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْأَمْرِ
وَالْكَلِمَةِ، فَقَالُوا: عَبَّرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ التَّكْوِينِ بِكَلِمَةٍ: ﴿كُنْ﴾، وَعَنِ
الْمَكُونِ بِقَوْلِهِ: ﴿فَيَكُونُ﴾، وَالتَّكْوِينُ وَالْإِيجَادُ وَالْخَلْقُ أَلْفَاظُ
مُشْتَرَكَةٌ فِي مَعْنَى، وَتَتَبَايَنُ بِمَعَانٍ؛ وَالْمُشْتَرَكُ فِيهِ كَوْنُ الشَّيْءِ مُوجِداً
مِنَ الْعَدَمِ مَا لَمْ يَكُنْ مُوجُوداً، وَهِيَ أَخْصُ تَعَلُّقاً مِنَ الْقُدْرَةِ، لِأَنَّ
الْقُدْرَةَ مُتَسَاوِيَةَ النِّسْبَةِ إِلَى جَمِيعِ الْمَقْدُورَاتِ، وَهِيَ خَاصَّةٌ بِمَا يَدْخُلُ
فِي الْوُجُودِ مِنْهَا، وَلَيْسَتْ صِفَةً نَسْبِيَّةً تُعْقَلُ مَعَ الْمُتَنَسِّبِينَ، بَلْ هِيَ صِفَةٌ
تَقْتَضِي عِنْدَ حُصُولِ الْأَثَرِ تِلْكَ النِّسْبَةَ، وَأَمَّا ادِّعَاءُ أَنَّهُمْ قَالُوا: الْقُدْرَةُ
مُؤَثَّرَةٌ فِي إِمْكَانِ الشَّيْءِ، فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَإِنَّمَا الصَّحِيحُ عِنْدَهُمْ أَنَّ
الْقُدْرَةَ مَتَعَلِّقَةً بِصِحَّةِ وُجُودِ الْمَقْدُورِ، وَالتَّكْوِينُ مُتَعَلِّقٌ بِوُجُودِ الْمَقْدُورِ

وَمُؤَثَّرٌ فِيهِ، وَنِسْبَتُهُ إِلَى الْفِعْلِ الْحَادِثِ كَنِسْبَةِ الْإِرَادَةِ إِلَى الْمُرَادِ، وَالْقُدْرَةُ وَالْعِلْمُ لَا يَقْتَضِيَانِ كَوْنَ الْمَقْدُورِ وَالْمَعْلُومِ مَوْجُودَيْنِ بِيَهُمَا وَالتَّكْوِينُ يَقْتَضِيهِ، وَالْقَوْلُ بِأَزَلِيَّةِ التَّكْوِينِ كَقَوْلِهِمْ بِامْتِنَاعِ قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِذَاتِهِ تَعَالَى.

وَقَوْلُهُ: «إِنْ كَانَتْ تِلْكَ الصِّفَةُ مُؤَثَّرَةً عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى مُوجِباً بِالذَّاتِ» لَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ ذَلِكَ الْوُجُوبَ يَكُونُ لَاحِقاً لَا سَابِقاً، يَعْني: إِنْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى خَلْقَ شَيْءٍ مِنْ مَقْدُورَاتِهِ كَانَ حُصُولُ ذَلِكَ الشَّيْءِ وَاجِباً، لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ كَانَ وَاجِباً أَنْ يَخْلُقَهُ.

وَقَوْلُهُ: إِنْ كَانَ الْمُرَادُ مِنْهُ [صِفَةً] مُؤَثَّرَةً فِي وُجُودِ الْأَثَرِ، فَهِيَ عَيْنُ الْقُدْرَةِ؛ فَجَوَابُهُ: إِنْ الْقُدْرَةُ لَوْ كَانَتْ مُؤَثَّرَةً لَكَانَ جَمِيعُ الْمَقْدُورَاتِ أَثَرًا لَهَا، فَتَكُونُ مَوْجُودَةً، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ إِنْبَاتِ التَّكْوِينِ جَمِيعَ الْمَكُونَاتِ، لِأَنَّ مُتَعَلِّقَ الْقُدْرَةِ غَيْرُ مُتَعَلِّقِ التَّكْوِينِ، فَهَذَا مَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ مِنْ جَانِبِهِمْ؛ وَالْحَقُّ أَنَّ الْقُدْرَةَ وَالْإِرَادَةَ مَجْمُوعَتَيْنِ هُمَا لِذَاتٍ يَتَعَلَّقَانِ بِوُجُودِ الْأَثَرِ وَتَخْصِيصِهِ، وَلَا حَاجَةَ مَعَهَا إِلَى صِفَةٍ أُخْرَى.

الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ^(١): مِنَ الْمَسَائِلِ الْمَعْنَوِيَّةِ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى الْقَائِمِ بِذَاتِهِ تَعَالَى، هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُسْمَعَ أَمْ لَا؟

وَتَخْرِيزُهَا: أَعْلَمُ أَنَّ الْمُثْبِتِينَ لِلْكَلَامِ النَّفْسِيِّ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ مَسْمُوعٌ أَمْ لَا؟

فَقَالَ الْأَشْعَرِيُّ: إِنْ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى مَسْمُوعٌ بِنَاءً عَلَى أَنَّ عِنْدَهُ كُلَّ مَوْجُودٍ يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ، فَكَذَا يَصِحُّ أَنْ يُسْمَعَ؛ وَهَذَا قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِ أَبِي مَنْصُورٍ الْمَاتَرِيدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَإِنَّهُ أَشَارَ فِي أَوَّلِ مَسْأَلَةِ الصِّفَاتِ

(١) هي الفريدة التاسعة من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ١٨٩؛ وراجع صفحة: ٧١ السابقة. بسام.

مِنْ كِتَابِ «التَّوْحِيدِ» إِلَى جَوَازِ سَمَاعِ مَا وَرَاءَ الصَّوْتِ، فَإِنَّهُ قَالَ: الْعِلْمُ بِالْأَصْوَاتِ وَخَفِيَّاتِ الضَّمَائِرِ هُوَ الْكَلَامُ فِي الشَّاهِدِ عِنْدَهُ، فَجَوَزَ سَمَاعَ مَا لَيْسَ بِصَوْتٍ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فُورِكَ الْأَصْفَهَانِي مِنْ جُمْلَةِ الْأَشْعَرِيَّةِ: الْمَسْمُوعُ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقَارِيءِ شَيْئَانِ: أَحَدُهُمَا: صَوْتُ الْقَارِيءِ؛ وَالثَّانِي: كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى. وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [٩ سورة التوبة/الآية: ٦] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [٢ سورة البقرة/الآية: ٧٥].

هَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ بِمَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الطَّيِّبِ^(١) الْبَاقَلَانِيُّ مِنْ جُمْلَةِ الْأَشْعَرِيَّةِ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى لَيْسَ بِمَسْمُوعٍ عَلَى الْعَادَةِ الْجَارِيَةِ، بَلْ يُسْمَعُ صَوْتُ الْقَارِيءِ فَحَسَبَ، وَلَكِنْ مِنَ الْجَائِزَاتِ أَنْ يُسْمَعَ كَلَامُهُ عَلَى قَلْبِ الْعَادَةِ الْجَارِيَةِ - أَيِ: عَلَى خِلَافِهَا -، كَمَا سَمِعَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الطُّورِ وَمُحَمَّدٌ ﷺ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مَنْصُورٍ الْمَازَرِيدِي رَحِمَهُ اللَّهُ مُرَّةً أُخْرَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُسْمَعَ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، إِذْ يَسْتَحِيلُ سَمَاعُ مَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ، إِذِ السَّمَاعُ فِي الشَّاهِدِ يَتَعَلَّقُ بِالصَّوْتِ، وَيَدُورُ وَجُوداً وَعَدَمًا، وَيَسْتَحِيلُ إِضَافَةُ كَوْنِهِ مَسْمُوعاً إِلَى غَيْرِ الصَّوْتِ؛ وَكَأَنَّ الْقَوْلَ بِجَوَازِ سَمَاعِ مَا لَيْسَ بِصَوْتٍ خُرُوجاً عَنِ الْمَعْقُولِ.

قِيلَ: وَفِيهِ بَحْثٌ، إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ يُعَارَضَ بِالرُّؤْيَا، وَيُقَالُ: رُؤْيَا مَا لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ مُحَالٌ، لِأَنَّهَا تَدُورُ مَعَهَا وَجُوداً وَعَدَمًا فِي

(١) فِي الْأَصْلِ: «الْخَطِيب».

الشَّاهِد، فَالْقَوْلُ بِجَوَازِ رُؤْيَا مَا لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ لَيْسَ بِمَغْفُولٍ،
مَعَ أَنَّ رُؤْيَا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِمَّا يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهَا، وَهِيَ ثَابِتَةٌ بِالْكِتَابِ
وَالسُّنَّةِ، وَهُوَ تَعَالَى لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ.

وَأَقُولُ: فِي بَحْثِهِ بَحْثٌ، لِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ، لِأَنَّا إِنَّمَا
جَوَزْنَا رُؤْيَا كُلِّ مَوْجُودٍ، لِأَنَّا وَجَدْنَا الرُّؤْيَا مُشْتَرَكَةً بَيْنَ الْمَوْجُودَاتِ
الْمُخْتَلِفَةِ حَقَائِقِهَا، وَالْحُكْمُ الْمُشْتَرَكُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ عِلَّةٍ وَجُودِيَّةٍ
مُشْتَرَكَةٍ، وَلَا مُشْتَرَكٍ إِلَّا الْوُجُودُ؛ وَأَمَّا السَّمْعُ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِغَيْرِ
الْأَصْوَاتِ فِي الشَّاهِدِ، وَهِيَ لَمْ تَكُنْ مَخْتَلِفَةً الْحَقَائِقِ حَتَّى يَفْتَقِرَ إِلَى
عِلَّةٍ مُشْتَرَكَةٍ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ صِحَّةُ الْمَسْمُوعِيَّةِ هِيَ الصُّوِّيَّةُ فَقَطْ، فَلَا
يُسْمَعُ إِلَّا الْأَصْوَاتُ، فَلَا يَصْلُحُ مَا يَقَعُ فِي مَغْرِضِ الْمُعَارَضَةِ، وَقَوْلُ
[حافظ الدين عبدالله بن أحمد] التَّسْفِي فِي مَثْنٍ «الْعُمْدَةُ»: وَعِنْدَهُ -
أَي: عِنْدَ الشَّيْخِ أَبِي مَنْصُورٍ الْمَاتَرِيدِيِّ - أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ لَا يَجُوزُ أَنْ
يُسْمَعَ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَالْحَالُ أَنَّهُ قَائِلٌ بِسَمَاعِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ
بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَتَرَهُ عُتْرًا كَبِيرًا﴾ [سورة الفرقان/الآية: ٢١].
وَتَقْرِيرُ الْجَوَابِ أَنْ يُقَالَ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ سَمِعَ
كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى، بَلْ سَمِعَ صَوْتًا ذَالًا عَلَى كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالدَّالُّ
غَيْرُ الْمَذْلُولِ، فَلَمْ يَسْمَعْ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَوْلُهُ: وَخُصَّ بِهِ أَيْضًا جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، تَقْدِيرُهُ أَنْ يُقَالَ:
إِنَّ غَيْرَ مُوسَى مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَمِعَ صَوْتًا ذَالًا عَلَى
كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلِمَ خُصَّ مُوسَى بِكَوْنِهِ كَلِيمَ اللَّهِ؟

وَتَقْرِيرُ الْجَوَابِ: إِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ سَمِعَ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ الْكِتَابِ
وَالْمَلَكِ، بَلْ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَفْهَمَهُ كَلَامَهُ بِإِسْمَاعِهِ صَوْتًا بِتَخْلِيْقِهِ مِنْ غَيْرِ
أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الصَّوْتُ مَنْصُوبًا لِأَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ إِكْرَامًا لَهُ، وَغَيْرُهُ يَسْمَعُ

صَوْتًا مُكْتَسَبًا لِلْعِبَادِ فَيَفْهَمُونَ كَلَامَهُ، فَلِهَذَا خُصَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنَّهُ
كَلِمَةُ اللَّهِ تَعَالَى دُونَ غَيْرِهِ.

تَنْبِيْهٌ:

التَّحْقِيقُ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى اسْمٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ
الْقَدِيمِ الْقَائِمِ بِالذَّاتِ الْعَلِيَّةِ.

وَمَعْنَى الْإِضَافَةِ كَوْنُهُ صِفَةً لَهُ تَعَالَى قَائِمَةً بِذَاتِهِ تَعَالَى وَبَيْنَ اللَّفْظِ
الْحَادِثِ الْمُؤَلَّفِ مِنَ السُّورِ وَالآيَاتِ.

وَمَعْنَى الْإِضَافَةِ أَنَّهُ مَخْلُوقٌ لِلَّهِ تَعَالَى لَيْسَ مِنْ تَأْلِيفَاتِ
الْمَخْلُوقِينَ، فَلَا يَصِحُّ نَفْيُهُ أَضْلًا، وَلَا يَكُونُ الْإِعْجَازُ وَالتَّحْدِي إِلَّا فِي
كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَبِهَذَا يَسْقُطُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: لَوْ كَانَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى
حَقِيقَةً فِي الْمَعْنَى الْقَدِيمِ مَجَازًا فِي النِّظْمِ الْمُؤَلَّفِ لَصَحَّ نَفْيُهُ عَنْهُ بِأَن
يُقَالُ: لَيْسَ النَّظْمُ الْمَنْزُولُ الْمُعْجَزُ الْمُفْصَّلُ إِلَى السُّورِ وَالآيَاتِ كَلَامَ اللَّهِ
تَعَالَى؛ وَالْإِجْمَاعُ عَلَى خِلَافِهِ.

وَأَيْضًا الْمُعْجَزُ الْمُتَّحَدِي إِلَى الْمُعَارَضَةِ بِهِ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ حَقِيقَةً مَعَ
الْقَطْعِ بِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ فِي النَّظْمِ الْمُؤَلَّفِ الْمُفْصَّلِ إِلَى السُّورِ
وَالآيَاتِ، إِذْ لَا مَعْنَى لِمُعَارَضَةِ الصِّفَةِ الْقَدِيمَةِ.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ وَصْفَ الْقُرْآنِ بِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ مَسْأَلَةٌ غَيْرُ
مَأْمُونَةٍ الْعَاقِبَةِ عَلَى الْخَائِضِينَ فِيهَا، وَقَدْ صَارَتْ فِتْنَةً لِقَوْمٍ وَسَبِيًّا لِقُورٍ
الشَّاجِرِ وَالتَّنَافُرِ وَالتَّكْفِيرِ وَالتَّبْدِيعِ لِأَقْوَامٍ صَالِحِينَ.

قُلْتُ: وَأَوَّلُ مَنْ أَجَابَ فِيهِ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَالَ: هُوَ
مَخْلُوقٌ؛ قَالَبَ بَنَانُ الْعَامَّةِ، وَأَغْرَاهُمْ عَلَيْهِ، حَتَّى صَارُوا إِلَى مَنْزِلِهِ
لِيَهْجُمُوا عَلَيْهِ وَيَقْتُلُوهُ، فَأَشْرَفَ عَلَيْهِمُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَالَ: يَا

قَوْم! مَا تُرِيدُونَ؟ قَالُوا: كَفَرْتَ! قَالَ: أَكْفَرُ مِنْهُ تَوْبَةً أَمْ كُفْرٌ لَيْسَ مِنْهُ تَوْبَةً؟ فَقَالُوا: بَلْ كُفْرٌ مِنْهُ تَوْبَةً؛ فَقَالَ: أَشْهَدُوا أَنِّي قَدْ ثُبْتُ مِنْ كُلِّ كُفْرٍ؛ فَرَفَعُوا عَنْهُ، وَلَمْ يَجْسُرْ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْبَيْتِ، وَكَانَ رَئِيسُ الْكُوفَةِ فِي الْعِلْمِ يَوْمَئِذٍ أَبُو الصَّبَّاحِ مُوسَى ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ^(١)، وَكَانَ فِي الْحَجِّ، فَلَمَّا رَجَعَ وَنَزَلَ بِالْقَادِسِيَّةِ فَصَدَهُ الثَّعْمَانُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ مُتَنَكِّرًا، فَلَمَّا دَخَلَ فِي خَيْمَتِهِ قَامَ أَبُو الصَّبَّاحِ وَخَضَرَ الْمَسْجِدَ، فَاجْتَمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ يَسْأَلُونَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَذَارَاهُمْ وَأَسْكَنَتْهُمْ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَأَبْنَى بَنَانٌ إِلَّا تَمَادِيًا فِي غِيهِ لَجَاجًا وَعُتُوًّا، فَقَالَ أَبُو الصَّبَّاحِ لَمَّا أَعْيَاه لِأَصْحَابِهِ: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَدْعُو بِدَعَاءٍ فَأَمُتُوا؛ فَرَفَعُوا أَيْدِيَهُمْ، وَقَالَ: يَا رَبِّ إِنْ عَلِمْتَ بَنَانًا تَمَادَى فِي غِيهِ لَجَاجًا وَعُتُوًّا فَلَا تُخْرِجْهُ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى تَفْضَحَهُ وَتَهْتِكَ سِتْرَهُ؛ فَأَمَّنَ الْقَوْمُ.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ حَزْمَلَةَ: فَوَاللَّهِ مَا خَرَجَ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى رُؤِيَ مَقْطُوعَ الْيَدِ وَالرَّجْلِ مَضْلُوبًا بِالْكُوفَةِ وَقَدْ أَقْرَ بِالسَّرِيقَةِ، وَأَخَذَ فِي بَيْتِ النَّارِ مَعَ الزَّنَادِقَةِ. وَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: كُنْتُ أَبْغِضُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَتَوَصَّلُ إِلَى دَمِهِ بِذَمِّ أَصْحَابِهِ.

ثُمَّ زَجَرَ أَهْلُ الْعِلْمِ النَّاسَ عَنِ الْخَوْضِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَأَمْسَكُوا عَنْهَا، إِلَى أَنْ اتَّصَبَ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ، فَأَخَذَ يُجَدِّدُهَا، فَصَارَتْ فِتْنَةً إِلَى الْيَوْمِ.

وَالْغَرَضُ مِنْ هَذِهِ الْحِكَايَةِ مَبْدَأُ الْفِتْنَةِ وَكَيْفِيَّةُ نِسْبَةِ الْقُرْآنِ إِلَى الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَصْحَابِهِ قَدْ نَفَوْا عَنْهُ الْقَوْلَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، وَنَقَلُوا عَنْهُ مِثْلَ مَذْهَبِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ائْتَهَى.

(١) فِي الْأَصْلِ: «ابن أبي كسمة».

أقول وبالله التوفيق: الَّذِي نَقَلَهُ الْمُحَقِّقُونَ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ
 الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ حُدُوثُ الْحُرُوفِ وَالْكَلِمَاتِ وَقَدَمَ الْكَلَامِ،
 ذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ [الباقلائي] مِنْ أَسَاطِينِ الْأَشَاعِرَةِ عَنِ الشَّيْخِ أَنَّ
 كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى الْأَزَلِّيَّ مَقْرُوءٌ بِالسِّنِّيَّةِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، مَحْفُوظٌ فِي
 قُلُوبِنَا، مَسْمُوعٌ بِأَذَانِنَا، مَكْتُوبٌ فِي مَصَاحِفِنَا، غَيْرُ حَالٍ فِي شَيْءٍ مِنْ
 ذَلِكَ، كَمَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَعْلُومٌ بِقُلُوبِنَا، مَذْكُورٌ بِالسِّنِّيَّةِ، مَغْبُودٌ فِي
 مَحَارِبِنَا، غَيْرُ حَالٍ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؛ وَالْقِرَاءَةُ وَالْقَارِئُ مَخْلُوقَانِ،
 كَمَا أَنَّ الْعِلْمَ وَالْمَعْرِفَةَ مَخْلُوقَانِ، وَالْمَعْلُومُ وَالْمَعْرُوفُ قَدِيمَانِ،
 وَكَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى مُنْزَلٌ عَلَى قَلْبِ النَّبِيِّ ﷺ؛ هَذَا مَذْهَبُ الْأَشْعَرِيِّ
 الَّذِي صَحَّ عَنْهُ بِنَقْلِ الْأَيْمَةِ الثَّقَاتِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا ذَكَرَ الْإِمَامُ أَبُو
 حَنِيفَةَ فِي «الْفَهْمِ الْأَكْبَرِ» وَنَقَلَهُ عَنْهُ الْمُحَقِّقُونَ الثَّقَاتُ مِنْ أَصْحَابِهِ؛ وَأَمَّا
 قَوْلُهُ: قَالَتِ الْأَشَاعِرَةُ: مَا فِي الْمَصْحَفِ لَيْسَ بِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنَّمَا
 هُوَ عِبَارَةٌ عَنْهُ؛ فَعَلَى تَقْدِيرِ صِحِّهِ هَذِهِ الْعِبَارَةُ عَنِ الشَّيْخِ مَحْمُولَةٌ عَلَى
 مَا نَقَلَهُ الْأَيْمَةُ الثَّقَاتُ الَّذِينَ هُمْ أَسَاطِينُ الْأَشَاعِرَةِ. وَإِنْ يُرَادُ بِمَا فِي
 الْمَصَاحِفِ نَفْسُ الْحُرُوفِ الْمُؤَلَّفَةِ وَالْكَلِمَاتِ الْمُتَنظِمَةِ، كَمَا قَالَ بِهِ
 الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، وَصِفَتُهُ، قَدِيمٌ غَيْرُ مُخْدَبٍ وَلَا مَخْلُوقٍ
 وَلَا حُرُوفٍ وَلَا صَوْتٍ وَلَا مَقَاطِعَ وَلَا مَبَادِي، لَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ،
 وَسَمِعَهُ جِبْرَائِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِصَوْتٍ وَحَرْفٍ خَلَقَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى، فَتَنَزَّلَ
 بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَحَفِظَهُ وَوَعَاهُ، فَتَلَاهُ عَلَى أَصْحَابِهِ، فَحَفِظُوهُ وَتَلَّوْهُ
 عَلَى التَّابِعِينَ، وَهَلُمَّ جَرَّ إِلَى أَنْ وَصَلَ إِلَيْنَا وَهُوَ مَقْرُوءٌ بِالسِّنِّيَّةِ،
 مَحْفُوظٌ بِالْقُلُوبِ، مَكْتُوبٌ بِالْمَصَاحِفِ، لَا يَحْتَمِلُ الزِّيَادَةَ وَلَا
 النُّقْصَانَ، وَلَيْسَ بِمَوْضُوعٍ فِي الْمَصَاحِفِ، أَي: لَيْسَ بِحَالٍ فِيهَا.

قُلْتُ: مُرَادُهُم بِالْقُرْآنِ الصِّفَةُ الْقَائِمَةُ بِذَاتِهِ تَعَالَى، لِأَنَّهَا تُسَمَّى قُرْآنًا، وَمَا فِي الْمُضْحَفِ يُسَمَّى قُرْآنًا، كَمَا أَنَّهَا تُسَمَّى كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى، كَذَلِكَ مَا فِي الْمُضْحَفِ يُسَمَّى كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى.

وَمُرَادُهُمْ بِقَوْلِهِمْ: مَقْرُوءٌ بِالْأَلْسِنَةِ، أَي: مَقْرُوءٌ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ.

وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ لِلشَّيْءِ وَجُودًا فِي الْأَعْيَانِ وَوُجُودًا فِي الْأَذْهَانِ وَوُجُودًا فِي الْعِبَارَةِ وَوُجُودًا فِي الْكِتَابَةِ، فَالْكِتَابَةُ تَدُلُّ عَلَى الْعِبَارَةِ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى مَا فِي الْأَذْهَانِ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى مَا فِي الْأَعْيَانِ، فَحَيْثُ يُوصَفُ الْقُرْآنُ بِمَا هُوَ مِنْ لَوَازِمِ الْقَدِيمِ، كَمَا فِي قَوْلِنَا: الْقُرْآنُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، فَالْمُرَادُ حَقِيقَتُهُ الْمَوْجُودَةُ فِي الْخَارِجِ، وَحَيْثُ يُوصَفُ بِمَا هُوَ مِنْ لَوَازِمِ الْمَخْلُوقِ وَالْمُحْدَثَاتِ، يُرَادُ بِهَا الْأَلْفَاظُ الْمَنْطُوقَةُ وَالْمَسْمُوعَةُ، كَمَا فِي قَوْلِنَا: قَرَأْتُ نِصْفَ الْقُرْآنِ؛ وَالْمُخَيَّلَةُ، كَمَا فِي قَوْلِنَا: حَفِظْتُ الْقُرْآنَ؛ أَوْ الْأَشْكَالُ الْمَنْقُوشَةُ، كَمَا فِي قَوْلِنَا: يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْدِثِ مَسُّ الْقُرْآنِ.

وَقَالَ الشَّيْرَازِيُّ: وَصَفَ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى بِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ بَيْنَ كُفْرٍ وَبِدْعَةٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا أُشِيرَ إِلَى الْوَصْفِ الدَّالِّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ الْمَسْمُوعُ بِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كُفْرٌ، وَإِنْ أُشِيرَ إِلَى الْكَلَامِ الْمَسْمُوعِ بِأَنَّهُ قَدِيمٌ فَإِنَّهُ إِمَّا كُفْرٌ أَوْ بِدْعَةٌ؛ لِأَنَّهُ كَمَا لَا يَجُوزُ وَصْفُ الْقَدِيمِ بِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ لَا يَجُوزُ وَصْفُ الْمَخْلُوقِ بِأَنَّهُ قَدِيمٌ؛ وَكَذَا إِنْ أُشِيرَ إِلَى الْمَسْمُوعِ بِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ فَهُوَ بِدْعَةٌ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ يَذْكُرْهُ النَّبِيُّ ﷺ وَالسَّلَفُ أَنَّ الْخَلْقَ فِي صِفَةِ الْكَلَامِ بِمَعْنَى الْاِخْتِلَاقِ وَالْاِفْتِرَاءِ، وَكَثِيرٌ يَقُولُ: كَلَامَ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ غَيْرُ مُخْتَلَقٍ؛ أَي: غَيْرُ مُفْتَرَى.

وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ أَنَّا لَا نَصِفُ اللَّهَ تَعَالَى وَلَا نَصِفُ الْأُمُورَ الْإِلَهِيَّةَ إِلَّا بِمَا وَرَدَ بِهِ السَّمْعُ، وَلَمْ يَرِدِ السَّمْعُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ،

فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُوصَفَ بِهِ. وَلَمَّا وَرَدَ الْوَصْفُ بِأَنَّهُ مُنَزَّلٌ وَعَرَبِيٌّ وَمُخَدَّتٌ - أَي: أَخْدِثَ ذِكْرُ وَجُودِهِ عِنْدَنَا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ - وَمُخَكَّمٌ وَمُقْصَلٌ وَمَوْصَلٌ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَتَبْنَا أُحْكَمَتَ آيَاتِنَا﴾ [١١ سورة هود/الآية: ١] ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ﴾ [٢٨ سورة القصص/الآية: ٥١] وَنَاسِخٌ وَمَنْسُوخٌ؛ وَصَفَتْهُ بِهَا؛ وَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ دَائِرًا بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْبِدْعَةِ كَانَ الْإِمْسَاكُ عَنْهَا أَوْلَى.

قُلْتُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ: أَعْلَمُ أَنَّ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الطَّرَفَيْنِ مُتَوَافِقُونَ عَلَى مَذْهَبٍ وَاحِدٍ وَصِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ قَرَّرْنَاهُ حَقَّ تَقْرِيرِهِ.

نَقِیَّةٌ:

وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تَقُولَ: أَنَا أَحْكِي كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى، بَلْ أَفْرَأُ؛ خِلَافًا لِلْقَدَرِيَّةِ، لِأَنَّ الْحِكَايَةَ تَقْتَضِي الْمُمَاثَلَةَ، وَأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ غَيْرُ مَشْرُوطٍ بِبُنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ وَحَرَكَةٍ، وَكَذَا الْعِلْمُ وَالْحَيَاةُ وَسَائِرُ صِفَاتِ الْحَيِّ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِّلَةِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ عِلْمَ اللَّهِ تَعَالَى وَقُدْرَتَهُ وَسَائِرَ صِفَاتِهِ لَيْسَتْ مُخْتَاجَةً إِلَى بُنْيَةٍ، وَأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَزَلِ أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَخَبَرٌ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِّلَةِ، حَيْثُ أَتُّكِرُوا قَدَمَ الْكَلَامِ لِنَفْسِهِ لَا لِمَعْنَى، خِلَافًا لِلْقَلَانِسِيِّ.

قَالَتِ الْمُعْتَزِّلَةُ: الْأَمْرُ فِي الْأَزَلِ، وَلَا سَامِعَ وَلَا مَأْمُورَ، حَيْثُ قُلْنَا: هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْقُبْحِ الْعَقْلِيِّ، وَقَدْ ثَبَتَ بُطْلَانُهُ فِي الْأُصُولِ، وَمَعَ هَذَا فَلَا شُبْهَةَ أَنْ يَكُونَ الطَّلَبُ قَائِمًا بِذَاتِهِ تَعَالَى فِي الْأَزَلِ مُتَعَلِّقًا بِمَأْمُورٍ سَيُوجَدُ، وَكَمَا لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ فِي نَفْسِ إِنْسَانٍ طَلَبُ التَّعَلُّمِ مِنْ أَيْنَ سَيُوجَدُ، وَكَمَا جَازَ لِلرُّسُولِ ﷺ أَنْ يُخْبَرَ بِمَنْ سَيُؤَلَّدُ، فَاللَّهُ تَعَالَى يَأْمُرُهُ، جَازَ أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَزَلِ، بِمَعْنَى: إِنَّ فُلَانًا إِذَا وَجَدَ

وَكَانَ عَلَى شَرَائِطِ التَّكْلِيفِ فَهُوَ مَأْمُورٌ بِكَذَا. قَالَ الْقَلَانِسِيُّ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى كَانَ مَوْجُوداً فِي الْأَزَلِ، وَلَمْ يَكُنْ أَمراً وَلَا نَهياً وَلَا خَبراً، ثُمَّ كَانَ أَمراً وَنَهياً وَخَبراً لِإِفْهَامِ الْمُخَاطَبِينَ؛ وَهَذَا بَاطِلٌ، لِأَنَّ الْكَلَامَ أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَخَبَرٌ لِنَفْسِهِ لَا لِمَعْنَى، لِأَنَّ الْكَلَامَ صِفَةٌ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ، فَاسْتَحَالَ أَنْ يَقُومَ بِهِ مَعْنَى يَفْتَضِي كَوْنَهُ أَمراً وَنَهياً وَخَبراً، لاسْتِحَالَةِ قِيَامِ الْمَعْنَى بِالْمَعْنَى. لَا يَقَالُ: كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى مَعَ تَوْحِيدِهِ لَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ أَمراً وَنَهياً وَخَبراً لَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْقَدِيمَ حَيّاً عَالِماً قَادِراً لِدَاتِهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: الْكَلَامُ وَاحِدٌ كَسَائِرِ الصِّفَاتِ، وَلَهُ ضِدٌّ وَاحِدٌ، إِمَّا خَرَسَ أَوْ سَكُوتٌ، وَكَوْنُهُ أَمراً وَنَهياً وَخَبراً بِاِغْتِيَازَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ اقْتِضَاءٌ فِعْلٍ أَمْرٌ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ اقْتِضَاءٌ تَرْكِ نَهْيٌ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ إِعْلَامٌ الْغَيْرِ خَبَرٌ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنِ ضِدِّهِ وَإِخْبَارٌ عَنِ حُسْنِهِ وَقُبْحِ ضِدِّهِ؛ فَكَانَ ذَلِكَ بِمَثَابَةِ كَوْنِ السَّوَادِ لَوْناً وَعَرَضاً حَدِثاً مَوْجُوداً بِخِلَافِ الْعَالِمِ وَالْقَادِرِ وَالْحَيِّ، فَإِنَّهَا مُتَبَايِنَةٌ، فَرُبَّ عَالِمٍ غَيْرِ قَادِرٍ، وَقَادِرٍ غَيْرِ عَالِمٍ؛ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ كَوْنِ الشَّيْءِ طَعِماً وَرَاحِحَةً، فَلَا أَمْرَ وَالنَّهْيَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْإِضَافِيَّةِ، وَمَا هَذَا شَأْنُهُ لَا يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُهُ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْجِهَةِ، كَالْأَبِ وَالابْنِ وَالْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ.

لَا يَقَالُ: لَوْ كَانَ الْإِخْبَارُ عَنْ إِزْسَالِهِ نُوحاً عَلَيْهِ السَّلَامُ بَأَنَّا أَرْسَلْنَاهُ نُوحاً أَرْلِيّاً لَزِمَ الْكَذِبُ فِي خَبَرِ اللَّهِ تَعَالَى، لِأَنَّا نَقُولُ: قَامَ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى خَبَرٌ إِزْسَالِ نُوحٍ، وَالْعِبَارَةُ عَنْهُ قَبْلَ إِزْسَالِهِ: إِنَّا نُزِيلُ، وَبَعْدَهُ: إِنَّا أَرْسَلْنَاهُ؛ فَالْلَفْظُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ، وَالْمَعْنَى الْقَائِمُ بِذَاتِهِ تَعَالَى لَا يَخْتَلِفُ.

قُلْتُ: إِنَّ السَّلَفَ رَضَوُا اللَّهَ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ قَالُوا: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى مَوْجُودٌ، وَهُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، وَقَالُوا: مَعَ ذَلِكَ هُوَ فِيمَا بَيْنَنَا

مَثَلُوا وَمَسْمُوعٌ وَمَحْفُوظٌ وَمَكْتُوبٌ وَلَمْ يَتَحَاشَوْا مِنْ ذَلِكَ، وَكَانُوا بَيْنَ
فِرْقَتَيْنِ: فِرْقَةٌ اسْتَسْلَمُوا لِلْأَثَرِ وَلَمْ يَسْتَكَشِفُوا عَنْ تَحْقِيقِ ذَلِكَ، كَمَا
أَنَّهُمْ إِذَا وَصَلُوا إِلَى قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ؛ وَحَيُّوا
وَصَلُّوا مِنْ غَيْرِ تَصَرُّفٍ فِي أَنَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِ شَخْصُهُ أَمْ رُوحُهُ أَمْ قَبْرُهُ
عَلَيْهِ مِنْ مَوْلَانَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، فَكَذَلِكَ أَطْلَقُوا الْقَوْلَ بِأَنَّ مَا
بَيْنَ الدُّفْتَيْنِ هُوَ الْقُرْآنُ، وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يَبْتَخِشُوا عَنِ الْقِرَاءَةِ
وَالْمَقْرُوءِ وَالْكِتَابَةِ وَالْمَكْتُوبِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِلْكَفِيفَةِ كَمَا فَعَلُوا فِيمَا وَرَدَ
مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ، كَالْيَدِ وَالْوَجْهِ وَالْعَيْنِ وَالنَّفْسِ وَالْإِسْتِوَاءِ.

وَفِرْقَةٌ قَدْ عَمَدُوا تَحْقِيقَ ذَلِكَ لِبُلُوغِهِمْ مَنَزِلَةَ الْحَقَائِقِ، فَلَمْ يَكُنْ
بَيْنَهُمْ شُبْهَةٌ إِلَّا أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْجَدَلِيِّينَ خَرَجُوا عَنْ قَيْدِ الشَّرْعِ وَلَمْ
يَسْتَعِيدُوا بِجَدِّهِمُ الْهُدَى، وَلَمْ يَلْعُوقُوا دَرَجَةَ الْحَقَائِقِ، وَلَمْ يَتَجَاوَزُوا عَنْ
مَنَزِلَةِ الْمَحْسُوسَاتِ وَالْمَوْهُومَاتِ، فَأَخَذُوا الْكَلَامَ مَحْسُوسًا، وَلَزِمَهُمْ مَا
يَلْزَمُهُمْ مِنَ الْفَسَادِ.

ثُمَّ إِنَّ السَّلَفَ قَالُوا: وَلَا يَظُنُّ الظَّانُّ بِنَا أَنَّا نُنْبِئُ الْقِدَمَ لِلْحُرُوفِ
وَالْأَصْوَاتِ الَّتِي قَامَتْ بِالسِّيَتِنَا وَصَارَتْ صِفَاتٍ لَنَا، فَإِنَّا نَقْطَعُ بِإِفْتِتَاحِهَا
وَأَخْتِتَامِهَا وَنَعْلِقُهَا بِاِخْتِسَابِنَا وَأَفْعَالِنَا.

ثُمَّ إِنَّهُمْ بَذَلُوا أَرْوَاحَهُمْ وَلَمْ يَقُولُوا: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ؛ وَكَانَ يُمَكِّنُهُمْ
رَدُّ ذَلِكَ الْقَوْلِ إِلَى حُرُوفٍ هِيَ اِخْتِسَابِنَا وَأَصْوَاتٍ هِيَ أَفْعَالِنَا، بَلْ هُوَ
أَزْلِيٌّ، وَهُوَ قَبْلَ الْفِعْلِ قَبْلِيَّةٌ أَزْلِيَّةٌ، إِذْ لَوْ كَانَ لَهُ أَوَّلٌ لَكَانَ قَوْلًا سَبَقَهُ
قَوْلٌ آخَرُ، وَتَسْلَسَلَ، فَأَمْرُهُ قَدِيمٌ، وَكَلِمَاتُهُ مَظَاهِيرُ الْأَمْرِ، وَكَمَا أَنَّ أَمْرَهُ
لَا يُشَبِّهُ أَمْرَنَا، وَكَلِمَاتِهِ وَحُرُوفَ كَلِمَاتِهِ لَا تُشَبِّهُ كَلِمَاتِنَا، وَهِيَ حُرُوفٌ
قُدْسِيَّةٌ غُلُوبِيَّةٌ وَصُورٌ مُجَرَّدَةٌ مَعْقُولَةٌ، لَا تُوصَفُ بِالْإِفْتِتَاحِ وَالْإِخْتِتَامِ،
وَالْتَقْدِيمِ وَالتَّأَخُّرِ، كَمَا وَرَدَ فِي حَقِّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ يَسْمَعُ

كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى كَجَرِّ السَّلَاسِلِ، وَكَمَا قَالَ نَبِيُّنَا ﷺ فِي حَقِّ جِبْرَائِيلَ: «أَخِينَا يَأْتِينِي مِثْلَ صَلَاسَةِ الْجَرَسِ، وَهُوَ أَشَدُّ عَلَيَّ، فَيَقْصِمُ عَلَيَّ وَقَدْ وَعَيْتُ عَنْهُ مَا قَالَ» [البخاري، رقم: ٢؛ مسلم، رقم: ٤٣٠٤].

وَيَقْرُبُ مِنْ ذَلِكَ مَا قَالَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ مِنْ أَهْلِ زَمَانِنَا، وَهِيَ أَنَّ الْمَعْنَى يُطْلَقُ عَلَى الَّذِي هُوَ مَذْلُومُ اللَّفْظِ حَتَّى قَالُوا بِحُدُوثِهِ، وَلَهُ لَوَازِمُ كَثِيرَةٌ فَاسِدَةٌ، كَعَدَمِ التَّكْفِيرِ عَلَى مَنْ يُنْكَرُ أَنَّ كَلَامَهُ مَا بَيْنَ الدُّفْتَيْنِ، لَكِنَّهُ عَلِمَ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى بِالصَّرُورَةِ مِنَ الدِّينِ؛ وَلَزُومِ عَدَمِ الْمُعَارَضَةِ وَالتَّغْضِي بِالْكَلَامِ، وَالْحَقُّ أَنْ يُقَالَ: الْمُرَادُ بِهِ الْكَلَامُ النَّفْسِيُّ هُوَ الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ لَيْسَ بِحَرْفٍ مُطْلَقًا قَدِيمًا كَانَ أَوْ حَادِثًا، وَلَا بِصَوْتٍ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ وَالْمَاتَرِيدِيَّةِ، وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ وَالْإِيمَانُ بِهِ، وَهُوَ مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ، وَمَقْرُوءٌ بِالْأَلْسِنَةِ، مَحْفُوظٌ فِي الصُّدُورِ، أَي: مَكْتُوبٌ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَمَقْرُوءٌ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَمَحْفُوظٌ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ؛ وَهُوَ غَيْرُ الْكِتَابَةِ وَالْقِرَاءَةِ وَالْحِفْظِ، لِأَنَّهَا أُمُورٌ حَادِثَةٌ، وَالْكَلَامُ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ، وَلَا تَرْتِيبَ فِيهِ وَلَا تَقْدَمَ وَلَا تَأَخَّرَ، كَالْكَلَامِ الْقَائِمِ بِالْقُوَّةِ الْحَافِظَةِ مِنَّا ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [١٦ سورة النحل/الآية: ٦٠] بَلِ التَّرْتِيبُ إِنَّمَا هُوَ مِنَ التَّلَفُّظِ بِهِ فِي الشَّاهِدِ، وَاسْتِمَاعُهُ فِيهِ ضَرُورَةٌ عَدَمُ مُسَاعَدَةِ الْآلَةِ، وَهُوَ الْكَلَامُ الْحَادِثُ، وَالْأَدِلَّةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْحُدُوثِ مَحْمُولَةٌ عَلَيْهِ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ. وَذَكَرَ أَنَّ الْأُسْتَاذَ نَقَلَ مَا هُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ عَنِ الْأَشْعَرِيِّ.

أَقُولُ: وَفِي كِتَابِ «الْإِبَانَةِ فِي أَصُولِ الدِّيَانَةِ» لِلشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ، حَيْثُ ذَكَرَ مَقَالَه أَهْلَ السُّنَّةِ وَأَصْحَابَ الْأَحَادِيثِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمَنْ قَالَ بِاللَّفْظِ وَالْوَقْتِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ عِنْدَهُمْ؛ هَذَا نِهَايَةُ الْكَلَامِ فِي مَسْأَلَةِ

الْكَلَامَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُسِيرِ لِكُلِّ مَرَامٍ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ^(١): مِنَ الْمَسَائِلِ الْمَعْتَوِيَةِ: تَكْلِيفُ مَا لَا يُطَاقُ.

قَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا يَجُوزُ تَكْلِيفُ مَا لَا يُطَاقُ؛
وَالْأَشْعَرِيُّ يَجُوزُهُ، وَالتَّكْلِيفُ مَضَرٌّ مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ.

وَتَخْرِيرُ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يُقَالَ: هَلْ يَجُوزُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُكَلِّفَ
عِبَادَهُ بِمَا لَا يُرِيدُ وَجُودَهُ مِنْهُمْ لِكُونِهِ مُحَالاً لِذَاتِهِ.

قَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ: لَا يَجُوزُ، خِلَافاً لِلْأَشْعَرِيَّةِ. وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [٢ سورة البقرة/الآية:
٢٨٦] وَيَأْنُ تَكْلِيفِ الْعَاجِزِ خَارِجٍ عَنِ الْحِكْمَةِ، كَتَكْلِيفِ الْأَعْمَى
بِالنَّظَرِ، وَالزَّمِنِ بِالْمَشْيِ، فَلَا يُنْسَبُ إِلَى الْحَكِيمِ، وَيَأْنُ التَّكْلِيفِ الْإِزَامُ
مَا فِيهِ كُلْفَةٌ لِلْفَاعِلِ ابْتِدَاءً بَحِيثٌ لَوْ أَتَى بِهِ يُثَابُ وَلَوْ أَمْتَنَعَ يُعَاقَبُ
عَلَيْهِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ فِيمَا يَصُحُّ وَجُودُهُ مِنْهُ لَا فِيمَا يَسْتَحِيلُ، وَيَأْنُهُ
لَوْ صَحَّ التَّكْلِيفُ بِالْمُسْتَحِيلِ لَكَانَ يَسْتَدْعِي الْحُصُولَ، وَاسْتِدْعَاءُ
حُصُولِ الشَّيْءِ فَرَزٌ عَنْ تَصَوُّرِهِ، لَكِنَّ الْمُسْتَحِيلَ غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ، أَيِ:
لَيْسَ لَهُ مَاهِيَّةٌ مَعْقُولَةٌ، غَايَةُ مَا فِي الْبَابِ أَنَّهُ يُعْقَلُ بِأَعْتِبَارٍ مِنَ
الْإِعْتِبَارَاتِ عَلَى سَبِيلِ التَّشْبِيهِ، كَمَا يُقَالُ: نَتَعَقَّلُ لَوْنًا بَيْنَ السَّوَادِ
وَالْبَيَاضِ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الْآيَةِ بِأَنَّهَا إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْوُقُوعِ، أَيِ: لَا يَقَعُ
مِنَ اللَّهِ تَعَالَى التَّكْلِيفُ بِالْمُحَالِ، وَالتَّزَاوُعِ فِي الْجَوَازِ لَا فِي الْوُقُوعِ؛ وَعَنِ
الثَّانِي أَنَّهُ مُبْنِيٌّ عَلَى قَاعِدَةِ التَّحْسِينِ وَالتَّقْصِيبِ؛ وَعَنِ الْبَاقِينَ بِأَنَّهُمَا مُبْنِيَّانِ

(١) هي الفريدة السادسة عشر من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٠٦؛

وراجع صفحة: ٧٢ السابقة. بسام.

عَلَى أَنَّ التَّكْلِيفَ لِعَرَضِ الْإِثْنَانِ، لَكِنَّ أَفْعَالَهُ تَعَالَى غَيْرُ مُعَلَّلَةٍ بِالْأَعْرَاضِ.

وَأَسْتَدَلَّتِ الْأَشَاعِرَةُ بِأَنَّهُ لَوْ أَمْتَنَعَ التَّكْلِيفُ بِالْمُحَالِ لَكَانَ الْاِمْتِنَاعُ مُحَالًا، لِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ وَقُوعُهُ، وَالْعَرَضُ مِنَ التَّكْلِيفِ الْإِثْنَانُ بِالْمُكَلَّفِ بِهِ، وَإِذَا انْتَفَى الْعَرَضُ انْتَفَى التَّكْلِيفُ بِهِ، لَكِنَّ أَفْعَالَهُ تَعَالَى غَيْرُ مُعَلَّلَةٍ بِالْأَعْرَاضِ، فَجَازَ التَّكْلِيفُ بِالْمُحَالِ، إِذْ لَيْسَ الْعَرَضُ هُوَ الْإِثْنَانُ بِهِ؛ وَفَائِدَتُهُ حَيْثُذِ الْإِعْلَامُ بِأَنَّهُ سَيُعَذَّبُ، وَالْاِثْنَاءُ وَالْاِخْتِيَارُ.

وَيَقُولُ: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [٢] سورة البقرة/الآية: ٢٨٦] فَلَوْ لَمْ يَكُنِ التَّكْلِيفُ بِمَا لَا يُطَاقُ جَائِزًا لَمَا صَحَّتِ الْاِسْتِعَاذَةُ مِنْهُ.

وَأَجِيبَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ بِأَنَّ الْاِسْتِعَاذَةَ مِنَ التَّحْمِيلِ لَا عَنِ التَّكْلِيفِ، إِذْ جَازَ أَنْ يُحْمَلَ أَحَدًا بِحَيْثُ لَا يُطِيقُ فَيَمُوتُ بِحَمْلِهِ، لَكِنَّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكْلِفُهُ حَمْلَ جَبَلٍ بِحَيْثُ إِذَا فَعَلَ أَثَابَهُ وَإِلَّا عَاقَبَهُ.

وَيَقُولُ تَعَالَى: ﴿أَتُوعُونَ بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ [٢] سورة البقرة/الآية: ٣١] مَعَ عِلْمِهِ تَعَالَى بِأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ، وَيَقُولُ تَعَالَى: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾ [١١] سورة هود/الآية: ٢٠] ﴿وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [١٨] سورة الكهف/الآية: ١٠١]. لِأَنَّهُ أُرِيدَ بِالسَّمْعِ الْقَبُولُ وَالْإِجَابَةُ، إِذْ لَا شَكَّ فِي أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْمَعُونَ مِثْلَ مَا يَسْمَعُ الْمُؤْمِنُونَ.

وَبِأَنَّهُ تَعَالَى أَمَرَ فِرْعَوْنَ بِالْإِيمَانِ مَعَ عِلْمِهِ بَعْدَمِ إِيْمَانِهِ، وَبِأَنَّهُ تَعَالَى أَمَرَ أَبَا جَهْلٍ بِالْإِيمَانِ بِجَمِيعِ مَا أَنْزَلَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، وَمِنْ جُمْلَتِهِ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ، حَيْثُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [٢] سورة البقرة/الآية: ٦] فَيَكُونُ مَأْمُورًا بِالْجَمْعِ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ.

أَجِيبَ عَنِ الْآيَةِ بِأَنَّ: ﴿أَنْيَعُونَ﴾ [٢ سورة البقرة/الآية: ٣١]
 خَطَابُ تَنْجِيزٍ لَا خَطَابُ تَكْلِيفٍ. وَعَنِ الاسْتِذْلَالِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ بِأَنَّ
 الْقُبُولَ مِنَ الْكُفَّارِ كَالِإِيمَانِ فِرْعَوْنَ مُمَكِّنٌ فِي نَفْسِهِ وَإِنْ أَمْتَنَعَ بغيرِهِ، وَهُوَ
 تَعَلَّقُ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى بِعَدَمِهِ. وَعَنِ الرَّابِعِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ تَكْلِيفِهِ
 بِالتَّضَدِّيقِ بِالِإِيمَانِ تَكْلِيفُهُ بِعَدَمِ الْإِيمَانِ بِجَمِيعِ مَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ
 إِيْمَانًا إِجْمَالِيًّا، أَيْ: نَعْتَقِدُ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ أَنَّ كُلَّ خَبَرٍ مِنْ أَخْبَارِهِ
 تَعَالَى صِدْقٌ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ التَّكْلِيفُ بِتَّضَدِّيقِ هَذَا الْخَبَرِ تَضَدِّيقًا إِجْمَالِيًّا،
 وَهُوَ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّكْلِيفَ بِالْمَحَالِ لِذَاتِهِ، إِنَّمَا الْمُسْتَلْزَمُ لَهُ هُوَ التَّكْلِيفُ
 بِالتَّضَدِّيقِ التَّفْصِيلِيِّ، وَيُمْكِنُ أَيْضًا أَنْ يُقَالَ: لِعَدَمِ إِيْمَانِهِ أَعْتِبَارَانِ:
 أَحَدُهُمَا كَوْنُهُ أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، وَهُوَ مَأْمُورٌ بِالِإِيْمَانِ بِمَا أُنْزِلَ.
 وَثَانِيهِمَا كَوْنُهُ مُنَافِيًّا لِلِإِيْمَانِ، وَهُوَ خُصُوصِيَّةُ هَذَا الْخَبَرِ، وَهَذَا الْاَعْتِبَارُ
 غَيْرُ مَأْمُورٍ بِالِإِيْمَانِ بِهِ.

وَقَرَّرَ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ جَوَابَهُ بِوَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ أَمَرَ
 أَبِي لَهَبٍ بِالِإِيْمَانِ بِجَمِيعِ مَا أُنْزِلَ بَعْدَ مَا أُنْزِلَ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ، لِأَنَّهُ بَعْدَ
 مَا أُنْزِلَ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ جَازَ أَنْ يُوضَعَ التَّكْلِيفُ بِجَمِيعِ مَا أُنْزِلَ، فَلَمْ يَلْزَمِ
 الْجَمْعُ بَيْنَ التَّقْيِضَيْنِ.

وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ نَاسِخًا لِلْأَمْرِ، وَأَنَّهُ مُحَالٌ.

وَقَرَّرَهُ بَعْضُهُمْ بِوَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ أَبَا لَهَبٍ مَا كَانَ مَأْمُورًا بِجَمِيعِ
 مَا أُنْزِلَ، بَلْ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّوْحِيدِ وَالرَّسَالَةِ، وَفِيهِ أَيْضًا نَظَرٌ، لِأَنَّهُ كَانَ
 مَأْمُورًا بِتَّضَدِّيقِ الرُّسُولِ فِي كُلِّ مَا عَلِمَ مَجِيئُهُ بِهِ ضَرُورَةً، لِأَنَّ الْإِيْمَانَ
 عِبَارَةٌ عَنِ ذَلِكَ، نَعَمْ يَتَوَجَّهُ أَنْ يُقَالَ: لَا نُسَلِّمُ إِنْ عُدِمَ امْتِنَانُهُ مِمَّا عَلِمَ
 مَجِيئُهُ بِهِ ضَرُورَةً. انتهى.

وَالِىَ عَدَمَ جَوَازِ التَّكْلِيفِ بِالمَحَالِ ذَهَبَ مِنْ أَصْحَابِ الأشْعَرِيِّ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ، كَالشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْأَسْفَرَايِينِي شَيْخِ طَرِيقَةِ الْعِرَاقِيِّينَ مِنَ الشَّافِعِيَةِ وَحُجَّةِ الْإِسْلَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْعَزَالِيِّ؛ وَمِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ مُجْتَهِدُ الْقَرْنِ السَّابِعِ وَالْمَبْعُوثُ عَلَى رَأْسِ الْمِئَةِ السَّابِعَةِ بِاتِّفَاقِ عُلَمَاءِ مِصْرَ وَالشَّامِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ الْقُوصِي بَلَدًا.

وَالْغَرَضُ مِنْ هَذَا تَبْيِينُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى تَقْدِيرِ تَضْرِيحِ الْأَشْعَرِيِّ بِهِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ بَدْعَةٌ وَلَا كُفْرٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ هَذِهِ الْأُئِمَّةَ الْكِبَارَ كَيْفَ خَالَفُوا الْأَشْعَرِيَّ مَعَ أَنَّهُ إِمَامُهُمْ، وَهُمْ لَا يُبَدِّعُونَهُ بِذَلِكَ؛ ثُمَّ إِنَّ الْأَشْعَرِيَّ لَمْ يُصْرِّحْ بِجَوَازِ التَّكْلِيفِ بِالمَحَالِ، وَإِنَّمَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ بِمَسْأَلَتَيْنِ أُخْرَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: أَنَّ الْمُكْلَفَ لَا قُدْرَةَ لَهُ إِلَّا حَالِ الْفِعْلِ، وَالتَّكْلِيفُ غَيْرُ بَاقٍ حَالَةَ الْفِعْلِ، وَالْإِزْمُ التَّكْلِيفُ بِإِجَادِ الْوُجُودِ قَبْلُ، فَيَكُونُ التَّكْلِيفُ صُدُورَ الْفِعْلِ، وَلَا قُدْرَةَ حِينَئِذٍ عَلَى الْفِعْلِ، فَيَكُونُ مُكْلَفًا حَالُ كَوْنِهِ غَيْرَ مُسْتَطِيعٍ. وَثَانِيَتُهُمَا: إِنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي مَوْضِعِهِ، فَيَمْتَنِعُ أَنْ تَقَعَ بِقُدْرَةِ الْغَيْرِ، فَيَكُونُ تَكْلِيفُ الْعَبْدِ بِهَا تَكْلِيفًا بِمَا لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَيْهِ، فَمَنْ يَقُولُ بِأَحَدِهِمَا لَزِمَهُ جَوَازُ التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يُطَاقُ، فَضْلًا عَمَّنْ يَقُولُ بِهِمَا، كَالأَشْعَرِيِّ وَشَيْعَتِهِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: كَوْنُ الْقُدْرَةِ مَعَ الْفِعْلِ وَكَوْنُ الْأَفْعَالِ مَخْلُوقَةً لِلَّهِ تَعَالَى لَا يَمْنَعُ تَصَوُّرَ وَفُوعِ الْفِعْلِ مِنَ الْمُكْلَفِ لِإِمْكَانِ وَفُوعِهِ مِنْهُ، وَإِنْ أَمْتَنَعَ بِحَسَبِ الْغَيْرِ فَهُوَ إِذَا غَيَّرَ مَحَلَّ التَّرَاجُعِ فِي الْمُمْتَنِعِ لِدَاتِهِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا: إِنْ أَرَادُوا بِالتَّكْلِيفِ طَلَبَ إِيقَاعِ الْمَأْمُورِ بِهِ مِنَ الْمَأْمُورِ فَلَا تَكْلِيفَ بِالمَحَالِ، وَإِنْ أَرَادُوا أَعَمَّ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَتَنَاوَلَ تَغْذِيبَ الْمُكْلَفِ أَيْضًا فَيَصَحُّ؛ وَعَلَى هَذَا يُنَاسِبُ أَنْ تَدْخُلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي الْمَسَائِلِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا لَفْظًا.

الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: عِصْمَةُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^(١).

وَتَخْرِيرُهَا: إِنَّ عِصْمَةَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَنِ الْكِبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ، هَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ أَوْ لَا؟.

وَتَقْرِيرُ الْمَذَاهِبِ أَنَّ الْعِصْمَةَ عَنِ الْكُفْرِ ثَابِتَةٌ عِنْدَ عَامَّةِ السَّلَفِ، وَكَذَلِكَ الْخَلَفِ، إِلَّا عِنْدَ الْفَضْلِيَّةِ مِنَ الرَّوَافِضِ، فَإِنَّهُمْ جَوَّزُوا عَلَيْهِمُ الْمَعَاصِي، وَكُلَّ مَعْصِيَةٍ عِنْدَهُمْ كُفْرٌ.

وَأَخَرُونَ جَوَّزُوا الْكُفْرَ تَقِيَّةً، بَلْ أَوْجَبُوا، لِأَنَّ إِلْقَاءَ النَّفْسِ فِي التَّهْلُكَةِ حَرَامٌ.

وَرَدَّ بِأَنَّهُ لَوْ جَازَ لَكَانَ أَوَّلَى الْأَوْقَاتِ بِهِ وَقْتُ الدَّعْوَى، وَيُؤَدِّي إِلَى إِخْفَاءِ الدِّينِ بِالْكُلِّيَّةِ؛ وَالْحَشْوِيَّةِ جَوَّزُوا الْإِقْدَامَ عَلَى الْكِبَائِرِ بَعْدَ الْوَحْيِ، وَقَوْمٌ مَنَعُوا عَنْ قَضِيهَا وَجَوَّزُوا قَضَدَ الصَّغَائِرِ.

وَالْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ ذَكَرَ فِي «الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ» أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَعْصُومُونَ مِنَ الْكِبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ جَمِيعاً، وَهُوَ الْحَقُّ، وَقَيَّدَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: بَعْدَ الْوَحْيِ؛ وَأَمَّا قَبْلَ الْوَحْيِ فَتَجُوزُ الصَّغِيرَةُ عَلَى سَبِيلِ التَّنْذِرَةِ، ثُمَّ يَعُودُ حَالُهُمْ وَقْتُ الْإِرْسَالِ إِلَى الصَّلَاحِ وَالسَّدَادِ.

وَأَصْحَابُ الْأَشْعَرِيِّ مَنَعُوا الْكِبَائِرَ مُطْلَقاً وَجَوَّزُوا الصَّغَائِرَ سَهْواً، وَالْحَقُّ الْمَنْعُ مُطْلَقاً.

وَذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ [الباقلاني] فِي «الْإِنْجَازِ» أَنَّ نَبِيَّنَا ﷺ مَعْصُومٌ فِيمَا يُؤَدِّيهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَذَا سَائِرُ الْأَنْبِيَاءِ، وَهَذَا الْمَقْدَارُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ أَنَّ الْعِصْمَةَ مِنَ التَّخْرِيفِ وَالْخِيَانَةِ فِيمَا يُبَلِّغُونَهُ مِنَ الشَّرَائِعِ وَالْأَحْكَامِ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مَعْصُومِينَ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ؛ وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ.

(١) راجع صفحة: ٧٢ السابقة.

وَالْفَرْضُ أَنَّ غَايَةَ الْخِلَافِ بَيْنَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْأَشَاعِرَةِ عَلَى تَقْدِيرِ الثُّبُوتِ رَاجِعٌ إِلَى تَجْوِيزِ الصَّغِيرَةِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بَعْدَ الْوَحْيِ، إِمَّا مُطْلَقًا كَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي [أبي بكر الباقلاني]، أَوْ عَلَى سَبِيلِ السُّهُوِّ كَمَا ذَكَرَ غَيْرُهُ؛ وَعَدَمِ تَجْوِيزِهَا؛ فَالْحَقِيقَةُ لَا يُجَوِّزُونَهَا، وَبَعْضُ الْأَشَاعِرَةِ يُجَوِّزُونَ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى عَدَمِ التَّجْوِيزِ، وَهُوَ الْحَقُّ.

قَالَ الْحَنْفِيَّةُ: لَا يُجَوِّزُ التَّكْلِيفُ بِمَا لَا يُطَاقُ، وَيَمْتَنِعُ صُدُورُهُ مِنْ نَبِيِّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَالتَّنْكِيرُ يُفِيدُ الْعُمُومَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَعِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ قَوْلَانِ: بَعْضُهُمْ قَائِلٌ بِالْمَنْعِ مُوَافِقٌ لِلْحَقِيقَةِ كَالِاسْتِثْنَاءِ أَبِي إِسْحَاقَ الْأَسْفَرَايِينِي شَيْخِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْقَاضِي عِيَّاضَ الْمَالِكِيِّ صَاحِبِ «الشَّافِي فِي سِيرَةِ الْمُصْطَفَى» عليه السلام، وَهُوَ مِنْ فَضْلَاءِ الْأَشَاعِرَةِ، وَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ، وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ وَالْإِيمَانُ بِهِ.

وَتَحْقِيقُ الْمَسْأَلَةِ مَوْقُوفٌ عَلَى مَعْرِفَةِ الْعِصْمَةِ ثُمَّ الْكِبِيرَةِ وَالصَّغِيرَةِ، فَلْنَقْدِمُ مُقَدِّمَةً، ثُمَّ نَشْرَعُ فِي ذِكْرِ التَّمَسَّكَاتِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ، ثُمَّ الْإِشَارَةُ^(١) إِلَى مَا هُوَ الْحَقُّ، وَبَيَانِ كَوْنِ الْخِلَافِ مِنَ الْأُمُورِ السَّهْلَةِ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ بَدْعَةٌ وَلَا كُفْرٌ.

أَعْلَمُ أَنَّ الْعِصْمَةَ لُغَةً: الْمَنْعُ، ﴿لَا عَاصِمَ﴾ [١١ سورة هود/الآية: ٤٣] أَي: لَا مَانِعَ، وَعَصَمَهُ الطَّعَامُ، أَي: مَنَعَهُ مِنَ الْجُوعِ، وَالْبُرُّ عَاصِمٌ كِنْيَةٌ^(٢) السُّوَيْقِ، [لَا تَهْ يَغْصَمُ عَنْ الْجُوعِ]؛ وَالْعِصْمَةُ: الْحِفْظُ، وَاعْتَصَمْتُ بِاللَّهِ، أَي: أَمْتَنْتُ بِحِفْظِهِ مِنَ الْمَعْصِيَةِ. وَعُرْفًا: الْمَنْعُ، أَوْ الْحِفْظُ مِنَ الْمَعَاصِي وَالشُّرُورِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «الْأَشَاعِرَةُ». بِسَامٍ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «كُسْفَهُ» وَأَبُو عَاصِمٍ كِنْيَةُ السُّوَيْقِ. بِسَامٍ.

وَمِنْ لَوَازِمِهَا الْعَدَالَةُ، وَهِيَ: كَيْفِيَّةٌ رَاسِخَةٌ فِي النَّفْسِ تَحْمِلُ عَلَى مَلَازِمَةِ التَّقْوَى وَالْمُرُوءَةِ جَمِيعاً.

ثُمَّ الْقَائِلُونَ بِالْعِصْمَةِ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الْمَغْضُومُ هُوَ الَّذِي لَا يُمَكِّنُهُ الْإِثْنَانُ بِالْمَعَاصِي؛ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: لَا يَأْتِي بِهَا بِتَوْفِيقِ اللَّهِ إِيَّاهُ وَتَنْهِيَةِ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْامْتِنَاعُ مِنْهَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [١٨ سورة الكهف/الآية: ١١٠] ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يُعِزُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [١٤ سورة إبراهيم/الآية: ١١] ﴿وَلَوْلَا أَنْ تَبَشِّرَكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ﴾ [١٧ سورة الإسراء/الآية: ٧٤] ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي﴾ [١٢ سورة يوسف/الآية: ٥٣]. وَأَيْضاً لَوْ كَانَ الْمَغْضُومُ مَسْئُوبَ الْاِخْتِيَارِ لَمَا اسْتَحَقَّ عَلَى عِصْمَتِهِ مَذْحاً، وَيَبْطُلُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالثَّوَابُ وَالْعِقَابُ.

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ أَسْبَابَ الْعِصْمَةِ أَرْبَعَةٌ: أَحَدُهَا: الْعَدَالَةُ. الثَّانِي: حُصُولُ الْعِلْمِ بِمَنَالِبِ الْمَعَاصِي وَمَنَاقِبِ الطَّاعَاتِ. وَالثَّالِثُ: تَأَكُّدُ ذَلِكَ الْعِلْمِ بِالْوَحْيِ الْإِلَهِيِّ. وَالرَّابِعُ: خَوْفُ الْمُواخَذَةِ عَلَى تَرْكِ الْأَوَّلَى وَالنُّسْيَانِ.

فَإِذَا حَصَلَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ صَارَتِ النَّفْسُ مَغْضُومَةً، وَقَالَ أَبُو مَنْصُورٍ [محمد بن محمد الماتريدي] مِنَ الْحَنْفِيَّةِ: الْعِصْمَةُ لَا تُزِيلُ الْمِخْنَةَ، يَغْنِي: لَا تُجْبِرُهُ عَلَى الطَّاعَاتِ، وَلَا تُجْبِرُهُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، بَلْ هِيَ لُطْفٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى تَحْمِلُهُ عَلَى فِعْلِ الْخَيْرِ وَتَرْجُرُهُ عَنِ الشَّرِّ مَعَ بَقَاءِ الْاِخْتِيَارِ، تَحْقِيقاً لِلْاِهْتِدَاءِ. انْتَهَى.

وَالْكَبِيرَةُ: مَا أَوْجَبَ الشَّارِعُ الْحَدَّ عَلَيْهِ؛ فَأَكْبَرُ الْكَبَائِرِ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَأَذْنَاهَا شُرْبُ الْخَمْرِ.

وَزَادَ بَعْضُهُمْ: وَمَا أَصَرَ عَلَى صَغِيرَةٍ، بِنَاءً عَلَى مَا وَرَدَ فِي

الْخَبَرِ: «لَا كَبِيرَةَ مَعَ الْاِسْتِغْفَارِ، وَلَا صَغِيرَةَ مَعَ الْإِضْرَارِ». [رواه أبو الشيخ والديلمي عن ابن عباس مرفوعاً، والبيهقي في «الشعب» موقوفاً] وَزَادَ بَعْضُهُمْ، وَقَالَ: مَا أَوْعَدَ عَلَيْهِ الشَّارِعُ بِخُصُوصِهِ بِالنَّارِ، وَمَا وَرَدَ فِي الْخَبَرِ مِنَ الْأَعْدَادِ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «اتَّقُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ» [البخاري، رقم: ٢٥٦٠؛ مسلم، رقم: ١٢٩؛ كلاهما بلفظ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ»] وَغَيْرِهِ، فَإِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ اسْتِدْعَاءِ الْحَاجَةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَى ذِكْرِ ذَلِكَ الْمِقْدَارِ، نَظَرًا إِلَى حَالِ السَّائِلِ أَوْ غَيْرِهَا، مِمَّا كَانَ سَبَبَ وُرُودِ الْخَبَرِ، لَا الْحَضَرِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَسَمَهَا عَلَى الْأَغْضَاءِ، وَهُوَ الشَّيْخُ أَبُو طَالِبٍ الْمَكِّي، فَقَالَ: الْكَبَائِرُ سَبْعَةٌ عَشْرٌ: أَرْبَعٌ فِي الْقَلْبِ، وَهُوَ الْإِشْرَافُ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَالْإِضْرَارُ عَلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْقُنُوطُ مِنَ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى. وَأَرْبَعٌ فِي اللِّسَانِ: شَهَادَةُ الزُّورِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ، وَالْيَمِينُ الْعَمُوسُ، وَالْكَذِبُ. وَثَلَاثٌ فِي الْبَطْنِ: شُرْبُ الْخَمْرِ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَأَكْلُ الرِّبَا. وَاثْنَانِ فِي الْفَرْجِ: الزُّنَا، وَاللَّوْاطُ. وَاثْنَانِ فِي الْبَدَنِ: الْقَتْلُ، وَالسَّرِقَةُ. وَوَاحِدٌ فِي الرَّجْلِ، وَهُوَ الْفِرَارُ مِنَ الرَّخْفِ. وَوَاحِدٌ فِي جَمِيعِ الْبَدَنِ، وَهُوَ عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ.

أَقُولُ: وَلَا يَكَادُ يَخْرُجُ عَنْهَا كَبِيرَةٌ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ.

وَإِذَا عَرَفْتَ الْكَبِيرَةَ فَمَا عَدَاهَا صَغِيرَةٌ، وَهِيَ أَيْضًا مُتَفَاوِتَةٌ، كَقَبْلَةِ وَنَظَرِ.

وَإِذَا تَمَهَّدْتَ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةَ، فَاعْلَمْ أَنَّ اسْتِدْلَالَ عَلَى وَجُوبِ الْعِصْمَةِ لَهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِأَنَّهُ لَوْ جَازَ صُدُورُ الذَّنْبِ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَمَا وَجَبَ اتِّبَاعُهُمْ، وَلَمَّا كَانَتْ شَهَادَتُهُمْ مَقْبُولَةً، وَكَانُوا أَذْنَى مَنْرَلَةً مِنْ عُذُولِ أُمَّتِهِمْ، وَكَانَ عَذَابُهُمْ أَشَدَّ مِنَ الْأُمَّةِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا

لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴿٧٥﴾ [سورة الإسراء/الآية: ٧٥] وَلَتَنَزَّلُوا عَنِ الثُّبُوءِ، لِأَنَّ الْمُذْنِبَ وَالظَّالِمَ لَا يَتَأَلَّ عَهْدَ الثُّبُوءِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَتَأَلَّ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [سورة البقرة/الآية: ١٢٤]. وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذِهِ الْوُجُوهَ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى عِصْمَتِهِمْ بَعْدَ الْوُحْيِ عَنِ الْكِبَائِرِ وَعَنِ الصَّغَائِرِ عَمْدًا وَقَبْلَ الْبَغْتِ إِذَا لَمْ يَنْصَلِحْ حَالُهُمْ وَفَتَّ الْبَغْتَةَ، وَأَمَّا عِصْمَتُهُمْ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ فَلَا.

وَذَكَرَ الشَّهْرَسْتَانِي فِي «نَهَايَةِ الْإِقْدَامِ»: الْأَصْحَحُ أَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ عَنِ الصَّغَائِرِ، لِأَنَّهَا إِذَا تَوَالَتْ صَارَتْ بِالِاتِّفَاقِ كِبَائِرَ، وَمَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ، لَكِنَّ الْمَجُوزَ عَلَيْهِمْ عَقْلًا وَشَرْعًا تَرْكُ الْأُولَى مِنَ الْأَمْرَيْنِ الْمُتَقَابِلَيْنِ جَوَازًا، وَلَكِنَّ التَّشْدِيدَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ الْقَدْرِ يُوَازِي التَّشْدِيدَ عَلَى غَيْرِهِمْ فِي الْكِبَائِرِ، وَحَسَنَاتُ الْأَبْرَارِ سَيِّئَاتُ الْمُقَرَّبِينَ.

وَنَقَلَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي «الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ» مَا يُقَارِبُ الشَّهْرَسْتَانِي، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ اسْتَعْمَلَ الرَّسُولُ مَا ظَهَرَ لَهُ فِي دَرَجَةِ الثُّبُوءِ قَبْلَ نُزُولِ جِبْرِيلَ يَكُونُ ذَلِكَ زَلَّةً كَمَا فَعَلَ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، حَيْثُ تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً أَوْرِيَا قَبْلَ نُزُولِ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَنَبَّيْنَا ﷺ لَمَّا انْتَظَرَ الْوُحْيَ فِي تَزْوِيجِ أَمْرَأَةٍ زَيْدَ نَجَا مِنَ الزَّلَّةِ.

فَهَذَا هُوَ الْوَجْهُ لِوُقُوعِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي الزَّلَّاتِ، وَوَجْهٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّ يَنْتَرَكُوا الْأَفْضَلَ، كَادَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَيْثُ قَاسَمَهُ إِبْلِيسُ، حَتَّى نَسِيَ التَّهْنِيَّ، وَظَنَّ أَنَّهُ يَخْتَرِمُ اسْمَ اللَّهِ، وَتَرَكَ الْأَفْضَلَ، وَهُوَ غَايَةُ الْأَمْرِ، وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي حَقِّهِ: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ [سورة طه/الآية: ١١٥] فَانْظُرْ كَيْفَ تَقَارَبَ الْكَلَامُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَهَذَا الْخِلَافُ بَيْنَ الْإِمَامَيْنِ.

وَبِهَذَا تَعْرِفُ أَنَّهُ يَجِبُ تَأْوِيلُ كُلِّ مَا أُوهِمَ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمْ

السَّلَامُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِمَّا اغْتَرَّ بِهِ بَعْضُ مَنْ أَجَارَ عَلَيْهِمُ الصَّغَائِرَ،
فَاجْتَبُوا فِي ذَلِكَ بَطَوَاهِرَ كَثِيرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ.

قَالَ الْقَاضِي [عِيَاض] فِي «الشَّفَاءِ»: إِنْ التَزَمُوا ظَوَاهِرَهَا أَفْضَتْ
بِهِمْ إِلَى تَجْوِيزِ الْكِبَائِرِ وَخَزَقِ الْإِجْمَاعِ وَمَا لَا يَقُولُ بِهِ مُسْلِمٌ، فَكَيْفَ
وَكُلُّ مَا اجْتَبُوا بِهِ مِمَّا اخْتَلَفَ الْمُفَسِّرُونَ فِي مَعْنَاهُ، وَتَقَابَلَتْ
الِاخْتِمَالَاتُ فِي مُقْتَضَاهُ، وَجَاءَتْ أَقَاوِيلُ فِيهَا لِلْسَّلَفِ بِخِلَافِ مَا التَزَمُوهُ
مِنْ ذَلِكَ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ إِجْمَاعًا، وَكَانَ الْخِلَافُ فِيمَا اجْتَبُوا بِهِ قَدِيمًا،
وَقَامَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى خَطَا قَوْلِهِمْ وَصِحَّةِ غَيْرِهِ وَجَبَ تَرْكُهُ، وَالْمَصِيرُ إِلَى
مَا صَحَّ؛ وَأَمَّا قَبْلَ الْوَحْيِ، فَلَا أَكْثَرُونَ مَنَعُوا الْكُفْرَ وَإِنْشَاءَ الذَّنْبِ،
وَالْأُصُولِيُّونَ عَلَيْهِ لِثَلَا تَزُولَ الْمَنْصِبَةُ بِالْكُلِّيَّةِ، وَجَوَزُوا الصَّغِيرَةَ عَلَى
الْأَنْبِيَاءِ لِلتَّذَرَةِ، كَقِصَّةِ يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ. وَقَدْ عَرَفْتَ الْخِلَافَ فِي كَوْنِهِمْ
أَنْبِيَاءَ، وَالْحَقُّ أَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ بَعْدَهُ صَيَانَةً لِمَنْصِبِ الثَّبُوتِ وَحِمَايَةً لِإِقَامَةِ
الرُّسَالَةِ، وَذَلِكَ الْمَنْصِبُ الَّذِي لَمْ يَزْتَضُوا أَنْ يَكُونَ لِجِنْسِ الْبَشَرِ
غَيْرِهِمْ، وَمَعْصُومُونَ قَبْلَهُ، أَلَا تَرَى قَوْلَهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ نَبِيِّنَا ﷺ:
﴿فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [١٠] سورة
يونس/الآية: ١٦] يَغْنِي: لَبِثْتُ بَيْنَ ظَهْرَانِيكُمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً، وَمَا رَأَيْتُمْ
أَفْتِرَاءً وَلَا خِيَانَةً، فَإِنَّهُ ﷺ كَانَ مَشْهُورًا فِيمَا بَيْنَهُمْ بِمُحَمَّدٍ الْأَمِينِ،
وَأَشَارَ إِلَى مَا قَالَ صَاحِبُ الثُّبُوتِ بِقَوْلِهِ:

وَبِهِ أَقُولُ، وَكَانَ رَأْيِي أَبِي كَذَا رَفَعَا لِرُتْبَتِهِمْ عَنِ النُّقْصَانِ
وَالْأَشْعَرِيَّ إِمَامًا لِكِنَّا فِي ذَا نُخَالِفُهُ بِكُلِّ لِسَانٍ

قَالَ شَارِحُهَا: إِنْ اخْتِيارَ الْقَوْلِ بِامْتِنَاعِ الصَّغَائِرِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ
السَّلَامُ، وَتَقْدِيمُ «بِهِ» لِلْحَضَرِ، أَيِ: الْمُنْعِ، «أَقُولُ» بِالْجَوَازِ، قَوْلُهُ:
«وَكَانَ رَأْيِي أَبِي كَذَا» جَمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ وَقَعَتْ مَغْطُوفَةٌ عَلَى فِعْلِيَّةٍ أُخْرَى،

كَالْاِخْتِلَافِ فِي الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ لِأَجْلِ تَقَدُّمِ زَمَانِ أَحَدِ الْقَائِلِينَ عَلَى الْآخَرِ، أَوْ حَالًا بِتَقْدِيرِ قَدْ، أَيْ: وَقَدْ كَانَ رَأْيِي أَبِي أَيْضًا هَذَا الْمَذْهَبَ، فَكَانَ يَنْصُرُهُ.

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ وَمِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ النَّاصِرِينَ لِهَذَا الْمَذْهَبِ الشَّهْرَسْتَانِي كَمَا سَبَقَ.

وَقَوْلُهُ: «رَفَعَا لِرُتْبَتِهِمْ عَنِ النَّقْصَانِ» مَفْعُولٌ لَهُ لِـ «أَقُولُ»، وَكَانَ عَلَى سَبِيلِ التَّنَازُعِ عَلَى وَجْهِهِ وَلِـ «أَقُولُ» فَقَطُّ عَلَى وَجْهِهِ، وَيُشِيرُ بِهَذَا إِلَى الدَّلِيلِ عَلَى وَجُوبِ الْعِصْمَةِ لِلْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مُطْلَقًا كَمَا تَقَدَّمَ.

وَقَوْلُهُ: «وَالْأَشْعَرِيُّ إِمَامُنَا لَكِنَّا فِي ذَلِكَ نُخَالِفُهُ» يَغْنِي: إِنَّ هَذِهِ الْمُخَالَفَةَ مَعَ الْأَشْعَرِيِّ لَيْسَتْ لَنَا لِأَنَّا خَرَجْنَا عَنْ طَرِيقَتِهِ وَلَمْ نَرْتَضِهِ إِمَامًا، بَلْ هُوَ إِمَامُنَا وَنَحْنُ مُتَمَسِّكُونَ بِأَذْيَالِ أَقْوَالِهِ فِي مُعْظَمِ أَحْوَالِنَا، لِأَنَّهُا عَلَى النَّهْجِ الْحَقِّ وَالنَّمِطِ الصَّدَقِ، لَكِنْ لَمَّا تَجَلَّى لَنَا جَلِيلَةُ الْحَقِّ فِي غَيْرِ مَا اخْتَارَهُ رَجَعْنَا إِلَيْهِ، فَالرُّجُوعُ إِلَى الْحَقِّ أَوْلَى كَمَا قَالَ أَرِسْطُو، لَمَّا قِيلَ لَهُ فِي مُخَالَفَةِ أَفْلَاطُونِ الَّذِي هُوَ أَسْتَاذُهُ وَإِمَامُهُ: الْحَقُّ صَدِيقٌ، وَأَفْلَاطُونُ صَدِيقٌ، وَالْحَقُّ أَصْدَقُ. وَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: أَعْرِفِ الْحَقَّ تَعْرِفِ أَهْلَهُ، فَبِالْحَقِّ تَعْرِفِ الرُّجَالَ لَا بِالرُّجَالِ تَعْرِفِ الْحَقَّ.

وَفِي هَذَيْنِ الْبَيِّنَتَيْنِ قَائِدَتَانِ: إِحْدَاهُمَا: الْأَعْتِدَارُ عَنْ مُخَالَفَةِ إِمَامِهِ. وَثَانِيَتُهُمَا: إِنَّا مَعَ مُخَالَفَتِنَا لِلْأَشْعَرِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا نُبَدِّعُهُ، بَلْ نَقْتَدِي بِهِ فِي مُعْظَمِ الْقَوَاعِدِ وَالْمَآخِذِ، وَكَذَا الْمُخَالَفَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ لَا تُوجِبُ التَّبْدِيعَ.

قَوْلُهُ: «نُخَالِفُهُ بِكُلِّ لِسَانٍ فِيهِ مُبَالَعَةٌ، أَي: بِكُلِّ وَجْهِ كَانَ، كَأَنَّهُ جُعِلَ عَلَى كُلِّ وَجْهِ لِسَانٌ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ اسْمِ الآلَةِ عَلَى ذِي الآلَةِ: بَلْ قَالَ بَعْضُ الْأَشْعَرِيِّينَ أَنَّهُمْ بُرَاءٌ مِنْ عَمْدٍ وَمِنْ نِسْيَانٍ قُلْتُ: وَهَذَا الْحَقُّ.

قَالَ صَاحِبُ الثَّوْنِيَّةِ:

وَنَقُولُ نَحْنُ عَلَى طَرِيقَتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ قَبْلَنَا فِي ذَاكَ طَائِفَتَانِ قَالَ شَارِحُهُ الْإِمَامُ الشَّيرَازِيُّ: هَذَا تَتِمَّةُ الْأَعْتِدَارِ السَّابِقِ، قَوْلُهُ: «نَحْنُ عَلَى طَرِيقَتِهِ» جُمْلَةٌ أَسْمِيَّةٌ، مَقُولُ الْقَوْلِ؛ أَي: نَحْنُ ذَاهِبُونَ أَوْ مُسْتَقِرُّونَ عَلَى طَرِيقَةِ الْأَشْعَرِيِّ فِي مُعْظَمِ عَقَائِدِنَا، وَمَا أَبْتَدَعْنَا تِلْكَ الْمُخَالَفَةَ، بَلْ تَقَدَّمْنَا بِهِذِهِ الْمُخَالَفَةِ أَصْحَابُهُ، كَالْأَسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ [الْأَسْفَرَايِينِي] وَالْقَاضِي عِيَاضٍ، فَأَصْحَابُ الْأَشْعَرِيِّ فِي مَسْأَلَةِ مَنَعَ الصَّغَائِرِ طَائِفَتَانِ، وَنَحْنُ وَافَقْنَا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ لِمَا رَأَيْنَاهُ رَاجِحًا.

قَوْلُهُ: «بَلْ قَالَ... إلخ» مِنْ مُؤَكَّدَاتِ الْكَلَامِ السَّابِقِ، أَي: لَمْ يَكْتَفِ أَصْحَابُ الْأَشْعَرِيِّ بِهَذَا الْقَدْرِ مِنَ الْخِلَافِ، وَهُوَ مَنَعَ الصَّغَائِرِ مُطْلَقًا، بَلْ بَعْضُهُمْ، كَالْأَسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ الْأَسْفَرَايِينِي، زَادَ وَقَالَ: إِنَّهُمْ مَعْصُومُونَ عَنِ النِّسْيَانِ وَالْخَطَا أَيْضًا.

قَوْلُهُ: «بُرَاءٌ» جَمْعُ بَرِيءٍ، كَأَمْنَاءٍ وَأَمِينٍ، وَاخْتَارَ أَنَّهُ لَا صَغِيرَةَ فِي الذُّنُوبِ، وَلِهَذَا اخْتَارَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا يَضُدُّ عَنْهُمْ ذَنْبٌ، لَا صَغِيرَةَ وَلَا كَبِيرَةَ، لَا عَمْدًا، وَلَا سَهْوًا؛ وَذَكَرَ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِمُ النِّسْيَانُ فِي كِتَابِهِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ، وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا: الْأَحَادِيثُ الَّتِي فِي الصَّحِيحَيْنِ مَقْطُوعٌ بِصِحَّةِ أَصُولِهَا وَثُبُوتِهَا، وَلَا يَخْصُلُ الْخِلَافُ فِيهَا بِحَالٍ، وَإِنْ حَصَلَ فَذَلِكَ اخْتِلَافٌ فِي طَرِيقِهَا وَرَوَاتِهَا، فَمَنْ خَالَفَ حُكْمَهُ خَبَرًا مِنْهَا وَلَيْسَ لَهُ تَأْوِيلٌ سَانِعٌ لِلْخَبَرِ نَقَضًا حُكْمَهُ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ تَلَقَّتْهَا الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ.

وَذَكَرَ فِي كِتَابِ «أَدَبِ الْجَدَلِ» وَجْهَيْنِ فِي رَجُلٍ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَأَمَرَهُ بِأَمْرِهِ، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ امْتِثَالُهُ إِذَا اسْتَيْقَظَ؟ وَالْمَجْزُومُ بِهِ عِنْدَ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ، لَا لِأَنَّهُ لَمْ يَرَ النَّبِيَّ ﷺ، بَلْ لِعَدَمِ ضَبْطِ الرَّائِي حَالَةَ الرُّؤْيَةِ، وَالضُّبْطُ شَرْطٌ فِي الْعَمَلِ بِالرُّؤْيَةِ.

تَقِيَّةٌ:

أَعْلَمُ أَنَّ أَصْحَابَ الْأَشْعَرِيِّ الْمُخَالَفِينَ لَهُ فِيمَا مَرَّ مِنَ الْمَسَائِلِ، كَالْقَاضِي عِيَّاضٍ وَالْأَسْتَاذِ [أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْإِسْفَرَايِينِي] وَالشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ الْغَزَالِيِّ وَابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ، مَعْدُودُونَ، - أَي: مَحْسُوبُونَ - مِنْ أَتْبَاعِهِ، لَا يَخْرُجُونَ بِهَذَا الْخِلَافِ عَنِ الْإِدْعَانِ وَالِانْتِقَادِ لَهُ فِي مُعْظَمِ الْمَسَائِلِ، كَمَا لَا يَخْرُجُ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَأَبْنِ سُرَيْجٍ وَغَيْرِهِ عَنْ مُتَابَعَتِهِ فِي الْمَآخِذِ وَالْأُصُولِ بِسَبَبِ مُخَالَفَتِهِمْ إِيَّاهُ فِي بَعْضِ الْفُرُوعِ، وَكَذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَ الشَّيْخِ الْأَشْعَرِيِّ، وَكَذَا أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ مَعَهُ وَالْأَشْعَرِيُّ وَأَصْحَابُهُ.

[وَأَبُو حَنِيفَةَ هَكَذَا مَعَ شَيْخِنَا لَا شَيْءَ بَيْنَهُمَا مِنَ التُّكْرَانِ]

قَوْلُهُ: «وَأَبُو حَنِيفَةَ»: مُبْتَدَأٌ وَ«هَكَذَا»: خَبَرُهُ. وَ«مَعَ شَيْخِنَا»: حَالٌ، وَ«لَا شَيْءَ... إلخ» بَيَانٌ لِلْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ، أَيْ: كَمَا أَنَّ مُخَالَفَةَ أَصْحَابِ الْأَشْعَرِيِّ إِيَّاهُ فِي تِلْكَ الْمَسَائِلِ لَا يُعَدُّ قَذْحًا وَطَعْنًا فِي إِمَامِيهِمْ، فَكَذَا مُخَالَفَةُ أَبِي حَنِيفَةَ لَا تُوجِبُ تَبْدِيْعًا وَإِنْكَارًا.

وَالْتُّكْرَانُ كَأَنَّهُ مَضْدَرٌ نَكِرَتْ الشَّيْءُ، بِالْكَسْرِ، أَتَكَرَّهُ نُكْرًا وَانْتَكَرَتْهُ وَاسْتَنْكَرَتْهُ.

[مُتَنَاصِرَانِ وَذَا اخْتِلَافٌ هَيْنَ عَارٍ عَنِ التَّبْدِيْعِ وَالْخِذْلَانِ]

قَوْلُهُ: «مُتَنَاصِرَانِ» خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، يَعْنِي: أَبُو حَنِيفَةَ وَشَيْخُنَا

الْأَشْعَرِي مُتَنَاصِرَانِ، لِأَنَّهُمَا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مُمَهَّدَانِ لِأُصُولِ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ.

قَوْلُهُ: «وَذَا اخْتِلَافٌ هَيْنٌ». قَوْلُهُ: «وَالْخِذْلَانُ» أَي: وَمُجَرَّدٌ عَنْ خِذْلَانٍ أَحَدِهِمَا الْآخَرُ وَإِهْمَالُهُ إِيَّاهُ لِمَا عَرَفَتْ أَنَّهُمَا مُتَنَاصِرَانِ مُتَظَاهِرَانِ لِلْسُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَإِنَّمَا هَآنَ أَمْرُ الْخِلَافِ بَيْنَهُمَا لِأَنَّهُ إِمَّا لَفْظِي، وَلَا خِلَافَ فِي سَهُولِيَّتِهِ، وَإِمَّا مَعْنَوِي لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ الْخِلَافُ عِنْدَ التَّحْقِيقِ أَوْ تَحَقَّقَ بِسَبَبِ الْمَآخِذِ كَمَا سَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى التَّفْصِيلِ؛ وَلَمْ تَبْطُلْ بِهِذَا الْخِلَافِ قَاعِدَةٌ كُلِّيَّةٌ مَهْدَاهَا السَّلَفُ وَصَرَّحُوا بِهَا، بَلْ ذَلِكَ الْاِخْتِلَافُ فِي أُمُورٍ كَالْفُرُوعِ لِلْأُصُولِ، وَأُمُورٍ خَالَفَ الْأَشْعَرِي فِيهَا كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ مَعَ أَنَّهُمْ لَا يُبَدِّعُونَهُ وَلَا يُخْرِجُونَهُ عَنِ الْاِئْتِدَاءِ بِهِ فِي غَيْرِهَا وَإِلَى الْخِلَافِ الْحَاصِلِ بَيْنَ الْأَشْعَرِي وَأَصْحَابِهِ، أَشَارَ صَاحِبُ الثُّونِيَّةِ بِقَوْلِهِ:

هَذَا الْإِمَامُ وَقَبْلَهُ الْقَاضِي يَقُو لَأَنَّ الْبَقَا بِحَقِيقَةِ الرَّحْمَنِ
وَهُمَا كَبِيرَا الْأَشْعَرِيَّةِ.. إلخ

مِنْ هَاهُنَا أَنَّ بَعْضَ الْمُخَالَفَاتِ الْوَاقِعَةِ لِأَصْحَابِ الْأَشْعَرِي مَعَهُ بِلَا تَبْدِيعٍ وَلَا خُرُوجٍ عَنِ الْاِئْتِدَاءِ بِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ تَأْكِيداً لِمَا سَبَقَ، مِنْهَا مَسْأَلَةُ الْبَقَاءِ، فَإِنَّ إِمَامَ الْحَرَمَيْنِ [الْجَوْنِي] أَوْ الْقَاضِي أَبَا بَكْرٍ [الْبَاقِلَانِي] الْمُتَقَدِّمُ عَلَيْهِ بِالزَّمَانِ، وَهُمَا مِنْ أَكْبَرِ الْأَشَاعِرَةِ، يَقُولَانِ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَاقٍ بِذَاتِهِ لَا بِصِفَةِ الْبَقَاءِ، لَا كَالشَّيْخِ [أَبِي الْحَسَنِ] الْأَشْعَرِي، فَإِنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ تَعَالَى بَاقٍ بِبَقَاءِ، وَهُوَ صِفَةٌ قَدِيمَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى، كَمَا أَنَّهُ عَالِمٌ يَعْلَمُ، قَادِرٌ بِقُدْرَةٍ، إِذِ الْبَاقِي بِلَا بَقَاءٍ غَيْرُ مَعْقُولٍ، كَمَا أَنَّ الْعَالِمَ بِدُونِ الْعِلْمِ غَيْرُ مَعْقُولٍ. فَعَلَى قَوْلِ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ وَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ يَكُونُ الْبَقَاءُ صِفَةً نَفْسِيَّةً وَلَيْسَتْ بِصِفَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى الذَّاتِ، وَكَذَا الْقَدَمُ، وَعَلَى مَقَالَتِهِمَا جُمْهُورُ مُعْتَزِلَةِ الْبَصْرَةِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: أَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَاقٍ بِبَقَاءِ، كَمَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَالِمٌ

يَعْلَمُ قَادِرٌ بِقُدْرَةٍ، وَالْبَقَاءُ صِفَةٌ وَاحِدَةٌ يُبَيِّنُهَا مَا لَيْسَ بِبَقَاءٍ. وَهَذَا يُؤَيِّدُ مَذْهَبَ الْأَشْعَرِيِّ.

وَنَفَاهُ الْقَاضِي [أَبُو بَكْرِ الْبَاقِلَانِي] وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ [الْجَوْنَيْنِي] وَالْغَزَالِيُّ؛ قَالَ الْغَزَالِيُّ: نَاهِيكَ بُرْهَانًا عَلَى فُسَادِهِ مَا يَلْزَمُ مِنَ الْخَبْطِ فِي بَقَاءِ الْبَقَاءِ وَبَقَاءِ الصِّفَاتِ، كَمَا يَلْزَمُ مَنْ قَالَ: الْقِدَمُ وَضْفٌ زَائِدٌ عَلَى ذَاتِ الْقَدِيمِ مِنَ الْخَبْطِ فِي قَدَمِ الْقَدَمِ وَقَدَمِ الصِّفَاتِ.

وَذَكَرَ غَيْرُهُ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّ الْمَعْقُولَ مِنْ بَقَاءِ الْبَارِي عَزَّ وَجَلَّ أَمْتِنَاغٌ عَدَمِيٌّ، وَمِنْ بَقَاءِ الْحَادِثِ مُقَارَنَةٌ وَجُودِيَّةٌ لِزَمَانَيْنِ فَصَاعِدًا، وَالْأَمْتِنَاغُ وَالْمُقَارَنَةُ الزَّمَانِيَّةُ مِنَ الْمَعْنَايِ الْمَعْقُولَةِ الَّتِي لَا وَجُودَ لَهَا فِي الْخَارِجِ، فَلَا يَكُونُ أَمْرًا ثُبُوتِيًّا زَائِدًا عَلَى الذَّاتِ.

وَالْبَلْخِيُّ وَمُعْتَزِلَةٌ بَغْدَادَ فَرَّقُوا بَيْنَ بَقَاءِ الْوَاجِبِ وَالْمُمْكِنِ، فَقَالُوا: الْوَاجِبُ بَاقٍ بِلَا بَقَاءٍ، بِخِلَافِ بَقَاءِ الْحَادِثِ، وَفُسَادُهُ ظَاهِرٌ.

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ لِلْمُحَقِّقِينَ أَنَّ الْبَقَاءَ صِفَةٌ سَلْبِيَّةٌ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَكَذَا الْقَدَمُ.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ قَوْلَ الْأَشْعَرِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَدْ اخْتَلَفَ، فَتَارَةً قَالَ: هُوَ بَاقٍ بِبَقَاءٍ يَقُومُ بِذَاتِهِ، وَصِفَاتُهُ بَاقِيَةٌ بِبَقَاءٍ يَقُومُ بِذَاتِهِ أَيْضًا؛ وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ: هُوَ بَاقٍ بِبَقَاءِ ذَلِكَ الْبَقَاءِ، وَالْبَقَاءُ بَاقٍ بِنَفْسِهِ، وَصِفَاتُهُ بَاقِيَةٌ بِبَقَاءِ آخَرَ يَقُومُ بِذَاتِهِ؛ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِهِ الْأَوَّلِ؛ وَتَارَةً قَالَ: إِنَّ الْمَعْنَى بَاقٍ هُوَ الْكَائِنُ بِغَيْرِ حُدُوثٍ. نَقَلَهُ الْقَاضِي أَبُو بَكْرِ [الْبَاقِلَانِي] عَنْهُ فِي «الْإِعْجَازِ» قَالَ: مَعْنَاهُ: إِنْخِبَارٌ عَنْ دَوَامِ وَجُودِهِ، وَدَوَامِ وَجُودِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْتَقِرَ إِلَى مَعْنَى، فَكُلُّ مَا وَجَبَ دَوَامُهُ لِمَعْنَى يُوجِبُهُ كَانَ ابْتِدَاؤُهُ أَيْضًا مُفْتَقِرًا إِلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ مَنْ جَعَلَ الْبَقَاءَ صِفَةً نَفْسِيَّةً يَقُولُ: إِنَّ الْبَقَاءَ اسْتِمْرَارُ
 الْوُجُودِ، وَلَا زِمَ وَجُوبِ الْوُجُودِ، لَكِنَّهُ إِذَا أُضِيفَ فِي الذَّهْنِ إِلَى
 الْاسْتِقْبَالِ سُمِّيَ بَاقِيًا، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى الْمَاضِي سُمِّيَ قَدِيمًا، فَالْبَاقِي مَا
 لَا يَنْتَهِي تَقْدِيرُ وَجُودِهِ فِي الْاسْتِقْبَالِ إِلَى آخَرٍ، وَيُعْبَرُ عَنْهُ بِأَنَّهُ أَبَدِيٌّ،
 وَالْقَدِيمُ هُوَ الَّذِي لَا يَنْتَهِي، تَمَادَى وَجُودُهُ فِي الْمَاضِي إِلَى أَوَّلٍ،
 وَيُعْبَرُ عَنْهُ بِأَنَّهُ أَزَلِيٌّ، وَقَوْلُنَا: وَاجِبُ الْوُجُودِ يَتَضَمَّنُ ذَلِكَ كُلَّهُ.



الْخَاتِمَةُ

فِي مَسْأَلَةِ الْأِسْمِ وَالْمُسَمَّى (١)

هَلِ الْأِسْمُ عَيْنُ الْمُسَمَّى أَوْ غَيْرُهُ؟
وَقَعَ الْخِلَافُ بَيْنَ أَصْحَابِ الْأَشْعَرِيِّ وَبَيْنَ شَيْخِهِمْ مَعَ عَدَمِ
التَّبْدِيعِ وَالْخُرُوجِ عَنْ مُتَابَعَتِهِ وَالْاِفْتِدَاءِ بِهِ.
وَتَحْرِيرُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْأِسْمَ هَلْ هُوَ عَيْنُ الْمُسَمَّى أَوْ غَيْرُ التَّسْمِيَةِ،
أَوْ لَا هَذَا وَلَا ذَاكَ؟ وَمَذْهَبُ الشَّيْخِ وَالْمُحَقِّقِينَ أَنَّ اسْمَ كُلِّ شَيْءٍ ذَاتُهُ
إِذَا لَمْ يَكُنْ هُوَ التَّسْمِيَةُ، لِأَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَهُ عَلَى أَضْرَبٍ:
ضَرَبٌ هُوَ الْمُسَمَّى، وَهُوَ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِهِ، كَشَيْءٍ وَمَوْجُودٍ؛
وَضَرَبٌ يَرْجِعُ إِلَى صِفَةٍ تُوجَدُ بِذَاتِهِ، كَحَيٍّ وَعَالِمٍ وَقَادِرٍ؛ وَضَرَبٌ
يَرْجِعُ إِلَى فِعْلٍ لَهُ، كَخَالِقٍ وَرَازِقٍ وَمُنْعِمٍ وَمُخْسِنٍ؛ وَضَرَبٌ يَرْجِعُ إِلَى
نَفْيٍ، كَكُوزِهِ غَيًّا وَقَائِمًا بِنَفْسِهِ وَوَاحِدًا.
وَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ: إِنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرُهُ، فَإِنَّهَا مَخْلُوقَةٌ،
يَخْلُقُهَا لِنَفْسِهِ وَالْعِبَادُ أَيْضًا يَخْلُقُونَهَا لَهُ.

وَأَسْتَدَلَّ الْقَاضِي [أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِي] عَلَى مَذْهَبِ الشَّيْخِ [أَبِي

(١) هي الفريدة الثانية عشرة من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ١٩٦؛ وراجع
صفحة: ٧٤ السابقة. بسام.

الحسن الأشعري] بِأَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ أَسْمَ كُلِّ شَيْءٍ ذَاتُهُ، بِمَذْهَبِ أَهْلِ
اللُّغَةِ، أَلَا تَرَى إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ كَيْفَ اسْتَدِلَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ أَسْمِ السَّلَامِ عَلَيْكِمَا وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَزَ

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُرَادَ نَفْسَ السَّلَامِ وَذَاتُهُ لَا لَفْظُهُ، وَيَأْتِيهِ لَوْ قَالَ: يَا
سَالِمُ أَنْتَ حُرٌّ، وَيَا زَيْنَبُ أَنْتِ طَالِقٌ؛ يَخْصُلُ الْعِنَقُ أَوْ الطَّلَاقُ، وَلَوْ لَمْ
يَكُنِ الْأَسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى لَمْ يَخْصُلْ، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ
إِلَّا أَسْمَاءَ سَيَّئُوهَا﴾ [١٢ سورة يوسف/الآية: ٤٠] وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْقَوْمَ
لَمْ يَغْبُدُوا قَوْلَ الْقَائِلِ: وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى، وَإِنَّمَا عَبَدُوا نَفْسَ الْأَصْنَامِ؛
وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [٨٧ سورة الأعلى/الآية: ١] فَإِنَّ
التَّسْبِيحَ تَعْظِيمٌ وَتَنْبِيْهُ، وَهُوَ لَا يَكُونُ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَيْضًا لَوْ لَمْ
يَكُنِ الْأَسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى لَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ نَزَلَتْ الْآيَةُ بِجَعْلِهَا فِي
السُّجُودِ، وَهُوَ ذِكْرُ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى، عَلَى مَا فِيهِ.

إِنْ قُلْتُ: إِضَافَةُ الْأَسْمِ إِلَى الرَّبِّ تَدُلُّ عَلَى غَيْرِ الْمُسَمَّى؛ قُلْتُ:
الإِضَافَةُ قَدْ لَا تَدُلُّ عَلَى الْمُغَايِرَةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ
عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [٦ سورة الأنعام/الآية: ٥٤].

إِنْ قُلْتُ: لَوْ كَانَ الْأَسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى لَزِمَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ قَالَ:
نَارٌ، أَخْتَرَقَ لِسَانَهُ، لِأَنَّ النَّارَ هُوَ الْمُسَمَّى، وَقَدْ حَصَلَ فِيهِ؛ قُلْتُ:
قَوْلُ الْقَائِلِ: نَارٌ هُوَ التَّسْمِيَةُ، وَالتَّسْمِيَةُ لَيْسَتْ هِيَ الْمُسَمَّى.

إِنْ قُلْتُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [٧ سورة
الأعراف/الآية: ١٨٠] وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا،
مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ» [الترمذي، رقم: ٣٥٠٧] وَأَنَّهُ «وَنَزَلَ يَحِبُّ
الْوِثَرَ» [البخاري، رقم: ٦٤١٠؛ مسلم، رقم: ٢٦٧٧]؛ يَدُلُّانِ عَلَى
أَنَّ الْأَسْمَاءَ غَيْرَ الْمُسَمَّى؛ قُلْتُ: ذَكَرَ الْقَاضِي [أبو بكر الباقلاني]: إِنَّ
الْمُرَادَ بِالْأَسْمَاءِ فِيهَا التَّسْمِيَةُ، وَنَحْنُ لَمْ نَدْعِ أَنَّ مَا هُوَ أَسْمٌ هُوَ

الْمُسَمَّى، بَلِ الْاسْمُ قَدْ يَكُونُ هُوَ الْمُسَمَّى، وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ الْمُسَمَّى،
وَقَدْ يَكُونُ لَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ.

أقول: وَمِنْهُ قَالَ الْعَرَالِيُّ وَالرَّازِيُّ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَشَاعِرَةِ
الْمُؤَسُّومِينَ بِالْمُحَقِّقِينَ: إِنَّ الْاسْمَ قَدْ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ اللَّفْظُ، نَحْوُ:
سَمِيئُهُ زَيْدًا، وَزَيْدٌ ثَلَاثِي، وَضَرَبَ فَعَلٌ، وَمِنْ حَرْفٍ جَرٍّ؛ وَقَدْ يُرَادُ بِهِ
الْمَعْنَى، كَقَوْلِكَ: دُقْتُ الْعَسَلَ وَشَرِبْتُ الْمَاءَ وَعَبَدْتُ اللَّهَ؛ وَقَدْ يُطْلَقُ
وَيُرَادُ بِهِ الصِّفَةُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا»
[الترمذي، رقم: ٣٥٠٧].

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْاسْمَ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ غَيْرُ الْمُسَمَّى وَغَيْرُ التَّسْمِيَةِ،
وَبِالْمَعْنَى الثَّانِي عَيْنُ الْمُسَمَّى وَغَيْرُ التَّسْمِيَةِ، وَبِالْمَعْنَى الثَّالِثِ يَنْقَسِمُ إِلَى
أَقْسَامٍ ثَلَاثَةٍ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الْقَاضِي [أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِي] مِنْ مَذْهَبِ
الشَّيْخِ [أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِي]، وَهُوَ أَنَّهُ إِمَّا عَيْنُ الْمُسَمَّى، كَالْوُجُودِ،
وَالشَّيْءِ؛ وَإِمَّا غَيْرُهُ، كَصِفَاتِ الْأَفْعَالِ، مِثْلُ: الْخَالِقِ وَالرَّازِقِ
وَنَحْوَهُمَا؛ وَأَمَّا مَا لَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ، كَالْعَالِمِ وَالْقَادِرِ؛ وَعَلَى جَمِيعِ
التَّقَادِيرِ الْاسْمُ عَيْنُ التَّسْمِيَةِ، لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ هِيَ وَضْعُ الْاسْمِ الْمُسَمَّى أَوْ
التَّلَفُّظُ بِهِ أَوْ الْوُضْفُ بِهِ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّهَا غَيْرُ الْاسْمِ.



تَرْجَمَةُ^(١) أَبْنِ الْخَطِيبِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمَرَ بْنِ الْحَسَنِ^(٢) التَّيْمِيِّ
الْبَكْرِيِّ الطَّبْرِسْتَانِيِّ الْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ الرَّازِيِّ أَبْنِ خَطِيبِ الرَّيِّ، إِمَامِ
الدُّنْيَا فِي الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ.

(١) لَمْ يَفْهَمْ مَنَاسِبُهُ ذِكْرُ هَذِهِ التَّرْجَمَةِ فِي بَحْثِ مَا وَقَعَ بَيْنَ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَآثِرِيَّةِ،
وَيُمْكِنُ سَقُوطُ بَعْضِ الْعِبَارَةِ الْمَرْبُوطَةِ قَبْلَ هَذِهِ. انْتَهَى. مِنَ الْأَصْلِ.
(٢) عِنْدَ أَغْلَبِ مُتَرَجِمِيهِ: «الْحَسَنِ» بَدَلًا مِنْ: «الْحَسَنِ».

اشْتَغَلَ أَوَّلًا عَلَى وَالِدِهِ عُمَرَ، وَهُوَ مِنْ تَلَامِذَةِ الْبَغَوِيِّ، ثُمَّ لَمَّا مَاتَ وَالِدُهُ قَصَدَ الْكَمَالَ السَّمَائِي [؟]، وَاشْتَغَلَ عَلَيْهِ، وَلَهُ تَصَانِيفُ مَشْهُورَةٌ كـ«التَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ» وَ«المَحْصُولِ فِي الْأَصُولِ» وَ«المَبَاحِثِ الْمَشْرِقِيَّةِ» وَ«شرح الإشارات» وَ«المَطَالِبِ الْعَلِيَّةِ» وَ«المُلَخَّصِ» وَ«الأَرْبَعِينَ» وَ«الخَمْسِينَ» وَ«العَالَمِ» وَ«مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» وَغَيْرِهَا، وَلَا يُعْلَمُ لَهُ رَوَايَةٌ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «الضَّعْفَاءِ» وَهُوَ تَعَسَّفٌ، لِأَنَّهُ ثِقَّةٌ، وَثَبَّتَ، أَحَدُ أَئِمَّةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِذْ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ طَرِيقُ الرِّوَايَةِ وَلَا سَمَاعٌ فَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يُذَكَّرَ مَعَ أَهْلِ الرِّوَايَةِ، وَكَانَ لَهُ فِي آخِرِ الْعَهْدِ مَجْلِسٌ وَغُظِّ يَحْضُرُهُ الْعَامُّ وَالْخَاصُّ، وَكَانَ يُلْحِقُهُ حَالَةً الْوَعْظِ وَجَدُّ، حَتَّى قَالَ يَوْمًا لِلْسلْطَانِ شِهَابِ الدِّينِ وَهُوَ عَلَى مَنْبَرِهِ: يَا سُلْطَانُ الْعَالَمِ! لَا سُلْطَانَكَ يَبْقَى وَلَا تَدْرِيسَ الرَّازِي يَبْقَى، وَإِنْ مَرَدَّنَا إِلَى اللَّهِ. فَأَبْكَى السُّلْطَانُ.

وَكَانَ أَوَّلًا فَقِيرًا عَلَى الْخُصُوصِ، حِينَ كَانَ فِي تَبْرِيزَ فِي الْمَدْرَسَةِ الْمَعْرُوفَةِ بِالْبَقَرِيَّةِ، فِي هَذَا الْوَقْتِ مِنْ شِدَّةِ الْفَقْرِ كَانَ يَطُوفُ عَلَى دُكَّانِ الرُّؤَاسِ الَّذِي كَانَ قَرِيبًا مِنَ الْمَدْرَسَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَيَتَقَوَّى بِرَائِحَةِ الرُّؤُوسِ الْمَشْوِيَّةِ، فَعَرَفَ الرُّؤَاسَ حَالَهُ، وَعَيْنَ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ رَأْسًا مَشْوِيَةً لِيُؤَدِّيَ ثَمَنَهُ إِذَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ؛ قِيلَ: كَانَ يَأْكُلُ لَحْيَيْنَهُ أَوَّلَ النَّهَارِ، وَدِمَاعُهُ آخِرَهُ؛ وَمَضَى عَلَى ذَلِكَ زَمَانٌ، وَأَشْتَهَرَ بِالْعِلْمِ وَالنَّظَرِ، وَطَلَبَهُ السُّلْطَانُ، وَحَصَلَتْ لَهُ ثَرَوَةٌ وَنِعْمَةٌ تَضَاهِي نِعَمَ الْمُلُوكِ. وَحُكِيَ أَنَّهُ أَرْسَلَ وَقَرَأَ مِنَ الذَّهَبِ لِأَجْلِ ذَلِكَ الرُّؤَاسِ، فَلَمَّا وَصَلَ إِلَى تَبْرِيزَ كَانَ ذَلِكَ الرُّؤَاسُ مَتَوَقِّيًا، فَسَلَّمَ إِلَى أَوْلَادِهِ.

وَكَانَ إِذَا رَكِبَ يَمْشِي فِي خِدْمَتِهِ نَحْوَ ثَلَاثِ مِائَةِ تَلْمِيزٍ، وَكَانَ السُّلْطَانُ خَوَارِزْمِ شَاهٍ يَأْتِي إِلَى بَابِهِ.

وَأَمَّا دِينُهُ وَتَقْوَاهُ، فَأَمْرٌ لَا يَنْكُرُهُ إِلَّا مُعَانِدٌ، وَكَانَ يَلْقَبُ فِي هَرَاةَ

شيخ الإسلام، وكان الطلبة يقصدونه من البلاد، ويجدونه فوق ما يرومون.

مولده سنة ثلاث أو أربع وأربعين وخمس مئة، وتوفي بهزة يوم الاثنين يوم عيد الفطر سنة ست وست مئة.



وبالجملة، فكما أن أصحاب الأشعري مع اختلافهم مع الأشعري في كثير من فروع القواعد الأصولية لا يصيرون مخالفين له في أصول الاعتقاد، وكذلك أصحاب أبي حنيفة معه ومع أهل الحديث في أصول الاعتقاد الحق متفقون لا يكفّر بعضهم بعضاً ولا يبدّعه.

والحاصل، أنّ الأشاعرة والماتريدية وأهل الحديث من أهل السنة والجماعة لا يكفّر بعضهم بعضاً ولا يبدّعه، وما نُقِلَ من الطاعين من بعضهم في حقّ بعض فغير محقق، وليس ذلك الطاعن أيضاً من أساطينهم وعظمائهم، وإنما هو من المقصّرين المتعصّبين الذين لا اعتداد بأقوالهم وروايتهم.

فمن المسائل المختلف فيها فيما بين الحنفية بعضهم بعضاً في أنّ الإيمان، هل هو مخلوق أو غير مخلوق^(١)؟ والأول وهو أنّ الإيمان مخلوق، عن أهل سمرقند؛ والثاني، وهو القول بأنّه غير مخلوق مخكي عن البخاريين منهم؛ وهذا الخلاف صدر بعد اتفاقهم على أنّ أفعال العباد كلّها مخلوقة لله تعالى، وبأنّ بعض مشايخ بخاري، وهي المدينة المعروفة بما وراء النهر، كابن الفضل والشيخ إسماعيل بن الحسين الزاهد، وتبعهم أئمة قرعانة - بفتح الفاء وسكون الراء وغين

(١) هي الفريدة الثامنة والعشرون من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٣٧. بسام.

معجزة وبعد الألف نون، ولاية وراء السادس، والسادس مدينة وراء سيحون من أعالي سمرقند - فَكَفَرُوا مَنْ قَالَ بَخَلَقِ الْإِيمَانِ، وَأَلْزَمُوا عَلَيْهِ خَلَقَ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَوَّاهُ عَنْ نُوْحِ ابْنِ أَبِي مَرْزِمٍ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ؛ وَنُوْحٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ غَيْرُ مَعْتَمَدٍ.

وقال في توجيه الإيمان غير مخلوق: الإيمان أَمْرٌ حَاصِلٌ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى لِلْعَبْدِ، لِأَنَّهُ قَالَ بِكَلَامِهِ الَّذِي لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ: ﴿قَالَعَزَّ أَنْتُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [٤٧ سورة محمد/ الآية: ١٩] وقال تعالى: ﴿تُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [٤٨ سورة الفتح/ الآية: ٢٩] فيكون المتكلم به - أي: بالإيمان - وهو: لا إله إلا الله محمد رسول الله، قد قام به ما ليس بمخلوق، كما أَنَّ مَنْ قرَأَ الْقُرْآنَ قرَأَ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى، يَصِيرُ قَارِئًا لِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى حَقِيقَةً لَا مَجَازًا، لِأَنَّ تِلَاوَةَ الْكَلَامِ لَا تَكُونُ إِلَّا هَكَذَا؛ وَهَذَا غَايَةُ مُتَمَسِّكِهِمْ وَرَدَّهُمْ عَلَى مَشَايِخِ سَمَرْقَنْدٍ مُخَالَفِيهِمْ^(١)، مَعَ أَنَّ الْإِيمَانَ بِالْوِفَاقِ مِنْ فَرِيقِهِمْ هُوَ: التَّصَدِيقُ بِالْجَنَانِ، وَالْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ؛ وَكُلُّ مِنْهُمَا فِعْلٌ مِنْ أَعْمَالِ الْعِبَادِ، وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى بِالْوِفَاقِ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ.

وقد ذَكَرَ عُلَمَاءُ بَخَارِي الْحَنْفِيَّةِ فِي الْفِقْهِ مَا هُوَ إِلْزَامٌ لَهُمْ بِبَطْلَانِ مُتَمَسِّكِهِمْ؛ إِنْ مِثْلُ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [١ سورة الفاتحة/ الآية: ٢] إِلَى آخِرِ الْفَاتِحَةِ؛ إِذَا لَمْ يَقْصُدْ بِهِ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ جَازَ لِلْجُنُبِ قِرَاءَتَهُ، وَهُوَ أَنَّ الْجُنُبَ مَمْنُوعٌ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، فَظَهَرَ بِهَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ فِي الْفِقْهِ أَنَّ مَا وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ الْقُرْآنِ إِنْ لَمْ يَقْصُدْ بِهِ الْقُرْآنَ لَا يَكُونُ قِرَاءَةً وَلَا هُوَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَبَطَلَ مَا تَمَسَّكُوا بِهِ، أَعْنِي: عُلَمَاءُ بَخَارِي.

(١) فِي الْأَصْلِ: «مُخَالَفِهِمْ». بِسَامٍ.

ولإبطالِهِ وَجْهٌ آخَرُ، وهو أَنَّهُ يلزم أيضاً كون كُلِّ ذاكِرٍ لله تعالى، من القائل: سبحان الله، والحمد لله؛ ونحوهما، بل كلُّ متكلمٍ في أيِّ غَرَضٍ فرض، وإن لم يوافقْ كلامُهُ نَظْمَ القرآنِ إلا في أجزاء منه، قد قام به ما ليس بمخلوق من معاني كلام الله تعالى، وذلك لا يقوله ذو لُبٍّ، إذ مِنْ تلك الأجزاء ما يطابق المعنى القائم بذاته تعالى، إذ قلُّ أن لا يشتمل على كلمة مثلها واقع في القرآن، فإن كَانَ قيام ما ليس بمخلوقٍ بالمتكلم لغرض من الأغراض باعتبار موافقة لفظه لفظ القرآن، فلا تخصوا الإيمان، بل كل متكلم يلزم قيام ما ليس بمخلوق به، باعتبار قصده قراءة القرآن بذلك لم يلزم مدعاهم من كون الإيمان غير مخلوق، فإنَّ التلَفُّظَ بالشهادتين إقرار بالتصديق لم يقصد به قراءة القرآن، ونصُّ كلام أبي حنيفة في «الوصية» صريحٌ في خَلْقِ الإيمان، حيث قال: نُقَرُّ بأنَّ العَبْدَ مع جميع أعمالِهِ وإقراره ومعرفته مخلوق... إلخ. وليس المراد بـ«الوصية» الوصية التي كتبها لعثمان البتِّي - بفتح الموحدة وتشديد المثناة - فقيه البصرة في الرَّدِّ على المبتدعة، بل المراد الوصية التي كَتَبَهَا لأصحابه في مَرَضٍ موْتِهِ حين سألوه أن يُوصِيَهُم على طريق أهل السنة والجماعة.

قال الإمام ابن الهَمَام: الَّذِي نَعْتَقِدُهُ أَنَّ القائم بقارئ القرآن كله حادث، لأنَّ القائم به إن كان مجرد التلَفُّظ والملفوظ، بأن كان غير متدبِّر أصلاً، وإنما يَشْرُعُ لسانه في محفوظه غير واع لما يقول أصلاً، ولا متعقِّلٍ معناه؛ فظاهر؛ أي: إِنَّ الَّذِي قام به حادثٌ، إذ الأوَّل وهو التلَفُّظُ، والمراد به معناه المصدري، أمرٌ اعتباريٌّ حادثٌ، لأنه مسبوق بما يعتبر به، والثاني: وهو الملفوظُ معلومٌ كون العبد سابقاً عليه ولاحقاً له، وكل ما سبقه العدم فهو حادث، وكل ما لحقه العدم كذلك، لأن ما

ثبت قَدَمُهُ استحَالَ عَدَمُهُ؛ وإن كان القارىء متدبراً لما يتلو فإنما يحدث في نفسه صُورَ معاني النظم. وغايتها أن تدلّ على القائم بذات الله تعالى للقطع بأنها ليست عين القائم بذات الله تعالى، إذ لا يتصورُ انفكاك ذلك، فالقائم بذات الله تعالى هو المدلول لفعل القارىء، وهو الكلام النفسي، والقائم بنفس القارىء هو صفة العلم بتلك المعاني النظامية لا صفة الكلام، أرايت قارىء ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [٦ سورة الأنعام/ الآية: ٧٢] فإنما قام بذاته علماً بأن الله تعالى طلبها من المكلفين لا طلبها أو إقامتها، وكذا كل ناقلٍ كلام الغير من أمره ونهيه وخبره، لم يقم بنفسه منه كلامٌ بل علم بأن ذلك الغير أمر أو نهى أو خبر.

فإن قيل: فكيف قال أهل السنة: القراءة الحادثة - أعني: أصوات القارىء - المكتسبة له، والكتابة كذلك، والمقروء والمكتوب والمحفوظ قديم؛ وهذا يقتضي قيامه - أي: المعنى القديم - بنفس الإنسان، لأن المحفوظ مودع في القلب؟ فالجواب: إنه ظاهر فيما ذكرت، غير أنهم لم يريدوا هذا الظاهر، بل تساهلوا في هذا اللفظ، وصرّحوا بتساهلهم، حيث أعقبوا هذا الكلام بقولهم: ليس المقروء والمكتوب والمحفوظ حالاً في اللسان ولا في القلب ولا في المصحف، لأنّ المراد به المعلوم، والقراءة المفهوم من الخط، والمفهوم من الألفاظ المسموعة؛ وبعضهم يقول: ما دلّت عليه القراءة والكتابة؛ وهذا تصريحٌ منهم بأنّ المعنى المعلوم ليس حالاً في القلب، وإنما الحال فيه نفسٌ تفهمه ونفسُ المُعَلِّم به، أمّا ما هو متعلّق العلم والفهم فليس حالاً فيه، ومتعلّق العلم والفهم هو القديم؛ بل قد نقلَ بعضهم أنّهم منعوا من إطلاق القولِ بحلول كلامه تعالى في لسان أو قلب أو مصحف، وإن أريد به اللفظي رعايةً للأدب، لئلا يسبق إلى الفهم إرادة النفسي القديم.

أقول وبالله التوفيق: إن قولَ ابن الهُمام في «المسايرة»: المسألة الثانية لمسائل الحنفية خلاف في أن الإيمان مخلوقٌ أو غير مخلوق يؤذُنُ بأنَّ الخلاف في المسألة غير معروف لغير الحنفية، وليس كذلك. وقد حكى الأشعريُّ الخلافَ لغيرهم في مقالةٍ مفردةٍ أملاها في هذه المسألة. ومن ذهب إلى أنه - يعني: الإيمان - مخلوقُ الحارث [ابن أسد] المحاسبي وجعفر بن حرب وعبدالله بن كُلاب وعبدالعزیز المكي وغيرهم من أهل النظر. ثم قال: ودُكِرَ عن أحمد ابن حنبل وجماعةٍ من أهل الحديث أنهم يقولون: إنَّ الإيمان غير مخلوق. والإمام الأشعري مالَ إلى أنَّ الإيمانَ غير مخلوق، ووجهه بما حاصله أن إطلاقَ الإيمان في قول مَنْ قال: إنَّ الإيمان ينطبق على الإيمان الذي هو من صفات الله تعالى لا من أسمائه تعالى كما نطق به الكتاب العزيز المؤمن، وإيمانه تعالى هو تصديقه في الأزل بكلامه القديم إخباره الأزلي بوحدانيتها تعالى كما دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [٢٠ سورة طه/الآية: ١٤] ولا يقال: إن تصديقه تعالى مُخَدَّتٌ ولا مخلوق، تعالى أن يقوم به حادث.

قلت: أعلم أنَّه لا يتحقَّق في هذه المسألة عند التأمل محلُّ خلاف، لأن الكلامَ إن كان في الإيمان المكلف به فهو فعل قلبي يُكْتَسَبُ بمباشرة أسبابٍ محضلةٍ للمخلوق، فلا يَتَجَّهُ خلافٌ في كونه مخلوقاً. وإن أُريدَ الإيمان الذي دلَّ عليه اسمه تعالى المؤمن، فهو من صفاته تعالى، بمعنى أنَّه المصدِّق لأخباره بوحدانيتها تعالى في قوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [٣ سورة آل عمران/الآية: ١٨] وقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾. [٢٠ سورة طه/الآية: ١٤] فلا يَتَجَّهُ لأهل السنة خلافٌ في أنَّه قديمٌ.

وأما إن أُريدَ تصديقه رسله عليهم السلام بإظهار المعجزات على أيديهم فهو من صفات الأفعال. وقد عَلِمَ الخلافُ فيما بين الفريقين الأشاعرة والماتريدية، وظاهرها يدلُّ على أنه صدقهم بكلام في إدعاء الرسالة، كما دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ﴾ [٤٨ سورة الفتح/الآية: ٢٩] فعلى هذا إن المعجزة دَلَّتْ على تصديق من الله قديم قائم بذاته عزَّ وجلَّ.

قال الإمام السُّنُوسِي رحمه الله: إِنَّه تبارك وتعالى أشارَ إلى تصديق الرسل عليهم السلام بِفِعْلِ أَوْجَدَه خَارِقاً لِلْعَادَةِ، تَحْدِثُ بِهِ الرِّسُولُ - أَي: ادَّعَاهُ قَبْلَ وَقُوعِهِ وَطَلَبَهُ مِنَ الْمَوْلَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى دَلِيلًا عَلَى صِدْقِهِ فِي كُلِّ مَا يُبَلِّغُ عَنْهُ - فَأَوْجَدَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى وَفْقِ دَعْوَاهُ، وَأَعْجَزَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى كُلُّ مَنْ يَقْصِدُ تَكْذِيبَهُ وَمَعَارَضَتَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِمِثْلِ ذَلِكَ الْخَارِقِ، يَتَنَزَّلُ هَذَا الْفِعْلُ مِنَ الْمَوْلَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِاعْتِبَارِ الْوَضْعِ وَالْعَادَةِ وَالْفِعْلِ، وَقَرِينَةِ ذَلِكَ الْخَارِقِ بِمَنْزِلَةِ التَّصْرِيحِ بِالْكَلامِ بِصِدْقِ رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، بِحَيْثُ لَا يَجِدُ الْمَوْفُقَ فَرَقًا بَيْنَ تَصْدِيقِ اللَّهِ تَعَالَى لِرُسُلِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِهَذَا الْفِعْلِ الْمَوْصُوفِ بِمَا سَبَقَ وَبَيْنَ تَصْدِيقِهِمْ بِكَلَامِهِ الصَّرِيحِ. وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمِينَ: إِنْ نَجْعَلُ إِظْهَارَ الْمَعْجَزَةِ تَصْدِيقًا بِمَنْزِلَةِ أَنْ يَقُولَ: جَعَلْتَهُ رَسُولًا وَأَنْشَأْتُ الرِّسَالََةَ فِيهِ، كَقَوْلِكَ: جَعَلْتُكَ وَكِيلًا وَاسْتَنْبَأْتُكَ لَشَأْنِي، مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَى إِعْلَامٍ وَإِخْبَارٍ بِمَا ثَبَتَ. انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.



الفهرس العام

الموضوع

الصفحة

المسائل الخلافية بين الأشاعرة والماتريدية

٥	كلمة الناشر
٦	ترجمة أبي الحسن الأشعري
١٩	ترجمة أبي منصور الماتريدي
٢٥	ترجمة تاج الدين السبكي
٢٥	ترجمة الحسن بن عبدالمحسن المعروف بأبي عذبة
	ترجمة عبدالرحيم بن علي بن المؤيد الأماسي المعروف بشيخ زادة
٢٧	الحنفي
٣٢	قائمة كتب في الخلاف بين الماتريدية والأشاعرة
	القصيدة النونية لتاج الدين أبي نصر عبدالوهاب بن علي بن
٤٩	عبدالكافي السبكي في الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية
٥٦	القصيدة النونية
٦٧	مَسْأَلَةٌ

فهرست كتاب الرُّوضَةُ البَهِیَّةُ فِي مَا بَيْنَ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيدِيَّةِ

٧٩	خطبة الكتاب
٨١	مقدمة في الكلام على إمامي أهل السنة والآخذين عليهما

٨٤	الفصل الأول: المسائل المختلف فيها اختلافاً لفظياً
٨٤	المسألة الأولى: الاستثناء في الإيمان
٨٧	المسألة الثانية: السعيد هل يشقى والشقي هل يسعد أم لا؟
٩٠	المسألة الثالثة: هل الكافر ينعم عليه أم لا؟
٩٢	المسألة الرابعة: رسالة الأنبياء هل تبقى بعد موتهم أم لا؟
٩٣	نبينا ﷺ حي في قبره حقيقة
٩٦	تحقيق معنى النبوة والرسالة
٩٧	المسألة الخامسة: هل الإرادة ملزومة للرضى أم لا؟
١٠٢	المسألة السادسة: إيمان المقلد
١٠٦	العمل ليس من أركان الإيمان
١٠٦	المسألة السابعة: مسألة الكسب
١٠٨	الأفعال مخلوقة لله مكتسبة للعبد
١١٢	كون العبد مسخراً تحت قضاء الله تعالى وقدره لا ينافي قدرته واختياره
١١٥	الفصل الثاني: المسائل المختلف فيها اختلافاً معنوياً
١١٥	المسألة الأولى: هل يجوز لله تعالى أن يعذب المطيع أم لا؟
١١٨	المسألة الثانية: معرفة الله هل تجب بالشرع أم بالعقل؟
١٢٢	المسألة الثالثة: صفات الأفعال
١٢٧	المسألة الرابعة: كلام الله تعالى
١٣٠	بحث في معنى الكلام النفسي القديم
١٣٨	المسألة الخامسة: تكليف ما لا يطاق
١٤٢	المسألة السادسة: عصمة الأنبياء
١٤٤	بيان الكبائر والصغائر
١٥٤	الخاتمة: مسألة الاسم والمسمى
١٥٦	ترجمة الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله تعالى
١٥٨	بحث في أن الإيمان، هل هو مخلوق أو غير مخلوق؟

فهرست كتاب نظم الفرائد

١٦٧	مقدمة
-----	-------------